البُعْـدُ التَّدَاوُلِـي فِي اَلْمُقْتَضَبِ لِلْمُبَرِّدِ

د. سعاد بنت مصلح الردادي
أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة
تبوك، المملكة العربية السعودية

اَلْمُقَدِمَـةُ:

إنَّ الْحَمْدَ لِلَّـهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَسْتَهْدِيهِ، وَنَعُوذُ بِاللَّـهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَـهَ إِلَّا اللَّـهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَـهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُ، وَاهْتَدَى بِهُدَاهُ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا ... أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ مَبدأ استلْهَامِ تُراثنا العربيِّ دُو قيمَةٍ كبيرةٍ فِي تَأْصِيلِ أُمَّتِنَا اَلْعَربيَّـةِ، فَفِي هَذَا الاسْتِلْهَامِ خَلْقٌ لِفِكْرِنَا العربـيِّ المُعَاصِرِ، وتَأْسِيْسٌ للمُستقبلِ عَلَى أُصُولِ المَاضِي، وَلَقدْ كانَ مِنْ مَظَاهِرِ اكْتِمَالِ عِلْمِ اللِّسَانِيَّاتِ، عَلَى الرُّغْمِ مِنْ قِصَرِ الزَّمَنِ الَّذِي قَطَعَهُ، أنَّ رُوَّادَهُ عَكَفُوا عَلَى التُّراثِ اللُّغويِّ القَدِيْمِ يَدْرُسُوْنَهُ، وَيَسْتَلْهِمُوْنَ مِنْهُ مَا يُسْهِمُ فِي إرْسَاءِ دَعائِمِ لِسَانِيَّاتٍ حَدِيْثَةٍ، تَأْخُذُ مَكَانَهَا اَللَّائِقَ ضِمْنَ العُلُومِ الإنْسَانِيَّةِ[1]، وإنَّ:" تَطبيقَ المَفْهومِ التَّداوليِّ عَلَى اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ سَيُسْهِمُ فِي وَصْفِهَا وَرَصْدِ خَصَائِصِهَا وَتَفْسِيْرِ ظَوَاهِرِهَا اَلْخَطَابِيَّةِ التَّوَاصُلِيَّةِ، كَمَا نَعْتَقِدُ أَنَّ اِسْتِثْمَارَهُ فِي قِرَاءَةِ الإنتاجِ العِلْمِيِّ لِعُلْمَائِنَا القُدَامَى سَيُسْهِمُ ،أيْضًا، فِي اِكْتِشَافِ وَتَثْمِيْنِ جَوَانِبَ مِنْ اَلْجُهُوْدِ اَلْجَبَّارَةِ اَلَّتِي بَذَلَهَا أُولَئِكَ اَلْعُلَمَاءِ اَلأَجِلَّاءِ"[2].

وإنَّ أهمَّ ما يُميِّزُ الدرس اللغوي العربي القديم أنَّه يقوم على دراسة اللغة أثناء الاستعمال منذ بدايته؛ ومثال ذلك تأكيد كثير من علمائنا القدامى أنَّ اللغة تُؤخذُ استعمالًا لا قاعدةً، واعتبروا أنَّ ما نطقت به العرب هو الأصلَ في كُلِّ ظاهرةٍ؛ حيث يقولُ السيوطي مثلاً:"إذا أتاك القياسُ إلى شيءٍ ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه"[3]. ويظهر من خلال ذلك قيمة الاستعمال وما تتداوله العرب في اللغة، وأهميته في تحديد أساليبها وطُرق أدائها.

أَهَمِيَّةُ اَلْبَحْثِ، وَأَسْبَابُهُ، وَمَنْهَجُهُ، وَخُطَّتُهُ:

ـ تُعدُّ هذه الدراسة من الدراسات العربية التطبيقية؛ لاتِّخاذها كتاب (المقتضب) النحوي مجالًا تطبيقيًا لدراسة ظاهرة التداولية ومحاولة الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

---

[1] يُنْظَرُ: التَّفكيرُ اللّسانيُّ في الحَضَارَةِ العربيَّةِ، لعبد السلام المسدِّي، ص١١.
[2] التَّداوليَّةُ عند العُلماءِ العربِ، لمسعود صحراوي، ص٦.
[3] الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، ص١١٦.

ـ الكشف عن التفكير اللساني العربي القديم من ملامح وجذور وأصول عن طريق ظاهرة التداولية بعدِّها أداة من أدوات قراءاته والبحث فيه بطريقة جديدة.

ـ الكشف علميًا عن أسبقية العرب لمعرفة أصول هذا الإتجاه (التداولية) يقول (سويرتي) "إنَّ النُّحاة والفلاسفة المسلمين، والبلاغيين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يذيع صيته بصفته فلسفة وعلمًا، رؤية واتجاهًا

أمريكيا وأوربيًّا، فقد وظفى المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر والعلاقات (المتنوعة)"[1].

ـ إن أهمية اللسانيات تكمن في كونها تفتح آفاقًا جديدة للغة العربية ولنحوها من خلال وسائل نظرية ومنهجية أفضل وتقنيات أدق ذات مردودية[2].

ـ معرفة وشائج القربى وأواصر الإنسجام مما أنتجه وأبدعه العقل العربي في الدرس اللغوي وبين التداولية الغربية وبين لغات البشرية جمعاء.

ولهذه سميتُ هذه الدراسة «**البعد التداولي في المقتضب للمبرد**»، لأتحقق من بعض الجهد الذي قدَّمه النحاة العرب القدامى متخذه كتاب (المقتضب) أنموذجا.

وَاعْتَمَدْتُ فِي هَذِه اَلدِّرَاسَةِ عَلَى **اَلْمَنْهَجِ اَلاسْتِقْرَائِي اَلتَّحْلِيْلِي**، مُسْتَعِيْنَةً بِكُلِّ مَا تَيَسَّرَ لِي مِنْ آرَاءٍ وشَوَاهِدَ وَأَمْثِلَةٍ تَخْدُمُ مَوْضُوْعَ اَلدِّرَاسَةِ، دُوْنَ اَلاقْتِصَارِ عَلَى رَأْيِ عَالِمٍ دُوْنَ غَيْرِهِ، أوْ مَدْرَسَةٍ أوْ مَذْهَبٍ دُوْنَ غَيْرِهِ، وَأَهْدَفُ مِنْ ذَلِكَ تَقْدِيْمَ دِرَاسَةٍ لُغَوِيَّةٍ نَحْوِيَّةٍ شَامِلَةٍ حَوْلَ هَذَا اَلمَوْضُوْعِ .ويأتي هذا البحث في مقدمة وتمهيدٍ وثلاثة مباحث ذيلتها بالخاتمة التي لخصت فيها أهم نتائج الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة : حول البحث أهميته وأسبابه ومنهجه وخطته ....الخ .

التمهيد : **«المبرد والمقتضب والتداولية؛ المفاهيم والتعاريف»** . ويأتي في ثلاثة مطالب :

- **المطلب الأول** : المبرد ومكانته العلمية .

- **المطلب الثاني**: المقتضب وقيمته العلمية.

- **المطلب الثالث**: مفهوم التداولية ومهامها وموضوعاتها ومميزاتها.

المبحث الأول:«الجملة بين المبرد والتداوليين». ويأتي في مطلبين:

---

[1] محمد سويرتي، اللغة ودلالاتها، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر، مج ٢٨، ع٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠م.

[2] اللسانيات في الثقافة العربية: ١٧٠.

- **المطلب الأول**: عناية **المبرد** والتداوليين بالمعنى في الجملة.

- **المطلب الثاني**: تركيب الجملة بين **المبرد** والتداوليين.

المبحث الثاني : « عوارض تركيب الجملة بين المبرد والتداوليين ».

المبحث الثالث: «السياق غير اللغوي بين المبرد والتداوليين». ويأتي في مطلبين:

- **المطلب الأول**: المتكلم والمخاطب **بين المبرد والتداوليين**.

- **المطلب الثاني**: المقام وأثره **بين المبرد والتداوليين**.

الخاتمة: ولخصتُ فيها أهم النتائج والتوصيات .

وَبَعْـــدُ، فَـاللهُ أَسْـأَلُ أَنْ أَكُـوْنَ قَـدْ وُفِّقْـتُ فِـي هَـذِهِ اَلدِّرَاسَـةِ، وَأَنْ يَنْفَـعَ سُبْحَانَهُ بِهَـذِهِ اَلدِّرَاسَـةِ مَـنْ شَـاءَ، وَأَنْ يَجْعَلَهَـا لَبِنَـةَ بِنَـاءٍ فِـي صَـرْحِ مَكْتَبَـةِ اَلدَّرَاسَاتِ اللغوية ، وَمَا كَانَ فِيْهَا مِنْ تَوْفِيْقٍ فَمِنَ اللهِ، وَمَا بِهَا مِنْ تَقْصِيْرٍ فَمِنْ عِنْدِ نَفْسِي وَمِنْ الشَّيْطَانِ، وَاللهُ اَلْمُوفِّقُ وَاَلْمُسْتَعَانُ.

اَلتَّمْهِيْدُ : اَلْمُبَرِّدُ، وَاَلْمُقْتَضَبُ، والتَّدَاوليَّةُ: اَلْمَفَاهِيمُ والتَّعَاريْفُ.

- **اَلْمَطْلَبُ اَلأوَّلُ** : اَلْمُبَرِّدُ وَمَكَانَتُهُ اَلعِلْمِيَّةُ.
- **ترجمة أبي العباس المبَّرد:**

أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُّمالي الأزدي[١].كان مولد أبي العباس يوم الأثنين في ذي الحجة ليلة الأضحى سنة عشر ومائتين[٢]، وتوفي يوم الأثنين لليلتين بقيتا من ذي الحجة سنة ست وثمانين ومائتين ودفن بمقبرة باب الكوفة[٣].وهو أحد علوم اللغة والنحو والنقد في العصر العباسي، إمام العربية ببغداد في زمانه، وعدَّه الزبيدي من الطبقة الثامنة من النحويين واللغويين[٤].تلقى العلم على يد عدد كبير من أعلام عصره، منهم: أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، وأبو عثمان بكر بن محمد المازني، وأبو حاتم السجستاني[٥].وقد أخذ عنه عدد كبير من العلماء والأدباء، منهم: أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الزَّجَّاج، والصولي ونفطويه النحوي، وأبو بكر بن محمد بن السريّ السراج، وأبو علي إسماعيل الصفار، وابن المعتز العباسي وغيرهم[٦].

- **أَقْوَالُ اَلْعُلَمَاءِ فِيْهِ:**

قال عنه نفطويه:(ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد منه)[٧].وقال أبو الطيب اللغوي:(فلم يكن في وقته ولا بعده مثله)، وقال عبدالله بن الحسين بن سعد الكاتب، وأبو بكر بن أبي الأزهر[٨]:(وكان أبو العباس محمد بن يزيد من العلم، وغزارة الأدب، وكثرة الحفظ، وحسن الإشارة، وفصاحة اللسان، وبراعة البيان، ومُلُوكية المجالسة، وكرم العشرة، وبلاغة المكاتبة، وحَلاوة المخاطبة، وجودة الخط، وصحَّة القريحة، وقرب الإفهام، ووضوح الشرح، وعذوبة المنطق على ما ليس عليه أحد ممن تقدَّمه أو تأخر عنه).

مؤلفاته:

له تآليف كثيرة ولم يصلنا منها إلا عدد قليل منها: الكامل في اللغة والأدب، والفاضل، والمقتضب، وشرح لامية العرب، وما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، والمذكر والمؤنث[٩].

---

[١] ينظر: مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي:٩٨، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي:١٠١، إنباه الرواة للقفطي: ٢٤١/٣.

[٢] طبقات النحويين واللغويين للزبيدي:١٠١

[٣] طبقات النحويين واللغويين للزبيدي:١٠١، إنباه الرواة للقفطي: ٢٥١/٣.

[٤] طبقات النحويين واللغويين للزبيدي:١٠١.

[٥] مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي:٩٨، إنباه الرواة للقفطي: ٢٤٢/٣، بغية الوعاة: ٢٦٩/١.

[٦] مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي:٩٨، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي:١١٠/١٠٨، بغية الوعاة: ٢٦٩/١.

[٧] بغية الوعاة: ٢٧٠/١.

[٨] طبقات النحويين واللغويين:١٠١.

[٩] ينظر: إنباه الرواة للقفطي: ٢٥١/٣، ٢٥٢.

• **اَلْمَطْلَبُ اَلثَّانِي**: اَلْمُقْتَضَبُ وَقِيْمَتُهُ اَلعِلْمِيَّةُ.

المقتضب من تآليف زمن الشيخوخة حيث اكتمال النضج العقلي، والعمق الفكري، والاستواء الثقافي. فيعد من أنفس مؤلفاته المبرد وأنضجها ثمرةً[١]. وسمَّى المبرد كتابه بـ (المقتضب) الذي يحمل معنى الايجاز والاختصار إلا أنَّ كثرة التحليلات والاستطرادات وتداخل الأبواب، وغزارة الشواهد وكثرة الأمثلة تخالف المسمى.

ويعد المقتضب من أوائل الكتب التي عالجت مسائل النحو والصرف واللغة بأسلوب واضح جلي وحوى على العديد من الآراء والأقوال المعبَّرة عن التوجه البصري، فهو يمثله خير تمثيل.

يقول أحد اللغويين المعاصرين عن هذا بقوله:"إن كتاب المقتضب فيه الكثير من الآراء اللغويَّة والنّحويَّة النافعة، وهو المصدر الأساسي الذي نستطيع على ضوئه معرفة التفكير النحويّ عند المبرد، ويساعد في فهم كتاب سيبويه والدليل على ذلك قراءة نصوص سيبويه التي حرص الشيخ عضيمة على إثباتها في هامش تحقيقه للمقتضب"[٢].

اَلْمَطْلَبُ اَلثَّالِثُ: مَفْهُومُ اَلتَّدَاوُلِيَّةِ وَمَهَامُّهَا وَمَوْضُوْعَاتُهَا وَمُمَيِّزَاتُهَا.

• **<u>أهَمُّ التَّعريفاتِ الاصطلاحيَّةِ للتَّداوليَّةِ:</u>**

١- ظهر حقل التداولية في الدراسات الحديثة والمعاصرة على يد الفيلسوف الأمريكي "تشارلز موريس" وعرَّفها بأنها: هي جزءٌ من السِّيميائيَّةِ وأحدُ مُكوِّناتها تهتمُّ بدراسةِ العلاقةِ بين العلامات ومُستعمليها أو مُفسِّريها (مُتكلِّمٍ، سامِعٍ، قارئٍ، كاتبٍ...الخ)، وذكر ما يترتَّب عن هذه العلامات .

٢- ويعرِّفُها آن ماري دبير(Anne Marie) وفرانسوا ريكانتي (François Récanti) بقوله:«التَّداوليَّةُ هي دراسةُ استعمالِ اللُّغةِ في الخِطابِ، شاهدةٌ في ذلك على مقدرتها الخطابيَّةِ»[٣].

إذن التّداوليَّة تدرسُ معنى العباراتِ مِنْ خِلالِ العلاقةِ مع سِيَاقِ التَّعبير[٤]، كعلمِ الدَّلالةِ، وبعض الأشكال اللسانية التي لا تتحدد مضامينها إلا من خلال صياغتها التعبيرية.

---

[١] ينظر: مقدمة المقتضب: ٦٦.
[٢] ينظر: مصادر التراث النحوي، محمد سليمان ياقوت: ١٤٩.
[٣] المرجع السابق نفسه، ص١٧٤.
[٤] اللسانيات والدلالة، لمنذر عياشي، مركز النماء الحضاري، سوريا، ١٩٩٦م، ص٧١.

٣- أمَّا فرانسيس جاك (Francis Jaque) فقد حدد منطلقاتها ومجالها البحثي بوصفها:«ظاهرةٍ خطابيَّةٍ، وتواصليَّةٍ واجتماعيَّةٍ معًا »[١].

٤- وتُعرِّفها "فرانسوا أرمينغو" بـــ:«أنَّها تعني دراسة استعمال اللُّغةِ في الخِطَابِ، شاهدةٌ في ذلك على مقدرتها الخطابيَّةِ»[٢]. فالتَّداوليَّةُ عندها: هي دِّراسةُ اللغة من جِهَةِ الاستعمال دون المعنى والمبنى.

٥- وجاء جيف فيرستشيرن (Jef Verschueren) بشيء من الشرح والتفصيل حيث قال:" إنَّنا نعني بالتَّداوليَّةِ علمُ علاقةِ العلامةِ بمُؤوِّليها، فإنَّه من التَّمييزِ الدَّقيقِ للتَّداوليَّةِ أنْ نقولَ: إنَّها تتعاملُ مع الجوانِبِ الحيويَّةِ لعلمِ

العلامَاتِ، وهذا يعني كُلَّ الظَّواهِرِ النَّفسيَّةِ والاجتماعيَّةِ التي تظهرُ في توظيفِ العلاماتِ"[٣].

٦- وقد عرّف «د. صلاح فضل» التداوليَّة على أنَّها «الفرعُ العلميُّ المتكوِّنُ من مجموعةِ العلومِ اللُّغويَّةِ التي تختصُّ بتحليلِ عمليَّاتِ الكلامِ بصفةٍ خاصَّةٍ، ووظائف الأقوال اللغوية وخصائصها خلال إجراءات التَّواصل بشكلٍ عامٍّ»[٤].

٧- وعند اللسانيين العرب يعرفها «د.مسعود صحراوي» بأنَّها:« مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه ، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقاميَّة المختلفة التي ينجز ضمنها "الخطاب"، والبحث عن العوامل التي تجعل من "الخطاب" رسالة تواصلية "واضحة" و"ناجحة"، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية[٥].ويقول أيضًا:" التداولية ليست علمًا لغويًا محضًا، بالمعنى التقليدي، علمًا يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية، ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال"[٦].

٨- وقد عرّف (فانديك) التداولية، ووصفها بأنَّها من العلوم التي تُساهم بشكل فعَّال في التفاعل الاجتماعي، والتواصل حيث يقول:"التداولية بوصفها علمًا يُعنى بتحليل الأفعال اللغوية، ووظائف المنطوقات اللغوية، وسماتها في عملية

---

[١] محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، لنعمان بوقرة، ص١٧٤.
[٢] المقاربة التداولية، لفرانسوا أرمينغو، ترجمة: سعيد علوش، ص ٦٢.
[3] Jef Verschueren : Understanding Pragmatics London 1999, p. 1
[٤] بلاغة الخطاب وعلم النص، لصلاح فضل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص ١٠ .
[٥] التداولية عند العلماء العرب، لمسعود صحراوي،ص١٧.
[٦] المرجع السابق نفسه، ص١٧.

الاتصال بوجه عام، انطلاقا من كون المنطوقات اللغوية تهدف إلى الإسهام في الاتصال، والتفاعل الاجتماعي"[١].

٩- ويعرّفها الباحث "الجيلالي دلاش" بكونها« تخصّص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم، كما يُعنى من جهةٍ أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث»[٢].

ويظهر ممَّا سبق أنَّ التداولية:«هي ظاهرة لسانية وعلم الاتصال الكامل يهتم بدراسة الكلام وما يرتبط به من سياق لغوي وغير لغوي لتحقيق الاتصال الكمال بين المتكلم (المرسل) والمستمع (المستقبل)». وهي بذلك تدخل في علوم شتى؛ كالنحو، والصرف، والدلالة ، وغيرها .. الخ.

و«اللّسانيَّاتُ التَّداوليَّةُ» يُمكن القول بأنَّها تخصُّصٌ لسانيٌّ يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللُّغويَّةِ في صلب أحاديثهم وخطاباتهم، كما يعني من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث. وبناءً على ما تقدَّم يمكننا القول كذلك بأنَّ اللّسانيَّاتِ التَّداوليَّةِ إنَّما هي لسانياتُ الحوارِ أو المَلَكَةُ التَّبليغيَّةُ[٣].

و«اللّسانيَّاتُ التداولية» تخصُّصٌ لسانيٌّ يدرسُ العلاقة بين مُستخدمي الأدلَّةِ اللُّغويَّةِ (المُرْسِلِ، المُرْسَلِ إليه)، وعلاقاتِ التَّأثُّرِ والتَّأثير بينهما، في ضُوءِ ما يُنتجانه من تَحَاوُر مُتَّصِلٍ، ما يعني كونها علمًا تلفيقيًّا أو موسوعيًّا يجمع بين اختصاصات مُتعدِّدة، فليست التداولية بهذه المفاهيم المُتعدِّدة علمًا لسانيًّا صرفًا يقفُ عند البنية الظاهرة للغة، بل هي - على ما يؤكّده جاك موشلار (J.Mochlar) - علمٌ جديدٌ للتَّواصُلِ يسنحُ بـ (وصفِ وتحليلِ وبناءِ) استراتيجيَّاتِ التَّخاطُبِ اليوميِّ والمُتخصِّصِ بين المُتكلِّمين في ظُرُوفٍ مُخْتلفةٍ[٤]. ويعد مصطلح (علم الاستعمال) من المُصطلحاتِ المُهمَّةِ أيضًا في الدِّراساتِ التَّداوليَّةِ، وهو«دراسةٌ لغويَّةٌ تُركِّزُ على المُستعملين لِلُّغةِ، وسياق استعمالها في عمليَّةِ التَّفسيرِ اللُّغويِّ ، بجوانبها المتنوِّعةِ، وينقسم هذا العلم إلى عدَّةِ فروع ، يبحثُ الفرعُ الأول: كيف يحتدُّ السِّياقُ المعنى القضوي الواحد بالنسبة لجملة في مُناسبةٍ مُعيَّنةٍ لاستعمال هذه الجملة، ونظرية الفعل الكلامي

---

[١] آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، لمحمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجديدة، القاهرة ، ٢٠٠٢م، ص ١٥.

[٢] ينظر: مدخل إلى اللسانيات التداولية، للجيلالي دلاش، ترجمة: محمد يحياتن، ص١.

[٣] ينظر: المصدر السابق.

[٤] ينظر: النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، لفان ديك، ص١٣.

هي الفرع الثاني من علم الاستعمال، والفرع الثالث هو نظرية التخاطب أو نظرية الاقتضاء"[1].

تشترك وتتقاسم التعريفات جميعًا فكرة موحدة لظاهرة التداولية بأنها مما يرتكز على المتكلم والسامع والسياق.

• **أَهَمُّ مَهَامِّ اَلتَّداوُلِيَّةِ:**

من الصعوبة بمكان تحديد مهام التداولية الرئيسية لأنَّ حقلَ التَّداوليَّةِ واسعٌ جِدًّا. حيث يشملُ جميع جَوانِبِ اللُّغةِ، سَنُحاولُ التَّركيزَ على أكثر المواضيع أهمية[2]، ومنها:

١- تُعنى التداوليَّةُ بتتبُّع أثرِ القَواعِدِ المُتعارفِ عليها؛ مِنْ خِلالِ العِبَاراتِ الملفوظةِ وتأويلها.

٢- تَهتمُّ أيضًا بتحليلِ الشُّرُوط التي تجعلُ العباراتِ جائزةً ومقبولةً في موقفٍ مُعيَّنٍ؛ بالنِّسبةِ للمُتكلِّمين بتلكَ اللُّغةِ.

٣- تَسعى التَّداوليَّةُ لأنْ تجِدَ مبادئ تشتملُ على اتِّجاهاتِ مَجَاري فعلِ الكلامِ المُتشابِكِ الإنْجَازِ الَّذِي يجبُ أنْ يُوجدَ عندَ إنجازِ العِبَارَةِ؛ كي تصيرَ ناجحةً ومفهومةً.

٤- تُحاولُ التَّداوليَّةُ البحثَ فِي كيفيَّةِ تماسُكِ ظُرُوفِ نجاحِ العِبَارَةِ كفعلٍ إنجازيٍّ، وكمبادئ فعلٍ مُشتركِ الإنْجَازِ التَّواصليِّ مع الخِطَابِ أو تأويله؛ أي: إنزالَ الأعمالِ المُنْجزةِ في موقفِ (سياقٍ) مُعيَّنٍ، وأنْ تصوغَ الشُّروطَ الَّتي تُعيِّنُ أيَّ العباراتِ تكونُ ناجحةً في موقفٍ ما، والذي ندعوه "السِّياقَ" .

٥- دراسةُ "استعمالِ اللُّغةِ" التي لا تدرسُ "البنيةَ اللُّغويَّةَ" ذاتَها، ولكنْ تدرسُ اللُّغةَ عندَ استعمالِهَا فِي الطَّبقاتِ المَقاميَّةِ المُختلفةِ؛أي: باعتبارها "كلامًا مُحدَّدًا" صادرًا من "مُتكلِّمٍ مُحدَّدٍ" ومُوجَّها إلى "مُخاطبٍ مُحدَّدٍ" بـــ"لفظٍ مُحدَّدٍ" فِي "مقامٍ تواصليٍّ مُحدَّدٍ"؛ لِتَحقيقِ "غرضٍ تواصليٍّ مُحدَّدٍ".

٦- شَرحُ كيفيَّةِ جَرَيَانِ العمليَّاتِ الاستدلاليَّةِ فِي مُعالجَةِ المَلْفُوظَاتِ.

٧- بيانُ أسبابِ أفضليَّةِ التَّواصُلِ غيرِ المُباشرِ وغيرِ الحرفيِّ على التَّواصُلِ الحرفيِّ المُباشِرِ.

---

[1] نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، لصلاح إسماعيل عبد الحق،ص٣٠.

[2] يُنظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، لأحمد المتوكل، ص٨، ولمزيد من المعلومات، يُرجى النظر: اللسانيات العربية الحديثة، لمصطفى غلفان، ص ٢٤٦ وما تلاها.

٨- شَـرْحُ أسـبابِ فشـلِ المُعالجـةِ اللّسـانيَّةِ البنيويَّـةِ الصِّـرفِ فِـي مُعاجلـةِ الملفوظاتِ[١].

وعليه، فإنَّ بعضَ الدَّارسين يُعوِّلون على التَّداوليَّةِ في تحقيق مجموعةٍ من الرِّهَانَاتِ تُعبِّرُ عنها الأسئلة الآتيةُ:

١- كيفَ نَصِفُ الاستدلالاتِ في عمليَّةِ التَّواصُل، عِلمًا بأنَّ الاستدلالات التَّداوليَّة غيرُ مُعقلنة، وربُّما كانتْ غيرَ مُقنِعةٍ فِي كثيرٍ مِنْ الأحيان؟

٢- ما هو نموذجُ التَّواصُلِ الأمثل؟ (أهو التَّرميزُ أمْ الاستدلالُ؟)

٣- ما هي العلاقةُ بين الأنشطةِ الإنسانيَّةِ الآتيةِ: اللُّغةِ والتَّواصُلِ والإدْرَاكِ ؟ وما هي العلاقةُ بين الفُرُوعِ المعرفيَّةِ المُشتغلةِ بهذِهِ الأنشطةِ ؛ أي: علمَ اللُّغةِ وعلمَ التَّواصُلِ، وعلمَ النَّفسِ المعرفيِّ؟ [٢]

وبعبارات أخرى : تتمثَّلُ بعضُ مَهَامِّ التَّداوليَّةِ فِي :

١- دِراسةِ اللُّغةِ أثناءَ التَّلفُّظِ بها في السِّياقاتِ والمَقَامَاتِ المُختلفةِ، "فالتَّلفُّظُ هو النَّشاطُ الطَّبيعيُّ الَّذي يمنحُ استعمالَ اللُّغةِ طابِعَها التَّداوليَّ"[٣].

٢- دِراسـةُ شُـرُوطِ نَجَـاحِ العبـاراتِ، وصـياغةُ شُـروطٍ مُلاءمـةِ الفعـلِ لإنجـازِ العبارةِ، ومدى مُلاءمة كُلِّ ذلك لِبِنْيَةِ الخِطَابِ، يقولُ (فان ديك van Dik):" إنَّ أحدَ مهامِّ التَّداوليَّةِ أنْ تُتيحَ صِياغة شُروطِ إنجاحِ إنجازِ العِبَارةِ، وبيانَ أيِّ جهةٍ يُمكِنُ بها أن يكون مثل هذا الإنجازِ عُنصرًا في اتِّجاهِ مُجْرِي الفعلِ المُتداخِلِ الإنجازِ، الَّذي يُصبحُ بدوره مقبولاً أو مرفوضًا عند فاعلٍ آخر، وبهذا الاعتبار فإنَّ المُهمَّة الثَّانية، تقومُ في صياغةِ مبادئَ، تتضمَّنُ اتِّجاهاتِ مجاري فعلِ الكلامِ المُتداخلِ الإنجازِ، الَّذي ينبغي أنْ يستوفيَ في إنجازِ العبارةِ حتى تُصبحَ ناجحةً، والمُهمَّةُ الثَّالثةُ: أنَّه لمَّا كانتْ مُعطياتُ التَّجربةِ مُتاحةً بأوسع ما تكون، في صورة العبارة فقط، فيجب أن يكون من الواضح في التداولية، كيف تترابطُ شروطُ نجاحِ العبارةِ كفعلٍ إنجازيٍّ، وكمبادئ فعلٍ مُشتركِ الإنجازِ التَّواصليِّ مع بنية الخطاب وتأويله "[٤]. فالتداوليةُ تسمح للمُتكلِّم، إنجازِ العباراتِ اللُّغويَّةِ بكـل دقـة ونجـاح، حيـثُ تُعـالجُ أسـبابَ فشـلِ الدِّراسـاتِ البنيويَّـةِ الصِّـرفِ للملفوظات، بمُراعات سياقاتِ وُرُوْدِ العباراتِ اللُّغويَّةِ واستعمالها، والنظر على كُلِّ ما يُحيطُ بها ومُراعاته، كما تقوم بدراسة كيفيَّةِ إنجازِ الأفعالِ من خلالِ

---

[١] ينظر: التداولية عند العلماء العرب، لمسعود صحراوي، ص٥.
[٢] التداولية عند العلماء العرب، لصحراوي، ص٢٦-٢٧.
[٣] استراتيجيات الخطاب، لعبد الهادي ظافر الشهيري، ص٢٧.
[٤] النص والسياق ، لفان ديك، ص٢٩٢.

القـول، مـع مراعـاة عـدة جهـات منهـا (الاجتماعيَّـةُ، والنفسـيَّةُ، والثقافيَّـةُ، والسياسـيَّةُ)، كمـا تركـز التَّداوليـةُ علـى اهميـة مُلاءمـة الفعل اللُّغـويِّ وتوافقـه، لتراكيبِ الكلامِ المُنجزِ وسياقاته، ومدَى مناسبة كُلِّ ذلك لبنيةِ الخطابِ العامَّةِ.

٣- تَسعى التداوليةُ لبيان كيف يمكن للتواصل الضمن (غير الحرفي) أن يكون في الاستعمال أفضل من التواصل الحرفي المباشر[١].

٤- وتـدرسُ التداوليَّـةُ (المعنـي) فـي ضـوءِ علاقتـه بموقـف الكـلام، والموقـف الكلامي يشتمل علي جوانب عديدة يمكن أن نجمعها فيما يأتي:

أ-اَلمُخَاطَبِيْنَ(فتح الطَّـاء)،والمُخَاطِبِيْنَ(كسر الطَّـاء):وهُمْ المُتحدِّثُون والمُسْتمعُون. وينبغـي هنـا التَّمييـز بـين المُسـتلمِ والمُخاطَـبِ، فـالأوَّلُ شـخصٌ يتلقَّـى ويُـؤوِّلُ الرِّسالةَ، في حين أنَّ الثَّانِي شخصٌ مُستلمٌ مقصودٌ للرِّسالةِ.

ب- سياق التَّفَوُّهِ: للسِّياق عددٌ من التَّعريفاتِ – كما سنذكر - فهو ينطوي على الجوانـبِ الفيزيائيَّـةِ والاجتماعيَّـةِ ذاتِ الصِّلةِ بالتَّفَـوُّهِ، وينظـر إليـه فـي التداوليـة على أنَّه المَعْرِفَةُ القَبْليَّةُ الَّتي يُفترضُ أنْ يشتركَ بهـا المُتحدِّثُ والسَّامِعُ، وتُسـهمُ في تأويلِ الأخيرِ لِمَا يَقْصِدُهُ الأوَّلُ.

ج- هَدَفُ التَّفوُّهِ: تتحدَّثُ التَّداوليَّةُ اللِّسانيَّةُ خُصوصًا عن الهدف أو الوظيفة بدلاً من المعني المقصود. والكلمة (هدف) أكثر حيادية من كلمة (القصد).

د - الفعل الإنجازي: تتناول التداولية الأفعال اللفظيـة أو الأداء الـذي يحصـل فـي مواقفَ مُعيَّنةٍ، في حين يتناولُ النَّحْوُ كياناتٍ مُجرَّدةٍ؛ مثل الجُمَل.إذن فالتداوليـة تتعامل مع اللغة على مستوى أكثر ملموسيَّةٍ من النَّحْوِ والدِّلالَةِ.

هـ - التَّفوُّه بوصفه نِتَاجًا: تُشيرُ مُفردةُ تَفَوُّهٍ في التَّداولية إلى نتاج فعل اللفظ بدلاً من الفعل اللفظي نفسه[٢].

٥- كما تُعنى التداولية أيضًا بالاستعمال العادي للغة من خـلال العناصـر الثلاثـة فتهـتم بـــ(المُتكلِّمِ والسَّـامع) مُشـاركًا فـي فعل الكـلام والحـدث التَّواصـليِّ، وتهـتم بظروف الكلام، و(مقام الحال)، وكل ما له صلة بالكلام من (عوامل خارجيـة)، أو تناسـب حـال مـن الأحـوال، أو تنـافره للحـدث الكلامـي وتهـتم بـــ(السياقات

---

[١] التداولية عند العلماء العرب، لمسعود صحراوي، ص٢٧.

[٢] ينظر: التداولية ظهورها وتطورها، لعادل الثامري، مجلة الموروث، العدد الثاني والثلاثون، بغداد، العراق،تشرين الأول٢٠١٠م.

اللغوية) للمُتكلِّمين حسب الواقع اللغوي، فتبحث في الكيفية الخطابية، وتستنتج مقاصد المخاطب، فهي "دراسة اللغة في الاستعمال"[1].

٦- وقد اشتغلتْ التَّداوليَّاتُ بمجموعةٍ من الإشكالاتِ والقضايا الَّتي تُعدُّ من صميمِ موضوعها، مثل[2]:

١- ماذا نفعلُ عندما نتكلَّمُ ؟ ٢- ماذا نقولُ عندما نتكلَّمُ ؟

٣- مَنْ يتكلَّمُ ؟ ٤- مَن يُكلِّم المتكلِّمُ ؟

٥- لماذا يتكلَّمُ على هذا النَّحْوِ ؟ ٦- كيفَ يُمكنُ أنْ يُخالِفَ كلامُنا مقاصِدَنا ؟

٧- ما هي أوجه الاستخدام الممكنة لِلُّغةِ ؟

- **أهمُّ جَوَانبِ البَحْثِ التَّداوليِّ :**ومِنْ أهمِّ جوانبِ البحثِ والتَّحليلِ التَّداوليِّ:«الإشاريَّاتُ، والافتراضُ المُسبقُ، واستلزامُ الحِوار، إضافةً إلى نظريَّةِ الأفعالِ الكلاميَّةِ (Speech acts)».

(١) نظريَّةُ الأفعالِ الكلاميَّةِ (Speech acts): من أهمِّ الأمور التي تهتمُّ بها التداولية، والفعلُ الكلاميُّ هو كُلُّ ملفوظٍ ينهضُ على نظامٍ شكليٍّ دلاليٍّ إنجازيٍّ تأثيريٍّ، ويُعدُّ نشاطًا ماديًّا نحويًّا يتوسَّل أفعالاً قوليَّةً (locutionary act)؛ لتحقيق أغراض إنجازية؛ كالطلب، والأمر، والوعد والوعيد، وغايات تأثيرية (illocutionary act) تخصُّ ردود فعل المتلقي؛ كالرفض والقبول، ومن ثَمَّ فهو فعلٌ تأثيريٌّ؛ أي: يكون ذا تأثير

في المخاطب اجتماعيًّا أو مؤسساتيًّا، ومن ثَمَّ إنجاز شيئًا ما.

والفعلُ الكلاميُّ يَعنِي: التَّصرُّفَ (أو العمل) الاجتماعي أو المؤسساتي الذي يُنجزُهُ الإنسان بالكلام، ومن ثَمَّ فالفعل الكلامي يُرادُ به الإنجاز الذي يُؤدِّيه المُتكلِّم بمجرَّد تلفُّظه بملفوظاتٍ معينة، ومن أمثلته: الأمر، والنهي، والوعد، والسؤال، والتعيين والإقالة، والتعزية والتهنئة، فهذه كلها أفعال كلامية. وإذا طبَّقنا هذا المعنى على اللغة العربية، فإنَّ"المقاصد والمعاني والإفادات"التي تُستفادُ من صِيَغِ التَّواصُلِ العربي وألفاظه؛ كمعاني الأساليب العربية المختلفة، خبرية كانت أم إنشائية، ودلالات "حروف المعاني"،ودلالات "الخوالف"،

---

[1] ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، لأحمد المتوكل، دار الثقافة والنشر والتوزيع المغرب، ط١، ١٩٨٥م، ص٨.

[2] ينظر: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، لمحمد خطابي، المركز الثقافي، بيروت، لبنان ، ط١٩٩١،١م، ص٢٩٧.

وأصناف أخرى من الصيغ والأساليب العربية ... هي التي تمثل "نظرية الأفعال الكلامية" في التراث العربي[١].

وقد توصَّل (أوستن) إلى تقسيم "الفعل الكلامي الكامل" إلى ثلاثة أفعال فرعية:

أ- فعل القول أو الفعل اللغوي أو الفعل اللفظي (Locutionary act): هو يتألَّف من أصواتٍ لُغويَّةٍ، تنتظمُ في تركيبٍ نحويٍّ صحيحٍ، ينتج عنه معنى محدد، وهو المعنى الأصلي.

ب - الفعل الإنجازي أو الفعل المتضمن في القول (Illocutionary act): هو ما يُؤدِّيه الفعل اللفظي من معنى إضافي، يكمن خلف المعنى الأصلي؛ أي: ينجز الأشياء والأفعال الاجتماعية بالكلمات.

ج- الفعل التأثيري أو الفعل الناتج عن القول (Perlocutionary act): هو الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في السامع.

(٢) الإشاريَّاتُ (Deixis): اهتمَّ بها العلماءُ قديمًا، من خلال أدوات الربط بين أجزاء الجملة وبين مجموعة الجمل، واهتمامهم ببعض الجوانب الصرفية والنحوية والدلالية، ليهتمَّ بها حديثًا عُلماءُ التداولية واعتبروا أنَّ " النصَّ يتألَّفُ من عددٍ ما من العناصر، تقيم فيما بينها شبكةً من العلاقات الداخلية التي تعمل على إيجاد نوع من الانسجام والتماسُكِ بين تلك العناصر، وتُسهمُ الروابط التركيبية والروابط الزمنية والروابط الإحالية في تحقيقها"[٢]، وهي وحدات لغوية تتواجد في جميع لغات العالم، وهي عدَّةُ أنواعٍ : [٣]

أ- الإشارياتُ الشَّخصيَّةُ (Personal Deixis) : وهي تمثل الضمائر الدَّالة على المُتكلِّم والمُخاطَبِ والغائب، سواءً أكانت مُتَّصلة أم مُنفصلة.

ب - الإشارياتُ الزَّمنيَّةُ (Temporal Deixis): وتُمثلها ظروف الزمان بصورة عامَّة، فإذا لم يعرف الزمن التبس الأمر على المُتلقّين، وقد تدلُّ العناصر الإشارية على الزمان الكونيِّ والنَّحويِّ.

ج- الإشارياتُ المكانيَّةُ (Spatial Deixis): وتُمثلها بصورة عامة ظروف المكان، ويعتمد استعمالها وتفسيرها على معرفة مكان المتكلم، وقت التكلم أو على مكان آخر معروف للخطاب أو للمخاطب والسامع، ولعلَّ أكثر الإشاريات المكانية الواضحة هي: هذا، ذاك. وظروف المكان: هنا، هناك، تحت.

---

[١] ينظر: التداولية عند العلماء العرب ، لمسعود ، صحراوي، ص١٠.
[٢] ينظر: علم اللغة والدراسات الأدبية، لبرندشبلنر، ترجمة: محمود جاد الرب، ص ١٨٨.
[٣] ينظر : استراتيجيات الخطاب، ص٨٤.

د - الإشاريات الاجتماعية (Social Deixis): وهي ألفاظ أو عبارات تشير إلى العلاقة الاجتماعية بين

المتكلمين والمخاطبين من حيث هي علاقة رسمية (formal)،أو غير رسمية (informal)،أو علاقة حميمة(intimacy) أو غير حميمة (non-intimacy) أو غير ذلك من مستويات العلاقة.

(٣) الافتراضُ المُسبقُ (Presupposition): يعني أنَّ اللُّغة مجموعةُ رُموزٍ وإحالاتٍ مرجعيَّةٍ، ينطلقُ الأفرادُ (المُتخاطِبُون) من مُعطياتٍ أساسيَّةٍ مُعترفٍ بها، لا يُصرِّحُ بها المُتكلِّمون، وإنَّما تُشكِّلُ خلفيَّة التَّبليغ الضروريَّةِ

لنجاح العملية التبليغيَّةِ، فقولنا: كيف حال زوجتك وأولادك ؟ يفترض مَسبقًا أن يكون المسؤول عنه أبناء وزوجة، وأنَّ السائل له علاقة حميمة مع المسؤول. وبعبارة أُخرى: عند كُلِّ عملية من عمليات التبليغ، ينطلق الأطراف (المتخاطبون) من معطيات أساسية معترف بها ومعروفة. وهذه الافتراضات المسبقة لا يصرح بها المتكلمون، وهي تشكل خلفية التبليغ الضرورية لنجاح العملية (التبليغية).

وهي مُحتواة في القول، سواءً تلفَّظ بهذا القول إثباتاً أو نفياً؛ أي: يعني الافتراض السابق بالمعلومات المشتركة بين المتكلم والمتلقي، أي: يُوجِّهُ المُتكلِّمُ حديثه إلى السَّامع على أساسٍ ممَّا يفترض سلفًا أنَّه معلومٌ له[١].

(٤) الاستلزامُ الحواري (Conversational implicature)[٢]: فإنَّه من أهمِّ جوانبِ البحثِ والتَّحليلِ التَّداوليِّ، لأنَّه ألصقها بطبيعة البحث فيه وأبعدها عن الالتباس بمجالات الدرس الدلالي، ولقد كانت بداية البحث فيه مع المحاضرات التي دعا جرايس إلى إلقائها في جامعة هارفارد سنة١٩٦٨م، وعلى الرَّغم من أنَّ أفكاره لم تكن متماسكة فقد أضحى عمله واحدا من أهم النظريات في البحث التداولي، اكتشف (جرايس) أنَّ الناس في حواراتهم قد يقصدون فعلا ما يقولون، وقد يتجاوز قصدهم أكثر ممَّا يقولون، وقد يكون ما يقولونه نقيضًا لِمَا يقصدون فنشأت بذلك فكرة الاستلزام الحواري.

---

[١] ينظر: مدخل إلى اللسانيات التداولية ، للجيلالي دلاش، ص٣٤.

[٢] للاستزادة ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني،للعياشي أدراوي، منشورات الاختلاف دار الزمان، المغرب،٢٠١١م .

- **<u>أهم مميزات التداولية</u>:بناءً على ما ذكرنا من مهام التداولية؛ فقد حدَّد بعض الباحثين مميزات خاصة للتداولية تبرزها عن غيرها من مجالات البحث اللغوي، وهي[١]:**

١- أنَّها تقوم على دراسة الاستعمال اللغوي، وأنَّها تُوظِّفُ المعنى اللغوي في الاستعمال الفعلي، من حيث صيغةٍ مُركَّبةٍ من السُّلوكِ الَّذي يُولد المعنى.

٢- ليس للتداولية وحدات تحليل خاصة بها ولا موضوعات مترابطة.

٣- تدرس التداولية اللغة دراسة وظيفية عامة (معرفية اجتماعية وثقافية...).

٤- التداولية بحرٌ يصبُّ فيه مجالات عديدة من العلوم متصلة باللغة، كعلم الدلالة، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي، وتحليل الخطاب، وعلم التراكيب والصيغ المُتصل بالسِّياق[٢].

٥- التداولية تولي أهمية قصوى للشروط الخارج لغوية والمتعلقة بالسياق والمقام والمتكلمين وحيثيات الاستعمال

والأفعال اللغوية، أو بعبارة أخرى أصبحت جزءًا من دراسة الإنجاز.[٣]

٦- تُعدُّ التداولية نقطة التقاء مجالات العلوم ذات الصِّلةِ باللُّغةِ، وبوصفها وصلة بينها وبين اللسانيات الثروة اللغوية.[٤]

---

[١] ينظر: المنطق البراغماتي عند تشارلز بيرس، لحامد خليل، ص ١٩٨.
[٢] ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاص، لمحمود نحلة، ص ١٥.
[٣] ينظر : البعد التداولي عند سيبويه، لمقبول إدريس، ص٢٤٦ .
[٤] ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، لمحمود نحلة، ص١٧٨.

اَلْمَبْحَثُ اَلأوَّلُ

اَلْجُمْلَةُ بَيْنَ اَلْمُبَرِّدِ وَالتَّدَاوُلِيينَ.

• **اَلْمَطْلَبُ اَلأوَّلُ:** عِنَايَةُ **اَلْمُبَرِّدِ** وَالتَّدَاوليينَ بِالْمَعْنَى فِي اَلْجُمْلَةِ.

يُعتبر المعنى ووضوحه وتداوله قطب الدراسات اللغوية واللسانية قديمًا وحديثًا، والتداولية في القلب من ذلك، ومن الجلي اتفاق النحاة العرب والتداوليين دون قصد أو اتفاق في تقاسم هذا الاهتمام؛ نظرًا لتشابك اللغات، وكذلك بسبب الطبيعة العلمية للدراسات اللغوية واللسانية والتداولية قديمًا وحديثًا.

وَمِمَّا هُو مَعْرُوْفٌ عِنْدَ دِراسَةِ اَلنُّحَاةِ – ومنهم المبرد - لِلْجُمْلَةِ اَلْعَرَبِيَّةِ أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُوْنَ أنَّ " كُلَّ جُمْلَةٍ صَحِيْحَةٍ نَحْوِيَّةٍ تُعَدُّ جُمْلَةٌ مُسْتَقِيْمَةٌ، وَلَكِنَّ اَلْحُكْمَ عَلَى هَذِهِ اَلاسْتِقَامَةِ بِالْحُسْنَ وَالْكَذِبِ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَى الَّذِي تُفِيْدُهُ عَنَاصِرُ اَلْجُمْلَةِ عِنْدَمَا تَتَرَابَطُ نَحْوِيًا"[1]. كَمَا يَعْتَقِدُ اَلنُّحَاةُ اَلْعَرَبُ أنَّ " اَلأَلْفَاظَ تَثْبُتُ لَهَا اَلْفَضِيْلَةُ وَخِلَافُهَا فِي مُلاءَمَةِ مَعْنَى اللَّفْظَةِ لِمَعْنَى اَلَّتِي تَلِيْهَا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا لَا تَعْلُقَ لَهُ بِصَرِيْحِ اَللَّفْظِ"[2]. وَيُعتبرُ اَلْمَعْنَى قُطبًا مُهِمًا فِي دِراسَةِ الْجُمْلَةِ. وَيُحَاوِلُ اَلْعَرَبُ وَالنُّحَاةُ بِشَتَّى اَلْوَسَائِلِ اَلْوُصُوْلَ إِلَى اَلْمَعْنَى اَلسَّلِيْمِ اَلَّذِي يَسْتَقِيْمُ مَعَ اَلَّلفْظِ، وهذا ما يهم التداولية أيضًا . وَيَقُوْلُ **تَمَّامُ حَسَّانُ** :"إِنَّ اَلْفَائِدَةَ وَالصَّوَابَ وَأَمْنَ اَللَّبْسِ حَيْثُ تُوْضَعُ ثَلاَثَتُهَا فِي صُوْرَةِ مَبْدَأٍ عَامٍّ يَحْكُمُ كُلَّ نَشَاطٍ قَامَ بِهِ اَلنُّحَاةُ".[3]

وعلى الرَّغم مِنْ أنَّ المنهج التداولي تنظيرٌ حديثٌ لم يعرفه البحث اللغوي مُستقلاً ذا خطوطٍ واضحةٍ إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، فإنَّه في الواقع منهجٌ قديمٌ، استعمله اللغويون والنحاة العرب، وإنْ كان من دون تنظير أو تقعيد. وتبدو بعض معالمه جليةً في الاهتمام بالسياق غير اللغوي من ناحية، وفي توضيح التركيب وتجويز الحذف والتقدير والتقديم والتأخير من ناحية ثانية؛ بل يندرجُ في ذلك تضمين الأفعال بعضها وتناوب الحروف، وخروج الأساليب عن أساس وضعها. كُلُّ ذلك وأكثر وضَّحه نحاتنا العرب القدامى – كما سنرى - وفسروه بأحوال المتكلم والسامع والمقام الحالي وما يتقدم الموقف الكلامي من عهد بالشيء أو عدم معرفة، وما سبقه من أحداث تؤثر فيه. يتكرر هذا الحديث في الكتب اللغوية والنحوية، منذ فتح سيبويه باب التأليف في النحو...

---

[1] النحو والدلالة ؛ لحماسة عبد اللطيف، (ص٦٣) .

[2] دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، (ص٣٨).

[3] الأصول ، لتمام حسان ، (ص٢٠٨) .

وبعد، فلقد تعدَّدت أشكال الاهتمام بدراسة الخطاب عند العرب، فتناولوا نصَّ الخطاب في ذاته، ودرسوا ما يرتبط بالمُتكلم وطريقة أدائه، والمخاطَب وكيفية تلقيه، ومُطابقة الخطاب لمقتضى الظَّاهر ومُخالفته، ومُناسبات الخطاب... إلى غير ذلك من المسائل التي يمكن أن يجمعها موضوع اللسانيات التداولية ؛ ويمكن من ثَمَّ أنْ تُمثِّلَ – بحقٍّ - مبادئ رائدة للتفكير التداولي اللغوي عند العرب، وكان المبرد من المبرَّزين في هذا المضمار .

تتلخَّصُ الفلسفةُ التَّداوليَّةُ الحديثةُ في حقيقةٍ تداوليَّةٍ كُبرى، وهي أنْ لا كلامَ إلا بين اثنين، حتَّى ولو كان الكلام حَادثاً بين المُتكلِّم وذاتِهِ، وفي هذه الحالِ ستكونُ علاقةُ المُتكلِّم بالمُستمع ضِمْنَ علاقةِ العرضِ للفِكْرةِ والمُعترِضِ عليها، ولا يكونُ الاعتراضُ إلا بدليلٍ، ولا مُعترضٌ إلا لطلبِ الصَّوابِ، ولا طلبٌ للصَّوابِ إلا بجُملةٍ من القواعِدِ...، وترتبطُ قضية الفهم، والإفهام بوظيفة المتكلِّم السَّاعي إلى إظهار الخفيّ، وتوضيحه للسِّامع،

بالاستعانة بكلّ الوسائل اللِّسانيَّةِ والإشاريَّةِ؛ لتحقيق الفهم[١].

ولذا يدرسُ علم استعمال اللغة أو التداولية اللغة في حيز الاستعمال مُتجاوزًا حُدودَ الوضع الأصلي وإنْ كان يُبني عليه، وذلك لأنَّ مقاصد المُتخاطبين لا يُمثِّلها الوضعُ اللُّغويُّ المُجرَّدُ فقط، ولا يُمكنُ الوصُولُ إليها إلا من خلالِ فهمِ اللُّغةِ في سياقِ الاستعمالِ المُتجدِّدِ، بتجدُّدِ مقاصدِ المُتكلِّمين، يستندُ فيه المُتخاطبون إلى الوضعِ اللُّغويِّ، ويتجاوَزُوْنَهُ؛ تلبيةً لمقاصدهم وأغراضهم الدلالية[٢].

فالتَّداوليَّةُ إذن "مشروعٌ شاسعٌ في اللِّسانيَّاتِ النَّصيَّةِ، تهتمُّ بالخطاب ومناحي النَّصيَّةِ فيه؛ نحو: المُحادثةِ، والمُحاججة، والتَّضمين، ولدراسة التواصل بشكلٍ عامٍّ، بدءًا من ظروف إنتاج الملفوظ، إلى الحال التي يكون فيها للأحداث الكلامية قصدٌ مُحدَّدٌ، إلى ما يُمكنُ أن تُنشئَهُ من تأثيراتٍ في السَّامِعِ وعناصر السياق"[٣]. كما تظهر أهمية التداولية في تجاوز النظر اللغوي فيها مستوى الجملة إلى النَّصِّ ككُلٍّ، والمُعطيات السياقيَّة والمقاميَّة التي جعلته يرد بتلك الصورة؛ ضمانًا للفهم والإفهام [٤].

كما يُمكن القول بأنَّ التَّداوليَّة تتعاملُ مع عددٍ كبيرٍ من الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة في الدِّراساتِ الإنسانيَّةِ عُمومًا واللِّسانيَّاتِ خُصوصًا، ومنها

---

[١] المرجع السابق .

[٢] للاستزادة ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان، لفيليب بلاشيه، ترجمة وتحقيق: صابر الحباشة،ص٥٥.

[٣] في اللسانيات التداولية ، لخليفة برجادي ، ص١٣٥.

[٤] ينظر: التداولية والبلاغة العربية، لباديس هويمل، ص١٦٤.

المفردات التأشيرية التي يمكن تقسيمها إلى شخصية، وزمانية ومكانية وخطابية واجتماعية؛ فضلاً عن التضمينات المحادثية، والاقتضاء، والمعاني الحرفية، والمعاني السياقية، وأفعال الكلام وتصنيفاتها وتحليل الخطاب وتحليل المحادثة، وغيرها الكثير من الموضوعات [١].

ومن تأكيد المبرد واهتمامه بالمعنى ووضوحه وتداوله ومكانته عنده الآتي:

١ـ يقول في نهاية باب الحال المؤكدة:"وَهَذَا بَاب إِنَّمَا يصلحه ويفسده مَعْنَاهُ، فَكل مَا صلح بِهِ الْمَعْنى فَهُوَ جيدٌ ، وكل مَا فسد بِهِ الْمَعْنى فمردودٌ"[٢].

٢ـ وَذَلِكَ قَوْلك: أفعل أنا وَتفعل أَنْت أو هِيَ، ونفعل نَحن، وَيفْعل هُوَ، وَإِنَّمَا قيل لَهَا مضارعة؛ لِأَنَّهَا تقع مواقع الْأَسْمَاء فِي الْمَعْنى، تَقول: زيدٌ يقومُ، وَزيدٌ قَائِمٌ، فَيكون الْمَعْنى فيهمَا واحداً[٣].

٣ـ فَأما قَوْله ﷻ :{وَمَا كَانَ لبشر أن يكلمهُ الله إِلَّا وَحيا أو من وَرَاء حجاب أو يُرْسل رَسُولا} فَإِن النَّحْوِيين يَزْعمُونَ أن الْكَلَام لَيْسَ مَحْمُولا على أن يكلمهُ الله، وَلَو كَانَ يُرْسل مَحْمُولا على ذَلِك لبطل الْمَعْنى؛ لِأَنَّهُ كَانَ يكون مَا كَانَ لبشر أن يكلمهُ الله أو يُرْسل أي مَا كَانَ لبشر أن يُرْسل الله إِلَيْهِ رَسُولا فَهَذَا لَا يكون، وَلَكِن الْمَعْنى وَالله أعلم مَا كَانَ لبشر أن يكلمهُ الله إِلَّا وَحيا؛ أي: إِلَّا أن يُوحى أو يُرْسل، فَهُوَ مَحْمُول على قَوْله: وَحيا؛ أي: إِلَّا وَحيا أو إرْسَالًا، وَأهل الْمَدِينَة يقرؤن(أو يُرْسل رَسُولا) يُرِيدُونَ: أو هُوَ يُرْسل رَسُولًا؛ أي: فَهَذَا كَلَامه إِيَّاهُم على مَا يُؤَدِّيه الْوَحْي وَالرَّسُول[٤].

٤ـ وَفِي كتاب الله ﷻ:{يسْأَله من فِي السَّمَاوَات وَالْأَرْض} فَالْقَوْل عندنَا أن من مُشْتَمِلَة على الْجَمِيع؛ لِأَنَّهَا تقع للْجَمِيع على لفظ الْوَاحِد، وَقد ذهب هَؤُلَاءِ الْقَوْم إِلَى أن الْمَعْنى: وَمن فِي الأَرْض، وَلَيْسَ الْمَعْنى عِنْدِي كَمَا قَالُوا، وقالوا في بيت حسان:

فَمَنْ يَهْجُوا رسولَ الله مِنْكُم ويمْدحُهُ ويَنْصُره سواء

إنما المعنى: ومن يمدحه وينصره[٥].

٥ـ ألا ترى أن الْإِضْمَار قد دخل فى الْمَكْسُورَة لهَذَا الْمَعْنى، وَلَا يدْخل فِيهَا فى شئ من الْكَلَام، وَتقول فى الْمُسْتَقْبل على هَذَا الْمِنْهَاج: أما أن يغْفر الله لَك، تُرِيدُ:

---

[١] ينظر:التداولية ظهورها وتطورها، لعادل الثامري، ٢٠١٠م.
[٢] المقتضب (٤/ ٣١١)
[٣] المقتضب (٢/ ١)
[٤] المقتضب (٢/ ٣٤)
[٥] المقتضب (٢/ ١٣٧)

أما أنه، وَإِن شِئْت: أما إِن يغْفر الله لَك، لِأَنَّك لَو أدخلت السِّين أو سَوف لتغير الْمَعْنى، وَكنت مخبرا، وَلَو أدخلت (لَا) لانقلب الْمَعْنى، وصرت دَاعيا عَلَيْهِ، فَلذَلِك جَازَ بِغَيْر عوض وَلما كَانَت الْمَكْسُورَة ، تحذف بتثقيلها مَعَ الضَّمِير فى هَذَا الْموضع ليوصل إِلَى هَذَا الْمَعْنى[1].

٦ـ وَمِنْهَا فعل التَّعَجُّب وَهُوَ غير متصرف؛ لِأَنَّهُ وَقع لِمَعْنى، فَمَتَى صرف زَالَ الْمَعْنى وَكَذَلِكَ كل شئ دخله معنى من غير أصله على لفظ فَهُوَ يلْزم ذَلِك اللَّفْظ لذَلِك الْمَعْنى، وَهُوَ قَوْلك: مَا أحسن زيدا؛ وَمَا أظرف أَخَاك وَقد مضى تَفْسِيره فى بَابه وَهُوَ فعل صَحِيح والعاشر: مَا أُجْرِىَ مجْرى الْفِعْل وَلَيْسَ بِفعل، وَلَكنه يشبه الْفِعْل بِلَفْظ ، أو معنى فَأما مَا أشبه الْفِعْل فَدلَّ على مَعْنَاهُ مثل دلالته ف (مَا) النافية، وَمَا أشبهها تَقول: مَا زيد مُنْطلقًا؛ لِأَن الْمَعْنى: لَيْسَ زيد مُنْطلقًا، وَمَا أشبهه فى اللَّفْظ[2].

٧ـ هَذَا بَاب من إِعْمَال الأول وَالثَّانِي وهما الفعلان اللَّذَان يعْطف أحدهمَا على الآخر، وَذَلِكَ قَوْلك: ضربت وضربني زيد ومررت بِي عبد الله وَجَلَست وَجلسَ إِلَى أخَوَاك وَقمت وَقَامَ إِلَى قَوْمك، فَهَذَا اللَّفْظ هُوَ الَّذِي يختاره البصريون؛ وَهُوَ إِعْمَال الْفِعْل الآخر فِي اللَّفْظ، وَأما فِي الْمَعْنى فقد يعلم السَّامع أن الأول قد عمل كَمَا عمل الثَّانِي، فَحذف لعلم الْمُخَاطب[3].

٨ـ وَإِن أدخلت على هَذِه الْأَفْعَال السِّين أو سَوف صَارَت لما يسْتَقْبل وَخرجت من معنى الْحَال، وَذَلِكَ قَوْلك سأضرب وسوف أضْرب، فَلَمَّا وَقعت موقع الْأَسْمَاء فِي الْمَعْنى وَدخلت عَلَيْهَا الزَّوَائِد للفصل كَمَا دخلت الزَّوَائِد على الْأَسْمَاء أعربتها كَمَا تعرب الْأَسْمَاء[4].

٩ـ إِنَّمَا يجوز أن تخبر عَن الْمُضَاف إِذا ذكرت الْمُضَاف إِلَيْهِ إِذا كَانَ الأول بعضه أو كَانَ الْمَعْنى مُشْتَمِلًا[5].

١٠ـ ألا ترى أَنَّك لَو قلت أنا عبد الله مُنْطلقًا لكَانَ الْمَعْنى فَاسِدا لِأَن هَذَا الِاسْم لَا يكون لي فِي حَال الانطلاق

ويفارقني فِي غَيره[1].فأمَّا قوله جَلَّ ذكره: (ما كان حجتهم إلا أن قالوا)[الجاثية:٢٥] ، فالوجه نصب (حجتهم)؛ لأنه ذكَّر الفعل. والوجه الآخر أعني رفع (حجتهم) جيد؛ لأن الحجه هي القول في المعنى[2].

---

[1] المقتضب (٣/ ٩)
[2] المقتضب (٣/ ١٩٠)
[3] المقتضب (٤/ ٧٢)
[4] المقتضب (٤/ ٨١)
[5] المقتضب (٤/ ٢٠٠)

وفي حالة غموض المعنى يلجأ النحاة العرب ومنهم المبرد ـكعادة النحويين ـ للجوء إلى التأويل لاستجلاء المعنى، فقد يستمع الإنسان أو يقرأ بعضَ الجُمَل والتراكيب لكنه يجدها تتعارضُ ظاهريًا مع قواعد النحو العربي، ومن ثَمَّ قد يجدُ صُعوبة في فهم المعنى المُراد منها أو إدراكه، ومن أجل إحداث تداول المعنى، وإنجاح عملية التواصل اللغوي فإنَّنا نلجأ للتأويل، وهذا ما أقدم عليه المبرد وكثير من النحاة العرب في دراستهم لبعض التراكيب اللغوية.

والتَّأويلُ في الاصطلاح: هو صرفُ الكلام عن ظاهره إلى وُجُوهٍ خفيَّةٍ؛ لتقديرٍ وتدبُّرٍ، وأنَّ النُّحاةَ قد أوَّلوا الكلام وصرفوه عن ظاهره؛ لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه"[٣]، والتَّأويلُ هو أحدُ مناهج النحاة في تفسير عدول الظاهرة اللغوية عن الأصل، ويرتبطُ عادةً بمُخالفةِ الشُّروط الصرفية والتركيبة للوظائف النحوية، ومُمارسة النحاة لفنِّ التأويل مُمارسةٌ مكثَّفةٌ، جعلت منه آليَّةً أصيلةً في نظريتهم النحوية، بُنيت عليها الكثير من المفاهيم التي أضفت على قواعدهم النحوية التي استنبطوها من كلام العرب. فظاهرة التأويل في التراث النحويِّ "تدور في فلك حمل النصِّ على ظاهره؛ لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي"[٤].

قال سيبويه:"وليس شيءٌ ممَّا يضطرون إليه إلا وهم يُحاولون به وجهاً"[٥]. ويمتدحُ الأستاذ على النجدى ناصف التأويل ومظاهره من حذف وتقدير وخلافه، ودافع عنه دفاعًا شديداً، ويرى أنَّ "حقيقة التأويل والتقدير، وهذا عملها في النصِّ ومكانهما منه، ضرورةٌ استوجبتها سماحة اللغة وحسن مطاوعتها، ولا حيلة لأحد في دفعها ما بقيت اللغة على ما خلقها الله محتفظة بسمتها الأصيل وخصائصها المتميزة"[٦].

ويلجأُ النُّحاةُ إلى التَّأويلِ الذي صنعته أذهانهم وأفرزته قرائحهم "إذا كانت الجادَّةُ على شيءٍ، ثم جاء شيءٌ يُخالفُ الجادَّةَ فيُتأوَّلُ، أمَّا إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل"[٧]. والمقصود بالجادة هنا" قواعد النحاة

---

(١) المقتضب (٤/ ٣١١)
(٢) المقتضب (٤/ ٤٠٧)
(٣) أصول النحو، لمحمد عيد، ص١٨٥.
(٤) التأويل النحوي في القرآن، لعبد الفتاح الحموز، ١٠/١.
(٥) الكتاب، لسيبويه ٣٢/١.
(٦) من قضايا اللغة والنحو، لعلي النجدي ناصف، ص٨٨ .
(٧) الاقتراح ، للسيوطي، ص٧٥ ، ٢٩.

وليس النطق العربي"[1]؛ يعنى ذلك أن النحاة "قد أوَّلوا الكلام وحرَّفوه عن ظاهره؛ كي يوافق قوانين النحو وأحكامه"[2]؛ التي تهدف إلى التواصل اللغوي.

إذًا التأويل عند النحاة هو يتكون من عدد من المقولات تبدأ من الإضمار، والتقدير، والاستتار، والتقديم، والتأخير، والحذف والزيادة، والحمل على المعنى، وتنتهي بالتعليلات والتفسيرات المختلفة، لجئوا إليه أثناء فترة التَّقعيدِ النَّحويِّ؛ بقصد التوفيق بين ظاهر النصِّ ومعناه المنشود؛ لإحداث التواصل اللغوي الناجح.

ويؤكد هذا ما جاء به كتاب المقتضب من بعض الأقوال والعبارات تثبت لجوء المبرد للتأويل من أجل توضيح المعنى وإظهاره وتداوله، أو ما يسمَّى اللحن التداولي، ومنها:

١ـ (فأمَّا) (هَيْهَاتَ) فتأويلها: في البعد، وهي ظرف غير مُتمكَّن؛ لإبهامها؛ ولأنها بمنزلة الأصوات"[3].

٢ـ ويقول في موضع آخر:"تقول: رأيت المطعَمه المكرمَه المعطيه درهمًا عبد الله. فهذه مسألة صحيحة وتأويلها: رأيت الرجل الذي أطعمه الرجل الذي أكرمه الرجل الذي أعطاه درهما عبد الله. فعبد الله هو المعطى. والمعطى هو المكرم. والمكرم هو المطعم"[4].

٣ـ وفي قوله:(هذا باب ما كان من (أفْعَل) نَعْتًا يصلُح فيه التأويلان جميعا).فمن ذلك (أجْدَل، وأخيل) الأجواد فيهما أن يكونا اسمين؛ لأنَّ الأجدل إنَّما يدل على الصقر بعينه، والأخيل أيضًا: اسم طائر)[5].

٤ـ ويقول في موطن آخر من كتابه:(أمَّا قولك: مررت بزيد وحْدَه فتأويله: أوْحدته بمروري إيحادا؛ كقولك: أفردته بمروري إفرادًا. وقولك: (وَحْدَه) في معنى المصدر، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب)[6].

٥ـ وفي قوله (فامَّا قوله في الآذان: الله أكبر فتأويله: كبير؛ كما قال عز وجل: (وهو أهون عليه)[الروم:٢٧]. فإنمّا تأويله: وهو عليه هين؛ لأنه لا يقال:شيء أهون عليه من شيء)[7].

---

[1] أصول النحو العربى ، لمحمد عيد، ص١٨٥ .
[2] السابق ، الصفحة نفسها .
[3] المقتضب: ١٨٢/٣.
[4] المقتضب: ١٩٨/٣.
[5] المقتضب: ٣٣٩/٣.
[6] المقتضب: ٢٣٩/٣.
[7] المقتضب: ٢٤٥/٣.

٦ـ ويقول في باب (ما وقع من المصادر توكيدا):(وقد قرئ هذا الحرف على وَجْهين، وهو قوله عز وجل: (ذلك عيسى بن مريم قول الحقَّ)[مريم:٣٤]، وقولُ الحقّ).وتقول: هذا القول لا قولك، أي: ولا أقول قولك. فتأويل هذا: أن قولك بمنزلة هذا القول حقا، وهذا القول غير قيل باطل؛ لأنه توكيد للأول)[١].

٧ـ ويقول:(وكذلك (أربعٌ) إنَّما هو اسم للعدد وإن نُعت به في قولك: هؤلاء نِسوة أرْبَعٌ. لا اختلاف في ذلك. وإنما جاز أن يقع نعتا وأصله الاسم؛ لأن معناه: معدودات؛ كما تقول: مررت برجل أسدٍ؛ لأنه معناه: شديد. فإن قال قائل: فالرجل ليس بأسد ولكن معناه: مثل أسد، والأربع حقيقة عدد. قيل إنَّما يخرج هذا وشِبْهه على تأويل الفعل وصحته إذا جاز في التمثيل، ومِثْلُ الشيء غيره إذا كان المثْلُ مضافًا إليه ولكنَّه الأول الذي هو نعته)[٢].

● **اَلْمَطْلَبُ اَلثَّانِي**: تَرْكِيْبُ اَلْجُمْلَةِ بَيْنَ **اَلْمُبَرِّدِ** وَالتَّدَاوُلِيينَ.

عدَّت اللسانيات الجملة (وحدة اللغة الأساس) وأولت اهتمامًا كبيرًا لجزء القواعد الذي يعنى بضبطها بشكل خاص وهو النحو[٣].وقد ركَّزت اللسانيات على نحو الجملةفي أغلب دراساتها ونظرياتها، حيث تولى اهتمامًا مماثلا لقضايا أخرى على صلة بالجملة مثل (معنى الجملة وكيفية الوصول إليه، وعلاقة المعنى العام للجملة بمعاني مفرداتها، وتحليل معنى الجملة عبر معياري الصحة المنطقية والتقبل الاجتماعي وغيرهما[٤].

وتهتم التداولية في التعبير عن حقيقة واحدة هي أن المعاني لا تبدو مستقرة بل إنها تعتمد على المتكلمين والسامعين والسياق[٥].ويرجع ذلك إلى أن المتكلمين لا يتقيدون بحرفية اللغة في كثير من الأحيان، وهو ما يجعل المخاطب في حاجة إلى عوامل عديدة أخرى تساعده على فهم حديث المتكلم منها السياق.

ويذكر (فيرشورن) أن التداولية تعرض منظورًا جديدًا يتجاوز الجملة إلى النص. وذلك أنه خلف الصوت والكلمة والجملة، هناك النماذج والأساليب والأصناف الأدبية..... ولا يمكن تعريف هذه الصيغ خارج سياق الاستعمال، غير أنه ليست هناك أية ظاهرة تستطيع التداولية تجاهلها[٦].فالتداولية تدرس

---

[١] المقتضب: ٢٦٦/٣.
[٢] المقتضب: ٣٤١/٣، ٣٤٢.
[٣] ينظر: شظايا لسانية: ٥١.
[٤] شظايا لسانية: ٢٧.
[٥] علم الدلالة: ٣٥، ٣٦، في التداولية إشكالية المصطلح: ٢٣.
[٦] شظايا لسانية: ٨٩، وينظر: النص والتواصل ملامح من تداولية الخطاب: ٤٨، التداولية محاولة لضبط الدرس اللساني: ١٤، ١٥.

الحالة التي تحيط بالمعنى الثابت والتي تتغير من سياق لآخر وهي بالتأكيد ليست أقل أهمية من الناحية العلمية[١].

إذن تنفرد التداولية بقدرتها على معالجة كثير من المسائل وتبين الكيفية التي يقوم بها مستعمل اللغة بالربط في إطار النص من خلال الإفادة من أدوات اللغة، وبيان أثر الجوانب النفسية والاجتماعية في المشاركين في الحوار، فضلا عن الطريقة التي يحدد بها الموقف اللالغوي، وموضوع الحوار وإختيار السمات والتفريعات اللغوية[٢].

• مَظَاهِرُ اِهْتِمَامِ اَلْمُبَرِّدِ بِتَرْكِيْبِ اَلْجُمْلَةِ اَلْعَرَبِيَّةِ.

أولاً؛ دراسةُ العُمَدِ والفَضْلاتِ والزَّوائِدِ والإلحاق.

بعد الفكرة الموجزة عن التداولية، سنتطرق بإيجاز لأهم جوانب البحث والتحليل التداولي فيما يلي: الإشاريات، والافتراض المسبق، واستلزام الحوار، إضافة إلى نظرية الأفعال الكلامية، وقد عرضت لذلك سابقًا. ولقد أولت القادة النحوية والنحاة ذلك عناية فائقة، **فالإشاريات** مثلاً اهتمَّ بها العلماء قديمًا من خلال أدوات الربط بين أجزاء الجملة وبين مجموعة الجمل، واهتمامهم ببعض الجوانب الصرفية والنحوية والدلالية، ليهتم بها حديثًا علماء التداولية واعتبروا أنَّ"النصَّ يتألَّفُ من عدد ما من العناصر، تُقيم فيما بينها شبكة من العلاقات الداخلية التي تعمل على إيجاد نوع من الانسجام والتماسك بين تلك العناصر، وتُسهمُ الروابط التركيبية والروابط الزمنية والروابط الإحالية في تحقيقها"[٣]، وهي وحدات لغوية تتواجد في جميع لغات العالم، منها: [٤]:

ا- **الإشاريات الشخصية**: وهي تمثل الضمائر الدالة على المتكلم والمخاطب، المتصلة والمنفصلة.

ب- **الإشاريات الزمنية**: وتمثلها ظروف الزمان بصورة عامة، فإذا لم يعرف الزمن التبس الأمر على المتلقين، وقد تدلُّ العناصر الإشارية على الزَّمان الكوني والنحوي.

ج- **الإشاريات المكانية**: وتمثلها بصورة عامة ظروف المكان ويعتمد استعمالها وتفسيرها على معرفة مكان المتكلم، وقت التكلم أو على مكان آخر معروف

---

[١] شظايا لسانية: ٩٣.
[٢] شظايا لسانية: ٩٢-٩٥، وفي التداولية إشكالية المصطلح: ٢٦.
[٣] ينظر: علم اللغة والدراسات الأدبية، لبرندشبلنر،ص ١٨٨.
[٤] ينظر : السابق، ص٨٤.

للخطاب أو للمخاطب والسَّامع، ولعلَّ أكثر الإشاريات المكانية الواضحة هي: هذا، ذاك. وظروف المكان: هنا، هناك، تحت.

ولقد اهتمَّ النحاة العرب – ومنهم المبرد - عند دراستهم للجملة العربية وصياغة قواعدها بما يسمَّى عند التداوليين (البؤرة)، والتعريف السائد في النحو الوظيفي للبؤرة هو ما اقترحه سيمون ديك (ديك ١٩٧٨م) والذي يقوم أساسًا على فكرة أنَّ وظيفة البؤرة تستند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزًا في الجملة.

ولقد حدَّد النحاة العرب البنية الأساسية للجملة العربية في نمطين: الجملة الاسمية (المبتدأ + الخبر) والجملة الفعلية (الفعل + الفاعل)، وهم يسمون هذه الأشياء الأربعة (العُمَد) وما سواهم (فضلات) أو مكملات الجملة؛ نحو"المفعول به، والتحذير، والإغراء، والاختصاص، والمنادى، والمندوب، والاستغاثة، والترخيم، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى، والحال، والتمييز، ونواصب المضارع "[١]. ومنه تأكيدهم على أهمية الفاعل؛ لأنَّ الفاعلَ عُمْدَةٌ فلا يُحذفُ[٢]، ويقولون:"إنَّه عُمْدَةٌ؛ لأنَّ الفعل لا يستغنى عنه"[٣]. ومنه :"والخبر عمدة في الكلام كالمبتدأ، والعمدة لا يصحُّ الاستغناء عنها"[٤]، و"ذهب الكوفيون إلى أنَّهما ترافعا، فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ؛ لأنَّ كُلَّ منهما طالبٌ الآخر ومحتاج له؛ وبه صار عُمْدَةً "[٥].

ولم يقتصر الاهتمام على العمد بل اهتموا وراعوا في قواعدهم الفضلات أو مكملات الجملة، فعن الفَضْلَةِ يقولون:"والمفعولُ فَضْلَةٌ في الكلام"[٦]، "كالحال والظرف والمصدر،ونحو ذلك ممَّا إذا ذكرته زدت في الفائدة، وإذا حذفته لم تخلل بالكلام؛ لأنَّك بحذفه مُستغنٍ"[٧]، ومن ذلك أيضًا قولهم:"الأصلُ جوازُ حذفِ المفعول به؛ لأنَّه فَضْلَةٌ، ويمنع في صور:أحدها: أنْ يكون نائبًا عن الفاعل؛ لأنَّه صار عمدة كالفاعل"[٨]، و"المفعول المطلق: وهو عبارة عن مصدر فضلة تسلط عليه عامل من لفظه[٩]،"والمفعول معه: وهو اسم فضلة بعد

---

[١] ينظر : همع الهوامع ٤/٢ .
[٢] شرح شذور الذهب، لابن هشام، ص٢١٥.
[٣] شرح قطر الندى، لابن هشام، ص٢٣١.
[٤] موصل الطلاب ، لخالد الأزهري، ص٦٣.
[٥] همع الهوامع، للسيوطي، ٣٦٤/١.
[٦] الأصول في النحو، لابن السراج، ٧٥/١.
[٧] المقتضب، للمبرد ١١٦/٣ .
[٨] أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، ٣٢٨/١، وهمع الهوامع ١١/٢.
[٩] شرح قطر الندى، ص٢٢٤ .

واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه؛ نحو: سرت والنيل، وأنا سائر والنيل"[1].

والحقُّ أنَّ التوافق بين الفكرين التراثي والوظيفي المعاصر أو التداولي، لم يقتصرْ على المُكوِّناتِ الموضوعاتِ، أو لنقل العُمَدِ، وإنَّما تعدَّاهُ ليشمل الحدود اللَّواحق، أو لنقل الفَضْلات، وهي التي تحمل أدوارًا دلالية لتقييد الحدث، ويشير إلى شيء من هذا الرضي في قوله:"والذي جعلوه غير المفعولات يمكن أن يدخل بعضها في حيز المفاعيل، فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه، إذ المجيء في "جاء زيد راكبًا"، فعل مع قيد الركوب، ويُقالُ للمستثنى هو المفعول بشرط إخراجه"[2].

والأمثلة الدالة على اهتمام المبرد بالعمد والفضلات في الجملة العربية كثيرة جدًا، أذكر منها قوله:

١-**"**هَذَا بَاب الْمسند والمسند إِلَيْهِ وهما مَا لَا يَسْتَغْنِي كل وَاحِد من صَاحبه**"**، فَمن ذَلِك قَامَ زيد والابتداء وَخَبره وَمَا دخل عَلَيْهِ نَحْو كَانَ وَإِن وأفعال الشَّك وَالْعلم والمجازة، فالابتداء نَحْو قَوْلك زيد فَإِذا ذكرته فَإِنَّمَا تذكره للسامع ليتوقع مَا تخبره بِهِ عَنهُ فَإِذا قلت منطلق أو مَا أشبهه صَحَّ معنى الْكَلَام وَكَانَت الْفَائِدَة للسامع فِي الْخَبَر لِأَنَّهُ قد كَانَ يعرف زيدا كَمَا تعرفه وَلَوْلَا ذَلِك لم تقل لَهُ زيد ولكنت قَائِلا لَهُ رجل يُقَال لَهُ زيد فَلَمَّا كَانَ يعرف زيدا ويجهل مَا تخبره بِهِ عَنهُ أفدته الْخَبَر فصح الْكَلَام لِأَن اللَّفْظَة الْوَاحِدَة من الِاسْم وَالْفِعْل لَا تفِيد شَيْئا وَإِذا قرنتها بِمَا يصلح حدث معنى وَاسْتغْنى الْكَلَام، فَأَما رفع الْمُبْتَدَأ فبالابتداء، وَمعنى الِابْتِدَاء التَّنْبِيه والتعرية عَن العوامل غَيره، وَهُوَ أول الْكَلَام، وَإِنَّمَا يدْخل الْجَار والناصب والرافع سوى الِابْتِدَاء على الْمُبْتَدَأ، والابتداء والمبتدأ يرفعان الْخَبَر"[3].

٢- اعْلَم أن الِاسْم الذى بعد (لَوْلَا) يرْتَفع بِالِابْتِدَاءِ، وَخَبره مَحْذُوف لما يدل عَلَيْهِ، وَذَلِكَ قَوْلك: لَوْلَا عبد الله لأكرمتك فـ (عبد الله) ارْتَفع بِالِابْتِدَاءِ، وَخَبره مَحْذُوف وَالتَّقْدِير لَوْلَا عبد الله بالحضرة،..."[4].

٣- وفي حديثه عن الخبر والمبتدأ (وَأما حَيْثُ كَانَ خَبرا فَإِنَّهُ وَقع مَرْفُوعا بالمبتدأ كَمَا كَانَ الْمُبْتَدَأ رفعا بِالِابْتِدَاءِ)[5].

---

[1] المصدر السابق، ص٢٣١ .
[2] شرح الكافية،٢٩٥/١.
[3] المقتضب (٤/ ١٢٦)
[4] المقتضب (٣/ ٧٦)
[5] المقتضب (٤/ ١٢)

٤ـ وَمَا لم يسم فَاعله بِمَنْزِلَة الْفَاعِل وعَلى هَذَا تَقول ضَربته زيد وَفِي دَاره عبد الله لِأَن هَذَا إِخْبَار وحد المبتدإ أن يكون قبلهمَا[١].

٥ـ فَأما الْمُبْتَدَأ فَلَا يكون إِلَّا معرفَة أو مَا قَارب الْمعرفَة من النكرات[٢].

٦ـ وَاعْلَم أن خبر الْمُبْتَدَأ لَا يكون إِلَّا شَيْئا هُوَ الِابْتِدَاء فِي الْمَعْنى نَحْو زيد أَخُوك وَزيد قَائِم[٣].

ويتحدَّثُ عن فائدةِ بَعْضِ الفَضْلَاتِ قائلاً:

١ـ وحد الظَّرْف أن يكون بعد الْمَفْعُول بِهِ وَمن ثمَّة جَازَ لقِيت فِي دَاره زيدا[٤].

٢ـ الْمَوْصُول لَابُد من أن يكون فى صلته مَا يرجع إِلَيْهِ، وَالْفِعْل الْمُطلق يسْتَغْنى فِيهِ عَن ذَلِك، فَيكون الْمَفْعُول فِيهِ فضلَة: كالحال والظرف والمصدر وَنَحْو ذَلِك، مِمَّا إِذا ذكرته زدْت فى الْفَائِدَة، وَإِذا حذفته لم تخل بالْكَلَام؛ لِأَنَّك بحذفه مستغن؛ ألا ترى أَنَّك تَقول: قَامَ زيد، فلولا الْفَاعِل لم يسْتَغْن الْفِعْل، وَلَوْلَا الْفِعْل لم يكن للاسم وَحده معنى إِلَّا أن يأتى فى مَكَان الْفِعْل بِخَبَر[٥].

٣ـ وَكَذَلِكَ الْفِعْل الذى يتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَة مفاعيل، وَلَا يكون فى الْأَفْعَال مَا يتَعَدَّى إِلَى أكثر من ذَلِك إِلَّا مَا كَانَ من ظرف، أو حَال، أو فضلَة من الْكَلَام نَحْوهمَا فَإِنَّهُ فى الْأَفْعَال كلهَا مَا يتَعَدَّى مِنْهَا وَمَا لم يَتَعَدَّ على طَرِيقَة وَاحِدَة وَالْفِعْل المتعدى إِلَى ثَلَاثَة مفاعيل قَوْلك: أعلم الله زيدا عمرا خير النَّاس، فَلَمَّا، أعلمهُ ذَلِك غَيره صَار مَفْعُولا بالإعلام، وَمَا بعده على حَاله، فاعتبره بِأَن تَقول: علم زيد أن عمرا خير النَّاس، وَأعلم الله زيدا أن عمرًا خير النَّاس[٦].

٤ـ وَإِن كَانَ الْعَامِل غير فعل لم تكن الْحَال إِلَّا بعده وَذَلِكَ قَوْلك زيد فِي الدَّار قَائِما وَفِي الدَّار قَائِما زيد وَفِي الدَّار زيد قَائِما[٧].

٥ـ إِذا كَانَ قَائِمًا بعد قَوْلك فِي الدَّار انتصب وَلَا يصلح قَائِما فِي الدَّار زيد وَلَا زيد قَائِما فِي الدَّار وَلَا قَائِما زيد فِي الدَّار لما أخرت الْعَامِل وَلم يكن فعلا لم يتَصَرَّف تصرف الْفِعْل، فينصب مَا قبله، وَهَذَا إِذا جعلت فِي الدَّار خَبرا فَقلت زيد فِي الدَّار، وَفِي الدَّار زيد فاستغنى زيد بِخَبَرِهِ قلت قَائِما وَنَحْوه لتدل على أَيَّة حَال اسْتَقر، فَإِن جعلت قَائِمًا هُوَ الْخَبَر رفعته وَكَانَ قَوْلك فِي الدَّار فضلَة

---

[١] المقتضب (٤/ ١٠٢)
[٢] المقتضب (٤/ ١٢٧)
[٣] المقتضب (٤/ ١٢٧)
[٤] المقتضب (٤/ ١٠٢)
[٥] المقتضب (٣/ ١١٦)
[٦] المقتضب (٣/ ١٢١)
[٧] المقتضب (٤/ ٣٠٠)

مُسْتَغْنى عَنْهَا؛ لِأَنَّك إِنَّمَا قلت زيد قَائِم فاستغنى زيد بِخَبَرِهِ ثمَّ خبرت أَيْن مَحل قِيَامه، فَقلت فِي الدَّار ونَحْوه.

٦ـ وَإِنَّمَا سمي الْبَدَل بَدَلا لدُخُوله لما عمل فِيهِ مَا قبله على غير جِهَة الشّركَة، وَكَانَ سِيبَوَيْهِ يخْتَار مَا مَرَرْت بِأحد إِلَّا زيد خير مِنْك لِأَن الْبَدَل إِنَّمَا هُوَ من الِاسْم لَا من نَعته والنعت فضلة يجوز حذفهَا[١].

٧ـ وَإِذا قلت هَذَا زيد فَإِنَّمَا يرْتَفع وَمَعْنَاهُ الْإِشَارَة إِلَى مَا قرب مِنْك وَذَاكَ لما بعد فقد اخْتلفَا فِي الْمَعْنى[٢].

٨ـ حرف النداء لم يجز إِلَّا أن تحذف مِنْهُ الْألف وَاللَّام لِأَن الْإِشَارَة تَعْرِيف فَلَا يدْخل الْألف وَاللَّام على شَيْء معرف بِغَيْرِهِمَا[٣].

٢- دراسة العامل في الجملة والإسناد.

نظرية العامل "هي التي بُنيت عليها من قبل أصول النحو، واستقرَّت قواعده وشغلتْ النُّحاةُ ألف عامٍ ويزيدُ، وملأت مئات الكتب النحوية خلافًا وفلسفة وجدالًا، بل تمثَّلتْ لها فلسفةٌ خاصَّةٌ أفردت بالتأليف"[٤]، "والعاملُ... كان أول أمره وضع لتعليم اللغة وتسهيل تراكيبها للدارسين"[٥]، لأنَّه لكُلِّ معمولٍ عملٌ، فلا يوجد عامل بدون عمل ولا عمل بدون معمول، والعامل هو الذي أحدث في آخر الكلمة رفعًا أو نصبًا أو جرًا أو جزمًا، وهم يرون "بألا يكتفي بأثر العامل، وهو موجود بل أُعطى له الحقُّ في التأثير -العمل- وهو محذوفٌ"[٦] . والبحثُ عن العامل يسهل على المخاطب أو المستمع الوصول إلى المعنى الذي يريد المتكلم أن يتداوله معه، فالفعلُ لا بُدَّ له من فاعل، والمبتدأ لا بُدَّ له من خبر أو ما يسدُّ مسده ..الخ. والاهتمام بالعامل وتقديره إنْ لم يكن في البنية السطحية للكلام من شأنه أنْ يُؤدِّي إلى إحداث التواصل اللغوي بين المتكلم والمخاطب.

وقد اهتم المبرد بالعامل كغيره من النحاة العرب. والأمثلة التالية تؤكد ذلك حيث يقول:

١ـ وَاعْلَم أن التَّبْيِين إِذا كَانَ الْعَامِل فِيهِ فعلا جَازَ تَقْدِيمه؛ لتصرف الْفِعْل، فَقلت: تفقأت شحما، وتصببت عرقا، فَإِن شِئْت قدمت، فَقلت: شحما تفقأت، وعرقا

---

[١] المقتضب (٤/ ٣٩٩)
[٢] المقتضب (٤/ ٣١٥)
[٣] المقتضب (٤/ ٣٨٨)
[٤] ينظر: إحياء النحو؛ لإبراهيم مصطفي، ص ١٩٥،١٩٤.
[٥] قرينة العلامة الإعرابية، لحماسة عبد اللطيف، ص١٨٧.
[٦] السابق، ص ١٠٥ .

تصببت وَهَذَا لَا يُجِيزهُ سِيبَوَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يرَاهُ كَقَوْلِك: عشرُون درهما، وَهَذَا أفرههم عبدا، وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَة ذَلِك؛ لِأَن (عشْرين درهما) إِنَّمَا عمل فِي الدِّرْهَم مَا لم يُؤْخَذ من الْفِعْل، ألا ترى أنه يَقُول: هَذَا زيد قَائِما، وَلَا يُجِيز: قَائِما هَذَا زيد؛ لِأَن الْعَامِل غير فعل وَتقول: رَاكِبًا جَاءَ زيد؛ لِأَن الْعَامِل فعل؛ فَلذَلِك أجزنا تَقْدِيم التَّمْيِيز إِذا كَانَ الْعَامِل فعلا وَهَذَا رأى أبي عُثْمَان المازنى[1].

٢ـ وَقَالَ الشَّاعِر، فَقدم التَّمْيِيز لما كَانَ الْعَامِل فعلا:

(أتهجر ليلى للفراق حبيبها ... وَمَا كَانَ نفسا بالفراق تطيب)[2].

٣ـ وَإِنَّمَا يكره الْفَصْل بَين الْعَامِل والمعمول فِيهِ بِمَا لَيْسَ مِنْهُ نَحْو قَوْلك كَانَت زيدا الْحمى تَأْخُذ، فتنصب زيدًا بتأخذ، وَتَأْخُذ خبر كَانَ، وتفصل بزيد بَين اسْم كَانَ وخبرها، وَلَيْسَ زيد لَهَا باسم وَلَا خبر، فَهَذَا الَّذِي لَا يجوز أو يكون الْعَامِل غير متصرف، فَلَا يجْرِي مجْرى الْفِعْل؛ نَحْو: عِنْدِي عشرُون الْيَوْم درهما، وَإِنَّ منطلق زيدًا، وزيدًا إِن منطلق، فَهَذَا الَّذِي لَا يجوز، فَأما إِذا كَانَ الْعَامِل متصرفا وَلم تفصل بَينه وَبَين الْمَعْمُول فِيهِ بِشَيْء لَيْسَ مِنْهُ وَلَا بِسَبَبِهِ فعمله فِيهِ كعمله إِذا وليه وَقد فسرنا مثل هَذَا فِيمَا مضى[3].

٤ـ وَاعْلَم أن الْحَال إِذا كَانَ الْعَامِل فِيهَا فعلا صَحِيحا جَازَ فِيهَا كل مَا يجوز فِي الْمَفْعُول بِهِ من التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير إِلَّا أَنَّهَا لَا تكون إِلَّا نكرَة[4].فَإِن كَانَ الْعَامِل غير فعل وَلَكِن شَيْء فِي مَعْنَاهُ لم تتقدم الْحَال على الْعَامِل؛ لِأَن هَذَا شَيْء لَا يعْمل مثله فِي الْمَفْعُول، وَذَلِكَ قَوْله: زيد فِي الدَّار قَائِمًا، وَلَا تقل: زيد قَائِمًا فِي الدَّار، وَتقول: هَذَا قَائِمًا حسن، وَلَا تقل: قَائِمًا هَذَا حسن[5].

٥ـ فَإِذا كَانَ الْعَامِل فِي الْحَال فعلا صلح تَقْدِيمهَا وتأخيرها لتصرف الْعَامِل فِيهَا، فَقلت: جَاءَ زيد رَاكِبًا، وراكبا جَاءَ زيد، وَجَاء رَاكِبًا زيدٌ، قَالَ الله ﷻ {خشعا أبْصَارهم يخرجُون من الأجداث} وَكَذَلِكَ قَائِما لقِيت زيدًا، وَقَائِمًا أعْطَيْت زيدًا درهمًا، وذاهبا إِلَيْك رَأَيْت زيدا، وَإِن كَانَ الْعَامِل غير فعل لم تكن الْحَال إِلَّا بعده، وَذَلِكَ قَوْلك: زيد فِي الدَّار قَائِمًا، وَفِي الدَّار قَائِمًا زيدٌ، وَفِي الدَّار زيد قَائِمًا[6].

---

[1] المقتضب (٣/ ٣٦)
[2] المقتضب (٣/ ٣٧)
[3] المقتضب (٤/ ١٥٦)
[4] المقتضب (٤/ ١٦٨)
[5] المقتضب (٤/ ١٧٠)
[6] المقتضب (٤/ ٣٠٠)

٦ـ وَتقولُ: لَا مُسلمين هذَيْن الْيَوْمَيْن لَك وَلَا مُسلمين الْيَوْم لَك؛ لِأَنَّهُ لَا يفصل بَين الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ إِلَّا أن يضْطَر شَاعِر فيفصل بالظروف وَمَا أشبهها؛ لِأَن الظّرْف لَا يفصل بَين الْعَامِل والمعمول فِيهِ، تَقول: إنَّ فِي الدَّار زيدًا، وَإِنَّ الْيَوْم زيدًا قَائِمٌ[١].

وأمَّا الإسنادُ، فمن الأمور المعلومة أنَّ دراسة الإسناد من الموضوعات التي تهتم التداولية بدراستها أيضًا؛ لأهمية الإسناد في إنجاح التواصل اللغوي، وتحقيق التداول المنشود للمعنى بين المتكلم والمخاطب، أو المرسل والمستقبل. والإسناد عند النحويين العرب هو ضمُّ كلمةٍ إلى أخرى؛ بحيثُ يُفيدُ السَّامعَ منها فائدةً تامَّةً، وقد عرَّفه الكفومي بقوله:" ضم كلمة، حقيقة أو حكمًا، أو أكثر إلى أخرى مثلها أو أكثر، بحيث يفيدُ السَّامع فائدةً تامَّةً"[٢]. والإسناد بابٌ ناظمٌ للعلاقات التركيبية في اللسان العربي، ونجدُ جمهور النحويين العرب فيما جروا عليه من تأكيد تعلُّق المسند والمسند إليه، وهما ما لا يُغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجدُ المُتكلِّمُ منه بُدًّا.

ويُعتبرُ الإسناد عند المبرد أحدُ أسس اكتمال العملية التواصلية في بعدها التداولي، لتوقف تمام الفائدة عليه من جهة، ولحاجة المخاطب في وضعه الانتظاري إعلامه بما تتوقَّفُ عليه الفائدة، وقد درس المبرد باب (الابتداء) أو ما يُسمَّى المبتدأ والخبر، دراسة تركيبية وتداولية، فعند دراستهم التركيبية نجدهم يوجهون توجيهات تداولية؛ مثل قولهم:"المبتدأ يبنى عليه الكلام"[٣]. وهناك شبهُ إجماعٍ على الفكرةِ الأساسيَّةِ التي يقومُ عليها تعريفُ المبتدأ في الدراسات التي اهتمت بالوظائف التداولية، تُقرِّرُ بمُقتضاه أنَّ وظيفة المبتدأ تسند إلى المكون الذي يُحدِّدُ مجال الخطاب بالنسبة إلى ما يأتي بعده، وتبعًا لذلك فإنَّ الجملة التي تشتمل على تلك الوظيفة تبنى عادة من مكونين: مكون دالٌّ على مجال الخطاب، وهو المبتدأ، ومكونٌ يليه يدلُّ على فحوى الخطاب، وهو الحمل بعده، ولعلَّ هذا هو المعنى من قول ابن يعيش:"المبتدأ هو مُعتمدُ الفائدةِ، والخبرُ مَحلُّ الفائدةِ".[٤] فمن الناحية التركيبية عندهم هو "المبني على المبتدأ"[٥]، ومن الناحية الدلالية، فالخبرُ هو الذي يصير به المبتدأ كلامًا، ومن الناحية التداولية "فالخبرُ مَحطُّ فائدةِ السَّامع"[٦].

---

[١] المقتضب (٤/ ٣٧٦)
[٢] الكليات ، ص١٠٠.
[٣] المصدر السابق ١٢٦/٢.
[٤] شرح المفصل ، لابن يعيش ٧٠/٢.
[٥] الكتاب١٢٦/٢.
[٦] شرح المفصل ، لابن يعيش ٧٠/٢.

ومن الأقوال الواردة في هذا الشأن عند المبرد مايأتي:

١ـ هَذَا بَاب الْمسند والمسند إِلَيْهِ وهما مَا لَا يَسْتَغْنِي كل وَاحِد من صَاحبه، فَمن ذَلِك: قَامَ زيد، والابتداء وَخَبره وَمَا دخل عَلَيْهِ نَحْو كَانَ وَإِن وأفعال الشَّك وَالْعلم والمجازة، فالابتداء نَحْو قَوْلك زيد فَإِذا ذكرته فَإِنَّمَا تذكره للسامع ليتوقع مَا تخبره بِهِ عَنهُ فَإِذا قلت منطلق أَو مَا أشبهه صَحَّ معنى الْكَلَام وَكَانَت الْفَائِدَة للسامع فِي الْخَبَر؛ لِأَنَّهُ قد كَانَ يعرف زيدًا كَمَا تعرفه، وَلَوْلَا ذَلِك لم تقل لَهُ زيد ولكنت قَائِلا لَهُ رجل يُقَال لَهُ زيد، فَلَمَّا كَانَ يعرف زيدًا ويجهل مَا تخبره بِهِ عَنهُ أفدته الْخَبَر فصح الْكَلَام؛ لِأَن اللَّفْظَة الْوَاحِدَة من الِاسْم وَالْفِعْل لَا تفِيد شَيْئا وَإِذا قرنتها بِمَا يصلح حدث معنى وَاسْتغْنى الْكَلَام، فَأَما رفع الْمُبْتَدَأ فبالابتداء وَمعنى الِابْتِدَاء التَّنْبِيه والتعرية عَن العوامل غَيره وَهُوَ أول الْكَلَام وَإِنَّمَا يدْخل الْجَار والناصب والرافع سوى الِابْتِدَاء على الْمُبْتَدَأ[١].

٢ـ فَأما رفع الْمُبْتَدَأ فبالابتداء وَمعنى الِابْتِدَاء التَّنْبِيه والتعرية عَن العوامل غَيره وَهُوَ أول الْكَلَام وَإِنَّمَا يدْخل الْجَار والناصب والرافع سوى الِابْتِدَاء على الْمُبْتَدَأ[٢].

٣ـ فَأما الْمُبْتَدَأ فَلَا يكون إِلَّا معرفَة أَو مَا قَارب الْمعرفَة من النكرات[٣].

٤- الاهْتِمَام بالبْنْيَة العَمِيْقة للجملة.

الاعتقاد بأنَّ للغة مستويين سطحي وعميق من أهم أفكار الفكر البنيوي التحويلي الذي يعد (تشومسكي) من أهم راده، وعلى الرغم من معارضة التداولية لبعض ما جاء به هذا الفكر، إلاَّ أنها لا تنكر التأثر بهذا الاعتقاد الثنائي للغة، وهنا تتشابه القاعدة النحوية العربية وجهود النحاة العرب مع هذين التيارين اللسانيين العملاقين؛ التحويلي والتداولي، والسبق التاريخي والمعرفي يُحسب بلا شك لمراعاة القاعدة النحوية العربية لهذا الأمر، فلقد أيقنَ النُّحاةُ واللُّغويون العرب أنَّ لِلُّغةِ مستويين في البنيةِ، البنيةُ السَّطحيَّةِ، والبِنْيَةُ العميقةُ، فالبنية السطحية هي التي يتمُّ تداولها بين المتكلم والمخاطب، أمَّا البنية العميقة فهي التي تكون أولاً في ذهن المتكلم قبل أن يرسلها إلى المخاطب في صورتها السطحية النهائية، ولكن في بعض الأوقات لا تفي البنية السطحية بأداء المعنى بجلاء كما أراده المتكلم، وهنا تحدثُ مُشكلةُ القصور في التواصل اللغوي، فيُجبر هذا القصور بمعرفة البنية العميقة للكلام من أجل استجلاء المعنى، وإحداث التواصل اللغوي المنشود.

---

[١] المقتضب (٤/ ١٢٦)
[٢] المقتضب (٤/ ١٢٦)
[٣] المقتضب (٤/ ١٢٧)

ولقد اهتمَّ العرب بكافَّة طوائفهم بما يُسَمَّى الظاهر والباطن للكلام، فنتج عن ذلك فريق يرفض الباطن تمامًا ولا يعترف إلا بالظاهر (الظاهرية)، وفريق أوغل في تأويل الباطن والاعتماد عليه ، وفريقٌ ثالثٌ كان موقفه وسطًا يتعامل مع الظاهر وإنْ احتاج إلى تأويله والاستعانة بالباطن لم يتوانَ في ذلك. كما اهتمَّ النحاة العرب في مختلف مدارسهم ومذاهبهم النحوية بالبنية العميقة، ومن الواضح أنَّ دراستهم للبنية السطحية وانشغالهم بإعرابها لم يغضَّ طرفهم وعقلهم عن البنية العميقة لمَا يدرسونه أو يعربونه، ومظاهر اهتمام النحاة العرب بالبنية العميقة كثيرة كثرة مفرطة في كتبهم وأبحاثهم اللغوية، ومن ذلك قولهم في كثير من كتبهم:(والتقدير، وتقدير الكلام، وأصل الكلام، والمعنى ..الخ)[1].

يقول المبرد:

١ـ "ولو قلت: الليلةُ الهلالُ –كان جيدًا- تريد: الليلة ليلة الهلال، فلما حذفت ليلة أقمت الهلال مقامها. مثل قول الله عز وجل:(واسأل القرية).. تريد: أهل القرية[2]، ..... فأقمت المضاف إليه مقام المضاف؛ لما يدلُّ عليه، كما قال الله ﷻ :(واسأل القرية كنا فيها)، إنَّما هو أهل القرية، كما قال الشاعر:

تَرْتَعُ ما رتَعَتْ حتّى إذا ادّكرتْ فإنَّما هي إقبال وإدبار

أي: ذات إقبال وإدبار، ويكون على أنه جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذلك منها. وكذلك قوله تعالى:(ولكن البر من آمن بالله). الوجه: ولكن البر بر من آمن بالله)[3].

٢ـ فَكَانَ أصل نعمَ وبئِس مَا ذكرت لَك إلَّا أَنَّهُمَا الأصْل فِي الْمَدْح والذم فَلَمَّا كثر استعمالهما ألزما التَّخْفِيف[4].

٣ـ وَأما حبّذا فَإِنَّمَا كَانَت فِي الأصْل حبذا الشَّيْء لِأَن ذَا اسْم مُبْهَم يَقع على كل شَيْء فَإِنَّمَا هُوَ حب هَذَا مثل قَوْلك كرم هَذَا ثمَّ جعلت حب وَذَا اسْما وَاحِدًا فَصَارَ مُبْتَدأ وَلَزِمَ طَرِيقَة وَاحِدَة على مَا وصفت لَك[5].

٥ـ لِأَن الْمَاضِي من الْعدَد هُوَ الأصْل وَمَا بعده فرع[6].

٦ـ لِأَنَّهُ إذا اجْتمع مُذَكّر ومؤنث جعل الْكَلَام على التَّذْكِير لِأَنَّهُ الأصْل[1].

---

[1] د. كمال بشر في كلمة استقبال د. عبده الراجحي في مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
[2] المقتضب (٤/ ٣٥١)
[3] المقتضب (٤/ ١٢٧)
[4] المقتضب (٣/ ٢٣٠، ٢٣١)
[5] المقتضب (٢/ ١٤٥)
[6] المقتضب (٢/ ١٦٩)

٧ـ و (لَوْلَا) فى الأصْل لَا تقع إلَّا على اسْم و (لَو) لَا تقع إلَّا على فع[٢].

٨ـ لِأن الحركات إنَّمَا هى فى الأصْل للإعراب[٣].

٩ـ اعْلَم أن التَّنْوِين فى الأصْل للأسماء كلهَا عَلامَة فاصلة بَينهَا وَبَين غَيرهَا[٤].

١٠ـ ويقول أيضًا:(ولو قلت: أُمَّات لكان هذا الأصل، ولكن أكثر ما يستعمل (أُمَّهات) في الإنس، و(أُمَّات) في البهائم. فكأنها زيدت للفرق، ولوضع كُلَّ واحدة في موضع الأخرى لجاز[٥].

ويؤكد المبرد إمكانية الاستغناء عن بعض مفردات البنى العميقة.

١ـ وَلم يجز حذف الْفَاعِل لأنَّ الْفِعْل لَا يكون إلاَّ بفاعل فحذفت الْمَفْعُول من اللَّفْظ لأنَّ الْفِعْل قد يَقع وَلَا مفعول فِيهِ نَحْو قَامَ زيد وتكلَّم عبد الله وَجلسَ خَالِد[٦].

٢ـ فَأما حذف الْخَبَر فمعروف جيد من ذَلِك قَوْله {وَلو أنَّ قُرآناً سُيِّرتْ بِهِ الجِبالُ أو قُطِّعَتْ بِهِ الأرضُ أو كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ للهِ الأمرُ جَميعاً}[٧].

٣ـ لم يجز عِنْدِي حذف عَلامَة التَّأْنِيث[٨].

٤ـ فَأما قَوْلهم مَا رَأَيْت كَالْيَوْمِ رجلا فَالْمَعْنى مَا رَأَيْت مثل رجل أرَاهُ الْيَوْم رجلا أي مَا رَأَيْت مثله فِي الرِّجَال وَلكنه حذف لِكَثْرَة استعمالهم لَهُ وَأن فِيهِ دَلِيلا كَمَا قَالُوا لَا عَلَيْك أي لَا باس عَلَيْك وكما قَالُوا افْعَل هَذَا إمَّا لَا أي إن كنت لَا تفعل غَيره[٩].

٥ـ وَقَالَ آخر:(ولى نفس أقول لهَا إذا مَا ... تخالفنى: لعلى أو عسانى)

فَأما تَقْدِيره عندنَا: أن الْمَفْعُول مقدم، وَالْفَاعِل مُضْمر، كَأَنَّهُ قَالَ: عساك الْخَيْر أو الشَّرّ، وَكَذَلِكَ: عسانى الحَدِيث، وَلكنه حذف؛ لعلم الْمُخَاطب بِهِ[١٠].

---

(١) المقتضب (٢/ ١٨٢)
(٢) المقتضب (٣/ ٧٧)
(٣) المقتضب (٣/ ١٧٣)
(٤) المقتضب (٣/ ٣٠٩)
(٥) المقتضب (٣/ ١٦٦)
(٦) المقتضب (١/ ١٩)
(٧) المقتضب (٢/ ٨١)
(٨) المقتضب (٢/ ١٤٨)
(٩) المقتضب (٢/ ١٥١)
(١٠) المقتضب (٣/٧٢)

اَلْمَبْحَثُ اَلثَّانِي

عَوَارِضُ تَرْكِيْبِ اَلْجُمْلَةِ بَيْنَ اَلْمُبَرِّدِ وَالتَّدَاوُلِيِيْنَ.

إنَّ المعنى وسلامته ووضوحه وتداوله، قطب اهتمام دراسة ابن جني والنحاة العرب والتداولية، وإذا حدث أمرٌ طارئٌ يحول دون ذلك يتمَّ التعامل معه لغويًا وعقليًا ومنطقيًا، من أجل إنجاح عملية التواصل اللغوي، ومثل هذه العوارض التي تعتري الجملة يسميها ابن جني «شجاعة العربية»، حيث يقول ابن جني:"باب في شجاعة العربية: اعلم أنَّ معظم ذلك إنَّما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف"[1]. وعليه فإنَّ من أهم ما يطرأ على الجملة وأولاها النحاة عنايةً فائقةً عند وضع قواعدهم، ما يأتي:

١- الحَذْفُ والتقَّديرُ : اَلْحَذْفُ "هو حَذْفُ العَامِلِ مَعَ بَقَاءِ أَثَرِهِ الإِعْرَابِيِّ؛ أو هو: إسقاطُ صيغٍ دَاخلَ التَّركيبِ فِي بعضِ المَواقِفِ اللُّغويَّةِ، وهَذِهِ الصِّيغُ الَّتي يَرَى النُّحاةُ أنَّها مَحْذُوفةٌ تُلْعَبُ دَوْرًا فِي التَّركيبِ فِي حَالَتِي الذِّكرِ والإِسْقَاطِ، وَهَذِهِ الصِّيَغُ يُفْترضُ وُجُوْدُهَا نَحْويًا لِسَلامَةِ التَّركيبِ وتَطْبِيْقًا لِلْقَوَاعِدِ، ثُمَّ هِيَ مَوْجُودةٌ ويُمْكنُ أنْ تَكُونَ مَوْجُودةً فِي مَوَاقِفٍ لُغويَّةٍ مُختلفةٍ"[2]. وبعضُهُمْ يُطلقُ الحذفَ عَلَي "مَا لا يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ فِي اللَّفظِ"[3]، وَيُمْكِنُ أنْ يُطلقَ عَلَي "حَذْفِ اَلْعَامِلِ وَتَدَعُ مَا عَمِلَ فِيْهِ عَلَي حَالِهِ مِنْ اَلإِعْرَابِ"[4]. لأنَّ اَلْمَحْذُوفَ شِبْهُ مَعْرُوْفٍ عَلَى الرُّغْمِ مِنْ غِيَابِهِ وعدم وجوده؛ وَيُمْكِنُ تَقْدِيْرُهُ بِسُهُوْلَةٍ لأَنَّهُ مَفْهومٌ مِنْ السِّياق.

ويَشترطُ النُّحاةُ والعُلماءُ شُرُوطًا لِوُقُوعِ اَلْحَذْفِ النَّحويِّ، أهمها:

١- **وُجُودُ دليلٍ مَقَالِيٍّ** : وهُو كَلامٌ يَدُلُّ عَلَي اَلْمَحْذُوفِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:**(مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً)**[النحل:٣٠] ؛ أيْ: أنْزَلَ خَيْرًا ، فَحَذَفَ اَلْفِعْلَ لِلدَّلِيْلِ اَلْمَقَالِي.

٢- وُجُوْدُ دَلِيْلٍ حَالِيٍّ: يُفهمُ مِنْ سِيَاقِ الكَلامِ وَحَالِ اَلْمُتكلّمين؛ نحو قوله: **(قَالُوا سَلاماً)**[الفرقان:٦٣].

٣- وُضُوحُ اَلْمَعْنَي وَأَمْنِ اللَّبْس: أهَمِّ اَلشُّرُوطِ الَّتي يجبُ مُراعَاتِهَا مَعَ كُلِّ مَا يَتَّصِلُ بِالنَّشَاطِ اللُّغويِّ.

وَتَأْتِي أهَمِّيةُ القَوْلِ بالحَذْفِ فِي أنَّه "أَحَدُ اَلْمَطَالِبِ الاسْتِعماليَّة؛ فقَدْ يَعْرِضُ لِبناءِ الجُملةِ المَنطُوقةِ أنْ يُحذفَ أَحَدُ اَلْعَنَاصِرِ اَلْمُكوِّنةِ لِهَذَا اَلْبِنَاءِ - أوْ اَلْجُملةِ اَلْمكتُوبةِ - وَذلكَ لا يتمُّ إلَّا إذَا كَانَ البَاقِي فِي بِنَاءِ الجُملةِ بعدَ حَذْفِهَا مُغْنِيًا فِي

---

[1] الخصائص ٣٦٢/٢.
[2] الحذف والتقدير، لعلي أبو المكارم، (ص١٩٦).
[3] البرهان، للزركشي، (١٠٢/٣).
[4] الحذف والتقدير، لعلي أبو المكارم (ص٢٠٥).

الدَّلالـةِ ، كافيًـا فِـي أدَاءِ الْمَعْنَـى، وقد يُحـذفُ أحَـدُ العناصِـرِ؛ لأنَّ هُنـاكَ قَـرائِنُ معنويَّةٌ أو مَقاليَّةٌ تُشيرُ إليه[1]" كَمَا سَبَقَ أنْ ذكرنـا، وَلِذَلِكَ **يقـولُ ابـن جنـي:**" إنَّ العربَ إذَا حَذَفَتْ مِنْ الكَلِمَةِ حَرْفًا – أو كلمةً أو جملةً - راعتْ حالَ ما بقى منه، فـإنْ كـانَ مِمَّـا تقبلُـهُ أمثلتُهُمْ أقَرُّوهُ علـى صُـورتِهِ"[2]؛ لأنَّ" حَـذْفَ مَـا حُـذِفَ مِـنْ الكلمةِ يُبْقِي مِنْهَا بَعْدَهُ مِثالاً مقبولاً، لَمْ يكنْ لك بُدٌّ فِـي الاعتزامِ عليـه، وإقرارِهِ عَلَى صُورَتِهِ تلك البَتَّة"[3].

وقد امتدحَ كثيرٌ مِنْ النُّحـاةِ والعُلمـاءِ الحَـذْفَ فـي اللُّغـةِ؛ **يقـولُ عبـد القـاهر الجرجـاني:**" بـابٌ دَقِيْقُ الْمَسْلك، لطيفُ الْمَأخَذِ، عَجيبُ الأمرِ، شبيهٌ بالسِّحْرِ؛ فإنَّكَ تَرَى أنَّ ترك الذِّكرِ أفْصَحُ مِنْ الذِّكرِ، والصَّمْتُ عندَ الإفَادَةِ أزيدُ لِلإفَادَةِ، وتجدُ أنطقَ ما تكونُ إذا لَمْ تَنْطِقْ، وأتمَّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِنْ"[4]. ويقولُ **ابنُ يعيش:**"الألْفَاظُ إنَّما جِيْءَ بِهَا لِلدَّلالَةِ عَلَى الْمَعْنَى، فَإذَا فُهِمَ الْمَعْنَي بِدُوْنِ اللَّفْظِ جَازَ ألَّا تأتي به، ويكونُ مُرَادًا حُكْمًا وتقديرًا"[5]. إنَّ ما يتطلبه المعنى المرادُ في السياق يُذكر، وما لا حاجة إليه لا يُذكر، وهذا لا يعني أنَّ ما لم يذكر في طور العَدَمِ، بدليل أنَّـهُ قد يُـذكر متـى احتـاج إليـه السِّـياقُ، فالسِّـياقُ هُـوَ الَّـذِي يُحـدِّدُ العَنَاصِرَ الَّتِي تُقيمُهُ، فتذكرُ، وما لا تفيدُهُ، فتُغفلُ، لأنَّها حشوٌ فيه، وكلُّ ما هو حشوٌ يكونُ زيادةً في سياقِهِ.

أمَّا التقدير فهو"مُحاولةُ مَعرفةِ العَامِلِ الْمَحْذُوفِ، ولا يَقْتصِرُ الأمْرُ عَلَى ذلك بَلْ يتناولُ مَحذُوفاتٍ أُخْرى غيرَ العَامِلِ، فهُو يتناولُ حَذْفَ الْمَعْمُول، وكذلك حَـذْفَ الْجُملـةِ بأسْـرِهَا ؛أي: العامـلُ والمعمـولُ معـاً أو هُـو اِقتـراضُ صِـيَاغَةِ الْمُفْـرَدَاتِ أوْ الْجُمَـلِ أوْ سَـبْكِهَا بِهَـدَفِ تَصْـحِيْحِ الْحَرَكَـةِ الإعْرابيَّـةِ"[6]. ويلعـبُ الذِّهنُ والتَّفكيرُ دَوْراً فَعَّالاً فِي التَّقديرِ فهُو يقومُ على الافتراضِ ومُحاولـة مَعرفـةِ المَحذوفِ وتقديرِهِ، سَوَاءً أكَانَ العَامِلُ أو مَعْرِفَـةُ المَحْذُوفِ غيرَ العَامِلِ بَالنِّسبةِ للتَّقديرِ، وممَّا هو مشهورٌ أنَّ "التَّقديرَ مِنْ الأمورِ التي تحتاجُ فِي عَمَلِهَا إلى إعْمَالِ الْفِكْرِ وَالْعَقْلِ، خَاصَّةً أنَّ مَجَالَ عَمَلِهَا هُو الجَانِبُ الْخَفِيُّ غَيرُ الظَّاهِرِ مِنْ الأشْيَاءِ"[7].

ويثبت هذا النصوص الواردة التالية:

١ـ فَإذا طَال الْكَلَام احْتمل الْحَذف[8].

---

[1] في بناء الجملة العربية ، لحماسة عبد اللطيف، (ص ٣٤٦) .
[2] الخصائص، لابن جني، ١١٥/٣).
[3] السابق (١١٣/٣).
[4] دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، (ص١٤٦)، ينظر : الخصائص، لابن جني (٤٣٢/٢).
[5] شرح المفصل، لابن يعيش، (٦٤/١) .
[6] الحذف والتقدير، لعلي أبو المكارم (ص ٢٠٥)، ومناهج البحث، لعلي أبو المكارم، (ص٤٧٤).
[7] الحذف والتقدير في بنية الكلمة ، لكمال سعد، (ص١١).
[8] المقتضب (٢/ ٣٦)

٢ـ لم يَأْتِ بِخَبَر لعلم الْمُخَاطب وَمثل هَذَا الْكَلَام كثير وَلَا يجوز الْحَذف حَتَّى يكون الْمَحْذُوف مَعْلُوما بِمَا يدل عَلَيْهِ من تقدم خبر أو مُشَاهدَة حَال[١].
٣ـ لِأَن الْكَلَام إِذا طَال كَانَ الْحَذف أجمل[٢].
٤ـ ألا ترى أن النَّحْويين لَا يَقُولُونَ قَامَ هِنْد وَذهب جاريتك ويجيزون حضر الْقَاضِي الْيَوْم امْرَأَة يَا فَتى فيجيزون الْحَذف مَعَ طول الْكَلَام لأنهم يرَوْنَ مَا زَاد عوضا مِمَّا حذف وَتقول وَحقّ اللهِ ثمَّ وحقك لأفعلنَّ وَلَو قلت ثمَّ حَقك تحمله على الْموضع كَانَ جَائِزا[٣].
٥ـ وَزعم أَن (إِمَّا) هَذِه إِنَّمَا هِيَ (إِن) ضمت إِلَيْهَا (مَا) لهَذَا الْمَعْنى، وَلَا يجوز حذف (مَا) مِنْهَا إِلَّا أَن يضْطَر إِلَى ذَلِك شَاعِر، فَإِن اضْطر جَازَ الْحَذف، لِأَن ضَرُورَة الشّعْر ترد الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا[٤].
٦ـ لِأَن الْحَذف لَا يكون فى الْحُرُوف؛ إِنَّمَا يكون فى الْأَسْمَاء وَالْأَفْعَال، نَحْو: يَد، وَدم، وَمَا أشبهه[٥].
٧ـ وَيجوز مثل ذَلِك فِيهَا إِذا كَانَت أَصْلِيَّة، فَلَمَّا زَاد الْعدَد لم يكن إِلَّا الْحَذف، وَكلما ازْدَادَ كَثْرَة كَانَ الْحَذف أَحْرَى وَكَذَلِكَ إِن كَانَ على أَرْبَعَة أحرف ثَلَاثَة مِنْهَا متحركة لم يكن إِلَّا الْحَذف، وَلم تكن الْألف إِلَّا التَّأْنِيث وَذَلِكَ نَحْو: جمزى لَا يكون فِيهَا مثل لُغَة من قَالَ: حبلوى؛ لِأَن الْحَرَكَة أخرجته[٦].
٢- التَّقديمُ والتَّأخيرُ: الأصلُ أن يأتي المبتدأ أولاً ثُمَّ الخبرُ، ويأتي الفعلُ ثُمَّ الفاعلُ ثُمَّ المفعولُ، ولكنْ قد يتعرَّض الكلام أو الجملة للتقديم والتأخير، وهو: نقلُ لفظٍ عن رُتبتِهِ في نظامِ الجُملةِ العربيَّةِ. ولقد أولى سيبويه إمام النحاة هذا الترتيب عنايةً كبيرة واهتمامًا واسعًا. ويفهم من كلامه أنّ التقديم على ضربين: ضرب يكون المقدَّم فيه على نية التأخير، وذلك إذا أبقيت المقدَّم على حكمه الإعرابي الذي كان عليه قبل التقديم، كتقديم المفعول على الفاعل في نحو: ضرب عمرًا زيدٌ، وتقديم الخبر على المبتدأ في نحو: منطلقٌ زيد. وضرب آخر لا يكون على نية التأخير، وإنَّما ينتقل المقدَّم من حُكمٍ إلى حُكْمٍ، ومن بابٍ إلى آخر، ومثال ذلك أنَّ صفة النكرة إذا تقدَّمتْ على الموصوفِ تحوّلتْ إلى الحال، وذلك قولك: هذا قائما رجلٌ. ومن ثَمَّ يقبح أيضًا أن تقول: قائمٌ زيدٌ، إذا لم تجعل الخبر(وهو قائم) على نية التأخير؛لأن حدّ الجملة الاسمية أن يتقدم ما هو بالابتداء أولى، وهو المعرفة[٧]. يقول سيبويه:"إمَّا أنْ يُقدَّم في الرتبة دون

---

[١] المقتضب (٢/ ٨١)
[٢] المقتضب (٢/ ٣٣٧)
[٣] المقتضب (٢/ ٣٣٨)
[٤] المقتضب (٣/ ٢٨)
[٥] المقتضب (٣/ ٣١)
[٦] المقتضب (٣/ ١٤٨)
[٧] ينظر: الكتاب ١٢٢/٢ – ١٢٥، ١٢٧. وينظر: دلائل الإعجاز، ص١٣٥ – ١٣٦.

الحكم؛ كتقدم المفعول به على فاعله، وإمَّا أنْ يُقدَّم في الرُّتبةِ والحُكْم معًا؛ كتقديم رُتبة المفعول وحكمه في باب الاشتغال إذا ما ارتفع بالابتداء؛ كما في قولهم : زيدٌ ضربته"[١]. ويذكر سيبويه سبب التقديم والتأخير عند العرب في قوله:"إنَّهم يقدمون في كلامهم ما هم ببيانه أعنى؛ وإنْ كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم"[٢]. وقد درس النحاة العرب هذه الظاهرة وأوردوا لها الضوابط؛ فالتقديم والتأخير لا يصلح في كُلِّ المواضع؛لأنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير[٣]، فمثلاً "عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنَّها لا تتصرف"[٤]، "وإنَّما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحًا"[٥].

ويرى كثيرٌ من العلماء والنحاة العرب أنَّ تقديم العنصر اللغوي عائدٌ إلى قصدِ التَّخصيص، وهنا أضيف ما ذكره السكاكي في المفتاح[٦] من أنَّ مقصدَ التَّخصيص من المُتكلِّمِ يستوجبُ تقديمَ العنصرِ اللُّغويِّ. فإذا قلت: بزيد مررت، أفاد أنَّ سامعك كان يعتقدُ مرورك بغير زيدٍ، فأزلت عنه الخطأ مُخصِّصًا مرورك بزيد دون غيره.

وقد اهتمَّ المبرد بحسن التقديم والتأخير وقبحه، ففي معرض ذلك يقول:

١ـ (هَذَا البَاب مَا يجوز من تَقْدِيم جَوَاب الْجَزَاء عَلَيْهِ وَمَا لَا يجوز إِلَّا فِي الشّعْر اضطرارا)أما مَا يجوز فِي الْكَلَام فنحو آتِيك إن أتيتني وأزورك إن زرتني وَيَقُول الْقَائِل أتعطيني درهما فَأَقُول إن جَاءَ زيد وَتقول أنْت ظالمٌ إن فعلت فَإِن قلت آتِي من أتَانِي وأصنع مَا تصنع لم يكن هَا هُنَا جَزَاء وَذَلِكَ أن حُرُوف الْجَزَاء لَا يعْمل فِيهَا مَا قبلهَا[٧].

٢ـ وَجَمِيع حُرُوف الِاسْتِفْهَام غير ألف الِاسْتِفْهَام لَا يصلح فِيهِنَّ إذا اجْتمع اسْم وَفعل إِلَّا تَقْدِيم الْفِعْل إِلَّا أن يضْطَر الشَّاعِر وَالْفِعْل فِي الْجَزَاء أوجب لِأَن الْجَزَاء لَا يكون إِلَّا بِالْفِعْلِ والاستفهام قد يكون عَن الْأَسْمَاء بِلَا فعل تَقول أزيد أخُوك أزيد فِي الدَّار[٨].

٣ـ وَذَلِكَ قَوْلك أزيدا ضَربته إِنَّمَا أوقعت الضَّمِير بعد ألف الِاسْتِفْهَام فنصب زيدا وَلَكِن لَو اجْتمع بعْدهَا اسْم وَفعل كَانَ الْمُخْتَار فِيهَا تَقْدِيم الْفِعْل فَإِن قدمت الِاسْم كَانَ على فعل مُضْمر وَذَلِكَ قَوْلك أيهمْ أخَاهُ تضربه[٩].

---

[١] الكتاب ٦٥/١ .
[٢] الكتاب ٢١٢/٢ .
[٣] ينظر : مغني اللبيب ٥٧٩/١ ، والهمع ١١٣/٣.
[٤] ينظر : المقتضب ١٠/٢ .
[٥] ينظر : الكتاب ٥٦/١ ، والمقتضب ٩٥/٣ ، ١١٨ .
[٦] ينظر: مفتاح العلوم ، ص٢٣٤.
[٧] المقتضب (٢/ ٦٨)
[٨] المقتضب (٢/ ٧٥)
[٩] المقتضب (٢/ ٢٩٩)

٤ـ وَاعْلَم أن التَّبْيين إذا كَانَ الْعَامِل فِيهِ فعلا جَازَ تَقْدِيمه؛ لتصرف الْفِعْل، فَقلت: تفقأت شحما، وتصببت عرقا، فَإِن شِئْت قدمت، فَقلت: شحما تفقأت، وعرقا تصببت وَهَذَا لَا يُجِيزهُ سِيبَوَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يرَاهُ كَقَوْلِك: عشرُون درهما، وَهَذَا أفرههم عبدا، وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَة ذَلِك؛ لِأَن (عشْرين درهما) إِنَّمَا عمل فِي الدِّرْهَم مَا لم يُؤْخَذ من الْفِعْل ألا ترى أنه يَقُول: هَذَا زيد قَائِما، وَلَا يُجِيز: قَائِما هَذَا زيد؛ لِأَن الْعَامِل غير فعل وَتقول: رَاكِبًا جَاءَ زيد؛ لِأَن الْعَامِل فعل؛ فَلذَلِك أجزنا تَقْدِيم التَّمْيِيز إِذا كَانَ الْعَامِل فعلا وَهَذَا رأى أبي عُثْمَان المازنى[١].
فَلم تصلح مَا أن تكون عاملة فِي نقض النَّفْي كَمَا لم تعْمل فِي تَقْدِيم الْخَبَر[٢].
٥ـ فَأما قَول الشَّاعِر:(فليْسَ بمعروفٍ لنا أنْ نَرُدَّها ... صِحاحاً وَلَا مُسْتَنْكَرٌ أنْ نُعَقَّرَا)

فَإِن هَذَا الْبَيْت إِنَّمَا جَاءَ فِي لَيْسَ وَلَيْسَ تَقْدِيم الْخَبَر وتأخيره فِيهَا سَوَاء[٣].

٦ـ وَتقول منطلق زيد فَيجوز إِذا أردْت بمنطلق التَّأْخِير لِأَن زيدا هُوَ الْمُبْتَدَأ[٤].

٧ـ فَقلت أعجبني ضربٌ زيدٌ عمرا وإن شِئْت نصبت (زيد) وَرفعت عمرا أيُّهما كَانَ فَاعِلا رفعته تقدَّم أو تأخَّر[٥].

٣- الزَّيادةِ والفَصْلِ: لقد اهتمَّ النُّحاةُ العربُ - وفي مقدمتهم المبرد - بالتَّراكيبِ الَّتي ترِدُ في السِّياق، فتقطعُ الاتِّصال والتَّجاوُرَ بين عُنصرين من عناصره؛ قبل تمامِ الفائدةِ، على خلافِ الأصل، وهذه التراكيب تكون دون الجملة فيُسمَّى ورودها(الزيادة)،أو(الفصل)، أو(الاعتراض).

أولاً: الزيادة:

ويُقصد بها: مجيءُ كلمةٍ في البنيةِ السَّطحيَّةِ للتَّركيبِ من دون أن يكون لها أثرٌ في معنى البنيةِ العميقةِ، لكنَّ فائدتها في التركيب التَّوكيلُ والرَّبطُ وتقويةُ المعنى، ويُسمِّيه اللُّغويون الجُدُدُ (الزِّيادةَ والإقحام).

والفائدة الَّتي تضيفها حروف الزيادة على نوعين: فائدة معنويَّة: هي تأكيد المعنى وتقويته. وفائدة لفظيَّة: يدخل فيها تزيين اللفظ. وكون زيادتها أفصح في بعض الأساليب، أو تهيئتها الكلامَ لاستقامة وزن الشعر أو تحسين السجع، أو غير ذلك، وقد تجتمع الفائدتان(اللفظيَّة والمعنويَّة) بل الأصل أن يجتمعا، فالفوائد

---

[١] المقتضب (٣/ ٣٦)
[٢] المقتضب (٤/ ١٩٠)
[٣] المقتضب (٤/ ١٩٤)
[٤] المقتضب (٤/ ١٢٧)
[٥] المقتضب (١/ ١٤)

المُدرَجة في باب الفوائد اللفظيَّة لا تخلو من فوائد معنويَّة تُضمُّ إليها؛ إذ الألفاظ أدلَّة المعاني، فما زيد فيها زاد به معناها.

وقد تكونُ الزِّيادةُ في بناءِ الكلمةِ أو الجُملةِ، والنُّحاةُ العربُ يُؤكِّدون دائمًا أنَّ أيَّ زيادة في المبنى تُؤدِّي إلى زيادةٍ في المعنى،«زيادة المعنى لزيادة المبنى»[1]، وأنَّ«زيادة البناء تدل على زيادة المعنى»[2]، فأي زيادة لا تخدم المعنى وتقويه وتوضحه مرفوضة عند النحاة العرب، أمَّا الزيادة التي تخدم المعنى وتوضحه وتساعد على تداوله وإحداث التواصل اللغوي بين المتكلم والمخاطب؛ مثل هذا النوع من الزيادة في البناء اللغوي محمودٌ.

● مَوَاضِعُ اَلزِّيَادَةِ:

١ـ واما الزيادة التي دخولها في الكلام كسقوطها كقولك: ما جائني من أحد، وما كلمت من أحد. وكقول الله ﷻ (أن ينزل عليكم من خير من ربكم)[البقرة:١٠٥]، إنَّما هو (خير) ولكنها توكيد. ومثل ذلك قول الشاعر:

جزيتك ضِعْفَ الود لما استثبته وما إنْ جزاك الضعف من أحد قبل

فهذا موضع زيادتها[3].

٢ـ وأمَّا الكاف الزائدة فمعناها التشبيه، نحو: عبد الله كزيد. وإنَّما معناه: مثل زيد وما أنت كخالد[4].

٣ـ وفي (لا) (ولوقوعها زائدة في مثل قوله تعالى:(لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء)[الحديد:٢٩]. أي: ليعلم، كما قال الراجز:

وما ألوم البيضَ ألاَّ تسخرا لمَّا رَأيْنَ الشَمَطَ القفنْدَرا[5]

٤ـ الباء إنما تزاد في غير الواجب توكيدًا، تقول: ما زيد بقائم، وليس زيد بمنطلق. وعلى هذا يُنشد هذا الشعر، وليس يجوز غيره.

(أبني لُبَيْنى لَسْتُمُ بيَدٍ إلاَّ يدًا ليستْ لها عَضَدُ)

وتقول عل هذا الباب: ما زيد إلاَّ شيءُ لا يُعبأُ به، فكأنك قلت: ما زيد إلاَّ شيء لا يُعبأ به[6].

---

[1] حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ٤/١.
[2] حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ٣/٢،٤٤٨/٤١٤.
[3] المقتضب: ١٣٧/٤.
[4] المقتضب: ١٤٠/٤.
[5] المقتضب: ٤٧/١.
[6] المقتضب: ٤٢١/٤.

٥ـ (أنْ) تكون زائدة مؤكدة؛ وذلك قولك: لمَّا أنْ جاء زيد قمت، ووالله أنْ لو فعلت لأكرمتك[١].

٦ـ (ما) والموضع الآخر هي فيه زائدة مؤكدة لا يخل طرحها بالمعنى، كقول الله عز وجل: (فبما رحمة)[ال عمران:١٥٩]. وكذلك قوله:(فبما نقضهم ميثاقهم)[النساء:١٥٥].

ثانيًا: الفَصْلُ:

ويُراد بالفصل أن يأتي عنصر دون الجملة – أي غير مستقلٍّ بالإفادة – لا ينتمي إلى السياق الأصليِّ للتركيب، فيقع فيه بين عنصرين متلازمين – بجامع الصلة، أو الإسناد، أو المجازاة، أو نحو ذلك – مخالفًا بذلك مطلب التضامّ.
ويتنوَّع عنصر الفصل إلى أنواع، أشهرها: القَسَم، والظرف، والجارُّ والمجرور، والنداء والعنصران اللذان يقع الفصل بينهما قد يكونان اسمين (كالفاعل والمفعول)، أو فعل ومطلوبه (كالفعل والفاعل)، أو حرف وما دخل عليه (كحرف العطف والمعطوف)، ولهذا التنوُّع تفرَّق حديث النحاة عن ظاهرة الفصل في أبواب النحو بحسب هذه العناصر.والفصل من حيث هو مصطلح نحويٌّ يختلف عن الفصل البلاغيّ الَّذي يتحقَّق بعدم استعمال حرف العطف، والَّذي يُقابلون بينه وبين الوصل بعطف الجمل بعضها على بعض.

وللفصل قواعدُ وأحكامٌ منثورةٌ في كُتُبِ النَّحو، ويقول العكبَريّ:"الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبيّ لا يجوز"[٢]، ويقع الفصل، في باب الإضافة، وباب النعت، وباب العطف، وغيرها، وهي أحكام تبيِّن ما يجوز الفصل به في موضعٍ ما وما لا يجوز من ذلك، والقاعدة الأساسيَّة في ذلك اتِّصال الفاصل بمعنى الجملة بألاَّ يكون أجنبيًّا، ويجوز الفصل عند أمن اللبس ووضوح المعنى وتحقيق التواصل اللغوي وتداول المعنى.

● مَوَاضِعُ اَلْفَصْل:

١ـ (ولو قلت: ما أحسن عندك زيدًا، وما أجمل اليوم عبد الله، لم يجز، وكذلك لو قلت: ما أحسن اليوم وجْهَ زيد وما أحسن أمس ثوب زيد؛ لأنَّ هذا الفِعْل لما لم يتصرّف لزم طريقة واحدة. وصار حكمه كحكم الأسماء[٣].

---

[١] المقتضب: ٣٦٢/٢.
[٢] اللباب في علل الإعراب، للعكبري، ص١٥٥.
[٣] المقتضب: ١٧٨/٤.

٢ـ يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه نحو قولك:كانت زيد الُحمى تأخذ.فتنصب(زيدا) بـ(تأخذ)،و(تأخذ) خبر(كان)،وتفصل بـ(زيد) بين اسم(كان) وخبرها وليس(زيد) لها باسم ولا خبر.فهذا لا يجوز[١].

٣ـ ولا يجوز أن تدخل بين الشيء وما يعمل فيه شيئًا مما لا يعمل فيه، نحو: أنت زيد ضاربه. إذا جعلت (ضاربه) جاريًا على زيد[٢]. ولا يجوز أن تفصل بين الخافض والمخفوض في الضرورة إلا بحشو كالظروف وما أشبهها مما لا يعمل فيه الخافض[٣].

٤- الاعتراض والتوكيد.

أولاً: الاعتراضُ : الاعتراضُ كالفَصْلِ، إلاَّ أنَّ الفاصل فيه يكون جملةً مستقلَّة بالإفادة، سواءً كانت خبريَّة أو إنشائيَّة، ولا يكون لها محلٌّ من الإعراب، لكنَّها لا تنفكُّ عن الجملة الأصليَّة الَّتي دخلها الاعتراض، ولا تزول عنها من حيث معناها.

وعن الاعتراض في اللغة: يقول ابن فارس:"إنَّ من سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه، كلام لا يكون إلاَّ مفيداً"[٤]، وهذا المعترض هو ما اصطلح على تسميته (الجملة المعترضة)؛ يقول الجرجاني في التعريفات:"الجملةُ المُعترضة هي الّتي تتوسط بين أجزاء الجملة المُستقلة لتقرير معنى يتعلق بها، أو بأحد أجزائها"[٥]، وسُمَيَّتْ كذلك لأنَّ المتكلم لا يكمل جملته حتى يأتي بها، وتكون مُعترضةً نطقَهُ، يقول الفيروزآبادي:"الاعتراضُ المَنْعُ، والأصلُ فيه أنَّ الطريق إذا اعتَرَضَ فيه بناءٌ أو غيرهُ، منع السابلة من سلوكِهِ"[٦].

وأمَّا الاعتراض في الاصطلاح: فقد عرَّفه أبو هلال العسكري بقوله:"هو اعتراض كلام في كلام لم يتم، ثمَّ يرجع إليه فيتمه"[٧].أو:"هو أنْ يُؤتى في أثناء الكلام، أو كلامين مُتَّصلين معنى، بشيءٍ يتمُّ الغرضُ الأصلي بدونه، ولا يفوتُ بفواته، فيكون فاصلاً بين الكلام أو الكلامين لنكتة"[٨].

---

[١] المقتضب: ١٥٦/٤.
[٢] المقتضب: ٢٦٣/٣.
[٣] المقتضب: ٦٢/٣.
[٤] الصاحبي في فقه اللغة، ص٦٣.
[٥] التعريفات، للشريف الجرجاني، ص٧٨.
[٦] القاموس المحيط ، للفيروزآبادي، فصل العين، ٦٤٦/١.
[٧] الصناعتين الكتابة والشعر، لأبي هلال العسكري، ص٣٩٤.
[٨] البرهان في علوم القرآن،٥٦/٣.

والجملة المُعترضة "تُفيدُ تأكيدًا وتسديدًا للكلام الذي اعترضت بين أجزائه"[١]؛ كما نصَّ على ذلك ابن هشام الأنصاري في كتابه المغني، وهي على هذا الحدِّ لا تقع إلاَّ بين مُتلازمين[٢]. أو:"جملةٌ صُغرى تتخلَّلُ جُملةً كُبرى على جهة التأكيد[٣]. أو هي، عبارةٌ عن جُملةٍ تعترضُ بين كلامين؛ تُفيدُ زيادةً في معنى غرض المتكلم[٤].

وليست الجملة المعترضة من حشو الكلام في شيءٍ، برغم أنَّ أبا هلال العسكري قد عدَّها من الحشو المحمود في كتابه الصناعتين، إلا أنَّه عاد فعقد للاعتراض بابًا قائمًا برأسه[٥]، فكأنَّه رأى أنَّ فصل الاعتراض عن الحشو أفضل، وكذلك قال السكاكي عن الاعتراض: ويُسمَّى الحشو[٦]، إلا أنَّ الفرق بين الحشوِ والاعتراضِ واضحٌ، إذْ أنَّ الاعتراضَ يخدمُ المعنى، ويُفيدُ زيادةً في غرض المتكلم والناظم، في حين يُؤتى بالحشوِ لإقامةِ الوزن لا غير[٧].

ومن معالم الجملة الاعتراضية اختلافها عن الجملة الحالية برغم وجود الشبه بينهما، إذ يقول أبو حيان الأندلسي عند كلامه على الجملة الحالية: "وجرت عادةُ بعضِ النُّحاةِ أنْ يذكر هنا ما يُشبه جملة الحال؛ وهي جملةُ الاعتراضِ وجملة التفسير"[٨]. إلا أنَّ النُّحاة ميَّزُوا الجملة، المعترضة بامتناع قيام المفرد مقامها، وجواز اقترانها بالفاء، ولن، وحرف التنفيس، وكونها طلبية. ومن معالم الجملة الاعتراضية أيضًا أنَّه قد تتَّصلُ بها أحرفُ الاعتراض، وهي الفاء، والواو، وإذ، وحتى .

أمَّا فائدته وقيمته البيانية والمعنوية فقد تحدث عنها ابن جني حيثُ قال:"والاعتراضُ في شعرِ العربِ ومنثورها كثيرٌ وحسَنٌ، ودالٌّ على فصاحة المتكلِّم وقوَّة نفْسه وامتداد نفَسه"[٩]، وقد أكَّد على كثرته وجريانه مجرى التأكيد بقوله:" اعلم أنَّ هذا القبيل من هذا العلم كثيرٌ، قد جاء في القرآن وفصيح الشِّعرِ ومنثورِ الكلامِ، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد"[١٠]. وإنَّما كان الاعتراض جاريًا مجرى التأكيد لأنَّه في معناه، فهو كالتنبيه القويِّ للسامع إلى شيءٍ يريده المتكلِّم، كدعاءٍ، أو قسَمٍ، أو قيدٍ بشرطٍ، أو نفيٍ، أو وعدٍ، أو أمرٍ، أو نهيٍ، أو

---

[١] مغني اللبيب،٣٨٦/٢.
[٢] ينظر: الخصائص ٣٣٥/١، ومغني اللبيب ٣٨٦،٣٩٣/٢.
[٣] البرهان في علوم القرآن ٥٦/٣، وخزانة الأدب وغاية الأرب: ص٣٦٦.
[٤] خزانة الأدب وغاية الأرب: ص٣٦٦.
[٥] ينظر:الصناعتين ، لأبي هلال العسكري، ص١١٩.
[٦] ينظر:مفتاح العلوم ، للسكاكي ،١٨٥/١.
[٧] ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ، للقزويني ،٢٠٦/٢.
[٨] البحر المحيط ،٧٧/١.
[٩] الخصائص ، ٣٤١/١.
[١٠] السابق ،٣٣٥/١.

غير ذلك. ويرى الدكتور منير سلطان أنَّ غرض الاعتراض "يُستقَى من السِّياق"[1]. وما يهمنا هو أنَّ الاعتراض أو الفصل إنَّما يأتي لتوضيح المعنى اللغوي الناجح بين المتكلم والمخاطب، فإنْ تحقَّق ذلك منه فهو محمودٌ، وإنَّ لم يتحقق فهو مذموم.

وفي ذلك يقول المبرد:

واعلم أنَّ القسم قد يُؤكَّد بما يصدّق الخبر قبل ذكر القسم عليه، ثم يذكر ما يقع عليه القسم. فمن ذلك قوله عز وجل:(والسماء ذات البروج، واليوم الموعود، وشاهد ومشهود)[البروج:١-٣].ثم ذكر قصة أصحاب الأخدود توكيدا.وإنما وقع القسم على قوله تعالى:(إن بطش ربك لشديد)[البروج:٢١]. وقد قال قوم: إنَّما وقع على (قُتِلَ أصحاب الأخدود)، وحذفت اللام لطول الكلام. وليس القول عندنا إلا الأول؛ لأن هذه الاعتراضات توكيد[2].

ثانيًا: التوكيد :

من الأبواب النحوية المشهورة التي درسها النحاة العرب في تراثهم النحويِّ، وهو أيضًا من الأمور التي تهتم التداولية حديثًا بدراسة والاهتمام به؛ تقوية للمعنى، وإسهامًا في نجاح عملية التواصل اللغوي بين المتكلم والسامع. يقول ابن جني في (باب في الاحتياط):"اعلم أنَّ العرب إذا أرجات المعنى مكنته واحتاطت له.فمن ذلك التوكيد، وهو على ضربين: أحدهما: تكرير الأول بلفظه.وهو نحو قولك: قام زيد "قام زيد"[3]، ويكمل قائلاً :"والثاني: تكرير الأول بمعناه.وهو على ضربين: أحدهما للإحاطة والعموم والآخر للتثبيت والتمكين.الأول: كقولنا: قام القوم كُلُّهم، ورأيتهم أجمعين، - ويتبع ذلك من أكتع وأبصع وأبتع.... والثاني نحو قولك: قام زيد نفسه ورأيته نفسه".[4] والتَّوكيدُ: تابعٌ يُذْكر تقريراً لمتبوعه، بغية رفع احتمال إرادة المجاز، أو رفع احتمال السَّهْو والغلط، وهو قسمان:

القسم الأول: التوكيد اللفظي، ويكون بإعادة اللفظ، أو إعادة مرادفة، سواء أكان اسماً، أم فعلاً، أم حرفاً، أم جملةً، أم شبه جملة. يقول صاحب شرح التصريح:"وأمَّا التَّوكيدُ اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله" من لفظه، أو تقويته بموافقة معنى. وكُلٌّ منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة، ولا يزيد على ثلاث مرات، فالأول كـ: جاء زيد زيد، وقام قام زيد، ونعم نعم، وقمت

---

[1] بلاغة الكلمة والجملة والجمل، لمنير سلطان ، ص٢٣٨.
[2] المقتضب: ٣٣٧/٢.
[3] الخصائص، ١٠٤/٣.
[4] السابق،١٠٦/٣

قمت. والثاني: كتأكيد اسم بمرادفه؛ نحو: حقيق جدير، وصمت سكت زيدٌ، وأجل جير، وقعدتُ جلستُ. أو فعل باسم فعل؛ نحو: أنزل نزال، أو ضمير متصل بضمير منفصل؛ نحو: قمتُ أنا"[1].

إذن التوكيد اللفظي ليس حشوًا أو زيادة في الكلام لا قيمة لها، بل إنَّ "التوكيد اللفظي قد يكون لدفع توهم التجوز أو السهو المعنوي"[2].

والغرض من التوكيد اللفظي: تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه، أو لم يتبيَّنه من أول الأمر. وقد يُراد منه التهديد، وقد يكون للتهويل، وأحيانًا يقصد به التلذُّذُ بترديد لفظٍ مرغوبٍ فيه؛ نحو: الصِّحةُ الصِّحةُ أغلى شيءٍ، الجنَّةُ الجنَّةُ نِعْمَ من يفوزُ بها[3].

<u>أمَّا القسم الثاني: التوكيد المعنويّ</u>، ويكون بسبعة ألفاظ، وهي ما يلي: لفظتا "النفس - العين" ويؤكّد بهما لرفع المجاز عن الذّات، ولفظة "كِلا" ويؤكّد بها المثنَّى من المذكّر، لرفع احتمال إرادة المجاز بأنّ الحاضر أحدهما وقد أغنى حضوره عن الآخر. ولفظة "كِلتَا" ويؤكّد بها المثنَّى مِن المؤنَّثاتِ، وألفاظ "كُلّ - جميع - عامّة" ويؤكَّدُ بهَا الجمع من المذكر والمؤنث.وقد يُرَادُ تَقْوِيَةُ التوكيد فيؤتَى بكلمة "أجْمَعْ" بعد كلمة "كُلّ" في المذكر، وبكلمَةِ "جَمْعَاء" بعد كلمة "كُلّ" في المؤنث، فنقول مثلاً: "جاء الجيشُ كُلُّه أجْمَع" و"جاءت القبيلة كُلُّهَا جَمْعَاء"، ووظيفة التوكيد بنوعيه تدخل ضمن اهتمامات التداولية، وقد درسها النحاة العرب دراسةً وافية؛ ليتأكَّد لنا وجود توافقٍ كبيرٍ بين الدرس النحوي العربي والتداولية الحديثة. **ومن الأقوال الواردة عند المبرد ما يأتي:**

١ـ اعْلَم أن هَذِه اللَّام تقطع مَا دخلت عَلَيْهِ مِمَّا قبلهَا وَكَانَ حَدهَا أن تكون أول الْكَلَام كَمَا تكون فِي غير هَذَا

الْموضع، وَذَلِكَ قَوْلك: قد علمت زيدا مُنْطَلقًا، فَإِذا أدخلت اللَّام قلت: علمت لزيد منطلق، فتقطع بهَا مَا بعْدهَا مِمَّا قبلهَا، فَيصير ابْتِدَاء مستأنفًا، فَكَانَ حَدهَا فِي قَوْلك: إنَّ زيدا لمنطلقٌ، أن تكون قبل إنَّ كَمَا تكون فِي قَوْلك: لزيدٌ خير مِنْك، فَلَمَّا كَانَ مَعْنَاهَا فِي التوكيد وَوصل الْقسم معنى إنَّ لم يجز الْجمع بَينهمَا، فَجعلت اللَّام فِي الْخَبَر وَحدهَا[4].

٢ـ وَاعْلَم أن هَذِه الْأَسْمَاء مَا كَانَ مِنْهَا مصدرا، أو مَوْضُوعا مَوضِع الْمصدر - فَإِن فِيهِ الْفَاعِل مضمرا؛ لِأَنَّهُ كالفعل الْمَأْمُور بِهِ تَقول: رويدك أنْت وَعبد الله

---

[1] شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، (٢/ ١٤١).
[2] الإيضاح في علوم البلاغة، (٢/ ٥٢).
[3] ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك (٣/ ١٦٥)(بتصرف).
[4] المقتضب (٢/ ٣٤٤)

زيدا، وَعَلَيْك أنْت وَعبد الله أخَاك فَإن حذفت التوكيد قبح، وَإعْرَابه الرّفْع على كل حَال؛ ألا ترى أنَّك لَو قلت: قُم وَعبد الله كَانَ جَائِزا على قبح حَتَّى تَقول: قُم أنْت وَعبد الله، و قوله تعالى:(فَاذْهَبْ أنْتَ وَرَبُكَ فَقَاتِلاَ)[المائدة:٢٤] ، وقوله:(اسكن أنْت وزوجك الْجنَّة)[البقرة:٣٥]. فَإن طَال الْكَلَام حسن حذف التوكيد؛ كَمَا قَالَ الله ﷻ : (لَو شَاءَ الله مَا أشركنا وَلَا آبَاؤُنَا)[الانعام:١٤٨].[١]

٣ـ وَقَوله تعالى:(كَيفَ نُكَلِّم من كَانَ فِي المهد صَبيا)[مريم:٢٩]. إنَّمَا معنى كَانَ هَاهُنَا التوكيد فَكَأن التَّقْدِير وَالله أعلم كَيفَ نُكَلِّم من هُوَ فِي المهد صَبيا وَنصب صَبيا على الْحَال[٢].

٤ـ فَإن أردْت لَام التوكيد قلت إن هَذَا لأنْت لِأن الِاسْم الَّذِي وضع للرفع لَيْسَ فِي لفظ الِاسْم الَّذِي وضع للخفض[٣].

٥ـ ألا ترى أنَّ معنى (إيَّاك) إنَّما هو: احذر، واتق، ونحو ذلك، وإن شئت قلت: إياك أنت وزيدا، فجعلت (أنت) توكيدا لذلك المضمر، فإن قلت: إياك وزيدًا. فهو قبيح وهو على قُبحه جائز كجوازه في قم وزيد[٤].

٥- التضمين والاتساع:

<u>أولاً:التضمين</u>: التَّضمينُ من الظَّواهر اللُّغويَّةِ المُهمَّةِ والبارزةِ في الدرس اللغوي بعامَّةٍ والدّرسِ النَّحويِّ بخاصَّةٍ، وهو من مظاهر اتساع اللُّغة العربية، ومرونتها، وحسن تصرفها.**والتضمين في الاصطلاح:"** أنْ يُؤَدِّي (أوْ يُتَوَسَّعَ) في اسْتِعْمَال لَفْظٍ تَوَسُّعًا يجعله مُؤديًا مَعنى لفظٍ آخرَ مُنَاسِبٍ له، فيُعْطَي الأولُ حُكْمَ الثَّاني في التَّعَدِّي واللُّزُوْمِ"[٥]، وهو عند بعضهم :"إشْرَابُ لَفْظٍ مَعْنَي لَفْظٍ آخرَ، وإعْطاؤُهُ حُكْمَهُ لِتَصِيْرَ الكَلِمَةُ تُؤَدِّي مَعْنَى الكلمتين"[٦]. و"إنَّ الغرضَ من التَّضمين إعطاءُ مجموع معنيين ، وذلك أقوى من إعطاءِ معنى واحدٍ"[٧].

وعن كيفيَّةِ وقوع التَّضمين يحدثنا ابن جني؛ حيث يقول:"اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعلٍ آخر، وكان أحدهما

---

[١] المقتضب (٣/ ٢١٠)
(٢) المقتضب (٤/ ١١٧)
(٣) المقتضب (٤/ ٢٥٥)
(٤) المقتضب (٣/ ٢١٢)
(٥) ينظر : الخصائص (٣٠٨/٢ ، ٤٣٥) .
(٦) مغني اللبيب (٧٩١/٢)، وينظر: حاشية الصبان، (٩٥/٢).
(٧) الأشباه والنظائر (١/ ١٣) .

يتعدَّى بحرفٍ، والآخر بحرف آخر؛ فإنَّ العرب قد تتوسَّعُ فتوقِعُ أحدَ الحرفين موقع صاحبه، إيذانًا بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء بالحرفِ المُعتادِ مع ما هو في معناه" [١].

إذن التضمين جاء لتحسين المعنى والعناية به لذلك درس النحاة العرب هذه الظاهرة وبينوها ليراعيها المتكلم والمخاطب؛ رغبة في التداول الأمثل للمعنى، وهذا يتَّفقُ مع ما تتبنَّاهُ التداولية في العصر الحديث.

ثانيًا: الاتِّساع:

الاتِّساعُ عند النُّحاةِ العرب يعني:" المُرُوْنَةُ في اللَّفْظِ ومُرَاعَاةُ مُقْتَضَيَاتِ السِّيَاقِ في التَّرْكِيْبِ والعَلاقَاتِ النَّحْوِيَّةِ"[٢]؛ وذلك لأنَّ "الشَّيْءَ قَدْ يَكُوْنُ له أصلٌ ثُمَّ يُتَّسَعُ فيه؛ أي: بخروجه عن هذا الأصل"[٣]. ويرى النُّحَاةُ أنَّ "الاتِّسَاعَ ضَرْبٌ من الحذف، إلا أنَّ الفرق بينهما أنَّك لا تُقِيْمُ المُتَوَسَّعَ فيه مَقَامَ المَحْذُوْفِ وتُعْرِبُهُ بإعرابه، وفي الحذف تحذف العامل فيه، وتَدَعُ ما عَمَلَ فيه على حَالِهِ في الإعرابِ، والاتِّسَاعُ العامل فيه بحاله، وإنَّمَا تُقيم فيه مقام المضاف إليه مقام المضاف، أو الظرف مقام الاسم "[٤]. ويُؤكِّدُ النُّحاةُ على كثرةِ الاتِّساعِ عند العربِ، فـ"الاتِّساعُ في كلامهم أكثرُ مِنْ أن يُحاط به"[٥]، وقد اهتمَّ النُّحَاةُ بهذه الظاهرة لَدَي العربِ، ويُشترط أنْ "يأتي الاتِّسَاعُ على سِّعَةِ الكلامِ والإيجاز لعلم المُخَاطَبِ بالمعنى"[٦].

ويمكن أن يقال في الاتساع:أنَّهُ "عند وجود الإفادةُ يُوْجَدَ التَّسَامُحُ أوْ التَّرَخُّصُ أوْ الاتِّسَاعُ اللُّغَوِيُّ"[٧]. وعليه فإنَّ دراسة الاتِّساع عندَ النُّحاةِ العربِ يهدف لإحداثِ التَّواصُلِ اللُّغويِّ بين المُتكلِّمِ والمُخاطبِ، وإزالة أي غموض أو تعقيد يعتري الجملة.

وفي هذا يقول المبرد:

(وإنما يكون الرفع على مثل قولك: سير بزيد يومان، ووُلِد له ستون عاما. فالمعنى: ولد لزيد الولد ستين عاما، وسير به في يومين، وهذا الرفع الذي ذكرناه اتساع، وحقيقة اللغة غير ذلك. قال الله ﷻ :(بل مكر الليل والنهار)[سبأ:٣٣]، وقال الشاعر:

لقد لمتنا يا أم غيلان في السُّرى ونِمْتِ ومَا لَيْلُ المَطِيِّ بنائِمِ

---

(١) الخصائص ٢ / ٣٠٨ .
(٢) الاتساع في الدراسات النحوية، لأحمد عطية المحمودي،(ص ١٨).
(٣) الأشباه والنظائر، (٣٥/١) .
(٤) الأصول لابن السراج (٢٠٥/٢)، والأشباه والنظائر، للسيوطي (١/ ٣٥).
(٥) الأشباه والنظائر، (٣٥/١) .
(٦) الكتاب، لسيبويه (١٠٩/١) .
(٧) حاشية الخضري ،(٩٧/١) .

وقال: فنام لَيْلى وتَقَضَّى هَمَّى ، فمن جعل اليوم نحوه ظرفا قال: اليوم سرت فيه؛ لأنَّه قد شغل الفعل عنه، فرد إليه ضميره على معناه. ومن جعله اسمًا على الاتساع قال: اليومُ سِرْتُه؛ كما تقول زيد ضربته[١].

٦- الإيجاز والاختصار:

الإِيْجَـازُ فِـي الاصْطِـلاح:"هـو الجَمْـعُ للمعـاني الكثيـرةِ بالألْفَـاظِ القَلِيْلَـةِ[٢]"، والإيجاز: تجريد المعنى من غير رعاية للفظ الأصل بلفظ يسير، **والاختصار في الاصطلاح**: تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى[٣].

فالإيجـازُ والاختصـارُ عند جمهور العلمـاء مصـطلحان لظـاهرةٍ لُغَوِيَّـةٍ واحـدةٍ، ومن هؤلاء السكاكي[٤] والطيبي[٥] والبغدادي حيثُ يقولُ:" الإيجازُ اعتنت به فصحاءُ العربِ وبلغاؤها كثيرًا، فَإِنَّهُمْ كانوا إذا قصدوا الإيجاز أتوا بألفاظ استغنوا بواحدها عن ألفاظٍ كثيرةٍ؛ كأدوات الاستفهام والشروط وغير ذلك، فقولك: أين زيد؟ مُغْنٍ عن قولك: أزيدٌ في الدَّار أم في المسجد؟ إلى أن تستقري جميع الأماكن، وقولك: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ؛ مُغْنٍ عن: إنْ يَقُمْ زَيْدٌ أو عمرو أقم معه، وما بالدار من أحدٍ؛ مُغْنٍ عن قولك: ليس فيها زيدٌ ولا عمرو، فغالبُ كلامِ العَرَبِ مَبْنِيٌّ عَلَى الإِيْجَازِ والاخْتِصَارِ، وأداءِ المَقْصُودِ مِنْ الكلامِ بأقلِّ عبارةٍ، وهذا النوع على ضربين:إيجازُ قَصْرٍ وإيجازُ حَذْفٍ، فإيجازُ القَصْرِ: اختصارُ الألفاظِ،"[٦].

ولقد شغلت دراسة الاختصار جمهور النحاة العرب؛ لأنَّه من المقاصد العامة الكبرى في النحو العربي[٧]، إذ تتحرَّاه العرب كثيرًا، سواءً على مُستوى المُفرداتِ أمْ على مستوى التراكيب يقول أبو البقاء الكفومي في الكُلِّيات وهو جلُّ مقصودِ العربِ، وعليه مبنى أكثر كلامهم"[٨].

وفي معرض ذلك يقول المبرد: وَكَذَلِكَ: جِئْته مشيا؛ لِأَن الْمَعْنى: جِئْته مَاشِيا فالتقدير: أمشى مشيا، لِأَن المجئ على حالات، والمصدر قد دلّ على فعله من تِلْكَ الْحَال وَلَو قلت: جِئْته إعْطَاء لم يجز؛ لِأَن الْإِعْطَاء لَيْسَ من المجئ، وَلَكِن جِئْته سعيا، فَهَذَا جيد؛ لِأَن المجئ يكون سعيا قَالَ الله عز وَجل:(ثمَّ ادعهن يأتينك سعيا)[البقرة: ٢٦٠]. فَهَذَا اخْتِصَار يدل على مَا يرد مِمَّا يشاكلها، ويجرى مَعَ كل صنف مِنْهَا[٩].

---

(١) المقتضب: ١٠٥/٣.
(٢) الحيوان؛ للجاحظ ،(٨٦/٢).
(٣) موصل الإعراب، لخالد الأزهري (١٦١/١) .
(٤) مفتاح العلوم، للسكاكي، ص٢٥٦.
(٥) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، ٣/ ١٨٠.
(٦) ينظر:خزانة الأدب، للبغدادي، ٢٧٤/٢.
(٧) للاستزادة ينظر كتاب: الاختصار سمة العربية، لعبد الله جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠٠٨م.
(٨) الكليات، لأبي البقاء الكفومي، ص٧١.
(٩) المقتضب (٣/ ٢٣٤)

اَلْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

اِلسِيَاقُ غَيْرُ الُّلغَوِيِّ بَيْنَ اَلْمُبَرِّدِ والتَّدَاوُلِيين

• **اَلْمَطْلَبُ اَلأَوَّلُ**: اَلْمُتَكَلِّمُ وَالْمُخَاطَبُ.

يؤكد علماء العربية أنَّ ظروف المقال غير اللغوية كالمتكلم والسامع تقوم بدور مهمٍّ في تحديد خصائص الخطاب. وفي هذا يقول (الجاحظُ):"إنَّ المُفهمَ لك والمُفْهَمَ عنك شريكان في الفضل، إلا أنَّ المُفهمَ أفضلُ من المُتفهِّم، وكذلك المُعلِّمُ والمُتعلِّمُ، هكذا ظاهرُ هذه القضية وجمهورُ هذه الحكُومةِ"[١].

وقد أولت التداوليات الحديثة عنايةً كبيرةً لِعُنصريّ المتكلم والمخاطب؛ انطلاقًا من الاعتقاد بأنَّ الخطابَ يتوجَّهُ (من وإلى) أحدِ الطَّرفين، وقد ذهب رواد التداولية إلى أنَّه لا يُمكنُ أنْ ندَّعي فهمنا للكلام، من دون استحضار شروط إنتاجه المحيطة به، خاصَّةً عنصرَ المُتكلِّم والسَّامع.

ولقد أصّل المبرد وسابقُوه من علماء العربية الأوائل من النظر إلى غرض المتكلم ومقصوده، فعمل المتكلم وعمل السامع لا يأتي من فراغ؛ بل من نقطة التقاء تجمع بينهما، تمثلها الخلفية الفكرية الثقافية والاجتماعية، وهو ما عبّر عنه الغربيون في نظرياتهم بالافتراض المُسبق، فإنَّ المُخاطب العالم بلغته المُدرك لخلفياتها وأسسها ومنطلقاتها يستطيعُ أنْ يفهم – على الفور – ما يريده المتكلم، والمقصد من كلامه وغرضه من إخباره. وفي هذا يقول السُّهيلي:"اعلم أنَّ الكلامَ صفةٌ قائمةٌ في نفسِ المُتكلِّمِ، يُعبِّرُ للمُخاطبِ عنه بلفظٍ أولحظٍ أو (بخط)، ولولا المُخاطبُ ما احْتِيجَ إلى التَّعبيرِ عمَّا في نفسِ المُتكلِّم"[٢].

ولقد اهتم المبرد بهذين الركنين (المتكلم والمخاطب) وخاصة في مستوى التعليل والتوجيه للكلام العربي[٣].

وفي ذلك يقول المبرد فيما يخصُّ المخاطب:

١ـ وَهُوَ كَقَوْلِك إذا جَاءَ زيد فَإن كلمك فَكَلمهُ فَهَذَا قَول حسن جميل، وَقَالَ قومٌ الْخَبَر مَحْذُوف لعلم الْمُخَاطب، كَقَوْل الْقَائِل عِنْد تَشْدِيد الْأَمر إذا جَاءَ زيد؛ أي: إذا جَاءَ زيد علمت، وَكَقَوْلِه إن عشتَ، ويكل مَا بعد هَذَا إلى مَا يُعلمهُ الْمُخَاطب، كَقَوْل الْقَائِل: لو رَأَيْت فلَانا وَفِي يَده سيف[٤].

---

[١] البيان والتبيين، للجاحظ،١/١١-١٢، وينظر: التفكير البلاغي عند العرب، ص١٨.
[٢] نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، ص١٧٠.
[٣] للاستزادة ينظر: علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، لعمر محمد أبو نواس، ص١٠١ وما تلاها .
[٤] المقتضب (٢/ ٧٩)

٢ـ وَقَالَ آخر:(ولى نفس أقُول لَهَا إذا مَا.. تخالفنى: لعلى أو عسانى) فَأما تَقْدِيره عندنَا: أن الْمَفْعُول مقدم، وَالْفَاعِل مُضْمر،كَأَنَّهُ قَالَ: عساك الْخَيْر أو الشَّرّ، وَكَذَلِكَ: عسانى الحَدِيث، وَلكنه حذف؛ لعلم الْمُخَاطب بِهِ[١].

٣ـ كَمَا تَقول: هَذَا ضَارب زيدا غَدا وَالْأَصْل إثْبَات التَّنْوين، وحذفه استخفاف لعلم الْمُخَاطب ألا ترى أن الِاسْم الْمُضَاف إِلَى معرفَة على نِيَّة التَّنْوين لَا يكون إِلَّا نكرَة؛ لِأَن التَّنْوين فى النِّيَّة[٢].

٤ـ وَقَوْلهمْ: أرخص مَا يكون الْبر بستين، تَأْوِيله: الكربستين وَلَكنهُمْ حذفوا (الْكر) لعلمهم بِأَن التسعير عَلَيْهِ يَقع

فَكل مَا كَانَ مَعْلُوما فى الْقَوْل جَارِيا عِنْد النَّاس فَحَذفهُ جَازَ / لعلم الْمُخَاطب فعلى هَذَا فَأجره[٣].

٥ـ وَنَظِيره قَول الله ﷻ {وَلَا يَحسبن الَّذين يَبْخلُونَ بِمَا آتَاهُم الله من فَضله هُوَ خيرا} فَلم يذكر الْبُخْل لذكره يَبْخلُونَ.وَجَاز أن يكون الْمُضمر الطَّرِيق فَكَأَنَّهُ قَالَ سير عَلَيْهِ الطَّرِيق فرسخا فَحذف لعلم الْمُخَاطب بِمَا يَعْنِي[٤].

٦ـ وَذَلِكَ قَوْلك ضربت وضربني زيد ومررت بِي عبد الله وَجَلَست وَجلسَ إِلَى أَخَوَاك وَقمت وَقَامَ إِلَى قَوْمك

فَهَذَا اللَّفْظ هُوَ الَّذِي يختاره البصريون وَهُوَ إعْمَال الْفِعْل الآخر فِي اللَّفْظ. وَأما فِي الْمَعْنى فقد يعلم السَّامع أن الأول قد عمل كَمَا عمل الثَّانِي فَحذف لعلم الْمُخَاطب[٥].

٧ـ نَحْو ذَلِك قَول الله ﷻ (إِلَّا قَالُوا سَاحر أو مَجْنُون)[الذاريات:٥٢]. وَقَالَ (أم يَقُولُونَ شَاعِر نتربص بِهِ)[الطور:٣٠]. و (وَقَالُوا مَجْنُون وازدجر)[القمر:٩]. فَهَذَا كُله على الْحِكَايَة والابتداء هُوَ وَلكنهَا محذوفة فِي الْقُرْآن لعلم الْمُخَاطب[٦].

٨ـ وَمِمَّا يحذف لعلم الْمُخَاطب بِمَا يقْصد لَهُ قَوْلهم لَا عَلَيْك إِنَّمَا يُرِيدُونَ لَا بَأْس عَلَيْك وَقَوْلهمْ لَيْسَ إِلَّا وَلَيْسَ غير إِنَّمَا يُرِيدُونَ لَيْسَ إِلَّا ذَلِك[٧].

---

[١] المقتضب (٣/ ٧٢)
[٢] المقتضب (٣/ ٢٢٧)
[٣] المقتضب (٣/ ٢٥٤)
[٤] المقتضب (٤/ ٥٢)
[٥] المقتضب (٤/ ٧٢)
[٦] المقتضب (٤/ ٧٩)
[٧] المقتضب (٤/ ١٢٩)

٩ــ فَأما الْمُخَاطب فمحال أن تكون لَهُ فِي الدُّعَاء لَا تَقول يَا أمك أقبلي لِأن المخاطبة لَا تجمع اثْنَيْن إِلَّا على جِهَة الِاشْرَاك[١].

١٠ــ هَذَا بَاب مَا حذف من الْمُسْتَثْنى تَخْفِيفًا واجتزئ بِعلم الْمُخَاطب وَذَلِكَ قَوْلك عِنْدِي دِرْهَم لَيْسَ غير أردْت لَيْسَ غير ذَلِك فحذفت وضممت كَمَا ضممت قبل وَبعد[٢].

وأمَّا أقواله في المتكلم فهي كالآتي:

١ــ وَمِنْهَا (أو) وَهِي لأحد الأمرين عِنْد شكّ المتكلّم أو قَصْده أحدَهما وَذَلِكَ قَوْلك أتيت زيدا أو عمرا وجاءَني رجل أو امرأةٌ هَذَا إِذا شكَّ[٣].

٢ــ وأمَّا النُّون فتلحق فِي أوائل الأفعال إِذا خبّر المتكلّم عَنهُ وَعَن غَيره كَقَوْلِك نَحن نَذْهَب[٤].

٣ــ وَاعْلَم أنَّ ضمير الْمَرْفُوع التاءُ يَقُول المتكلّم إِذا عَنى نَفسه ذكرا كَانَ أو أُنثى قمتُ وذهبتُ وإن عَنى غَيره كَانَت التاءُ على حَالهَا إِلاَّ أنَّها مَفْتُوحَة للمذكَّر ومكسورة للمؤنَّث[٥].

٤ــ وَإِذا اخْتَلَط الْمَذْكُورَان جرى على أحدهمَا مَا هُوَ على للْآخر إِذا كَانَ فِي مثل مَعْنَاهُ لِأَن الْمُتَكَلّم يبين بِهِ مَا فِي الآخر وَإِن كَانَ لفظه مُخَالفا[٦].

٥ــ وَلَو قَالَ رجل فِي جَمِيع الْجَواب عَن من رفعا تكلم بِهِ الْمُتَكَلّم أو نصبا أو خفضا فَقَالَ الْمُجيب من عبد الله على الِابْتِدَاء وَالْخَبَر كَانَ جيدا بَالغا وَهُوَ الَّذِي يختاره سِيبَوَيْهِ[٧].

٦ــ (هَذَا بَاب أم، وأو) فَأما (أم) فَلَا تكون إِلَّا استفهاما، وَتَقَع من الِاسْتِفْهَام فى موضِعين: أحدهمَا: أن تقع عديلة للألف على معنى (أى) ، وَذَلِكَ قَوْلك: أزيد فى الدَّار أم عَمْرو؟ وَكَذَلِكَ: أأعطيت زيدا أم حرمته؟ فَلَيْسَ جَوَاب هَذَا (لَا) ، وَلَا (نعم) ؛ كَمَا أنه إِذا قَالَ: أيهمَا لقِيت؟ أو: أى الْأمريْن فعلت؟ لم يكن جَوَاب هَذَا (لَا) وَلَا (نعم) ؛ لِأَن الْمُتَكَلّم مُدع أن أحد الْأمريْن قد وَقع، لَا يدرى أيهمَا هُوَ فَالْجَوَاب أن تَقول: زيد أو عَمْرو فَإِن كَانَ الْأمر على غير دَعْوَاهُ [فَالْجَوَاب] أن

---

[١] المقتضب (٤/ ٢٦٤)
[٢] المقتضب (٤/ ٤٢٩)
[٣] المقتضب (١/ ١٠)
[٤] المقتضب (١/ ٥٩)
[٥] المقتضب (١/ ٢٦١)
[٦] المقتضب (٢/ ٥١)
[٧] المقتضب (٢/ ٣١٠)

تَقول: لم ألق وَاحِدًا، أو كليهمَا فَمن ذَلِك قَول الله عز وَجل:(أتخذناهم سخريا أم زاغت عَنْهُم الْأَبْصَار)[ص:٦٣]. [١].

٧ـ وَإِذا قلت مَا أحسن زيدا فَرددت ذَلِك إِلَى نَفسك قلت مَا أحسنني لِأَن أحسن فعل فَظهر الْمَفْعُول بعده كَمَا يظْهر بعد ضرب وَلَو كَانَ اسْما لظهرت بعده يَاء وَاحِدَة إِذا أَرَادَ الْمُتَكَلّم نَفسه نَحْو قَوْلك هَذَا غلامي[٢].

٨ـ وَاعْلَم أَنَّك لَا تندب نكرَة وَلَا مُبْهما وَلَا نعتا لَا تَقول يَا هذاه وَلَا يَا رجْلَاهُ إِذا جعلت رجلا نكرَة وَلَا يَا زيد الظريفاه لِأَن الندبة عذر للتفجع وَبهَا يخبر الْمُتَكَلّم أنه قد ناله أمر عَظِيم وَوَقع فِي خطب جسيم[٣].

٩ـ فأخص المعارف بعد مَا لَا يَقع عَلَيْهِ القَوْل إِضْمَار الْمُتَكَلّم نَحْو أنا وَالتَّاء فِي فعلت وَالْيَاء فِي غلامي وضربتني لِأَنَّهُ لَا يشركهُ فِي هَذَا أحد فَيكون لبسا وَقد يكون بِحَضْرَتِهِ اثْنَان أَو أكثر فَلَا يدْرِي أيهمَا الْمُخَاطب؟

فالمضمرة لَا تنْعَت لِأَنَّهَا لَا تكون إِلَّا بعد معرفَة لَا يشوبها لبس[٤].

١٠ـ وهذه الحروف التي تعترض بين الرخوة والشديدة، هي شديدة في الأصل وإنَّما يجري فيها النفس؛ لإستعانتها بصوت ما جاورها من الرخوة؛ كالعين التي يستعين المتكلم عند اللفظة بها بصوت الحاء، والتي يجري فيها الصوت؛ لانحرافها واتّصالها[٥].

● **اَلْمَطْلَبُ اَلثَّانِي**: اَلْمَقَامُ وَأَثَرُهُ.

ينبغي التَّأكيدُ في البدايةِ أنَّ الوُحداتِ الكلاميَّةِ لِلُّغةِ الطَّبيعيَّةِ لِيْستْ مُجرَّدَ سلسلةٍ أو خُيوطًا من صُنْع الكلماتِ، فهنُاك مُكّونٌ كلاميٌّ يفرضُ دائمًا بالضَّرورةِ فوق المكون الكلامي في كُلِّ وحدةٍ كلاميَّةٍ مَحكيَّةٍ. إنَّ هذه المُميِّزات غير الكلاميةِ للوحدةِ الكلاميَّةِ مُهمَّةٌ في تحديد معناها، كأهمية معنى الكلمة والمعنى النحوي، ويدخل كلاهما في المكون الكلامي[٦]. إنَّ الناظر في اللغة على وجه التقعيد والوصف والتفسير ينتهي بالضرورة إلى اعتبار المُتغيِّراتِ الخارجيةِ التي تكتنف المادة اللغويةِ واستعمالاتها[٧]، وفشخصيَّةِ المُتكلِّم، وشخصيَّةِ المُخاطبِ، وما بينهما من علاقاتٍ، وما يُحيطُ بالكلامِ من مُلابساتٍ

---

[١] المقتضب (٣/ ٢٨٦)
[٢] المقتضب (٤/ ١٨٥)
[٣] المقتضب (٤/ ٢٦٨)
[٤] المقتضب (٤/ ٢٨١)
[٥] المقتضب (١/ ١٩٦)
[٦] ينظر: اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ص ٢٧-٢٨.
[٧] ينظر: نظرية النحو العربي، لنهاد الموسى، ص٨٨.

وظُرُوفٍ ذاتِ صلةٍ به[١]. يقول تمَّامُ حسَّان:" فالذي أقصده بالمقام ليس إطارًا ولا قالبًا، وإنَّما هو جُملةُ الموقفِ المُتحرِّكِ الاجتماعيِّ الذي يُعتبرُ المُتكلَّمَ جُزءًا منه، كما يُعتبر السَّامعُ والكلامُ نفسُه، وغير ذلك ممَّا له اتِّصالُ بالتَّكلُّمِ، وذلك أمرٌ يتخطَّى مُجرَّدَ التَّفكيرَ في موقفٍ نموذجيٍّ، ليشملَ كُلَّ جوانبِ عمليَّةِ الاتِّصال من الإنسان والمُجتمع والتَّاريخ والغاياتِ والمقاصدِ"[٢].

إنَّ دراسة التَّراكيبِ بمعزلٍ عَنْ مُحيطِهَا لا يُحقِّقُ أهدافَ التَّعبيرِ والتَّواصُلِ وغاياتهما، ولا يُفرِّقُ الأداءاتِ المُختلفةِ عن بعضها؛ لأنَّ اللُّغة واقعٌ اجتماعيٌّ حيٌّ، وأبنيتُهَا تتحدَّدُ أولاً على أساس أنَّها علاقاتٌ وأنظمةٌ داخليَّةٌ تتأثرُ بما يكتنِفُهَا من مُؤثِّراتٍ خارجيَّةٍ.ففكرة السِّياق أو المَقَام هي الأساسُ الذي ينبني عليه الوجهُ الاجتماعيُّ من وُجُوه المَعْنَى، وهو الوجهُ الَّذي تتمثَّلُ فيه العلاقاتُ والأحداثُ والظُّروفُ الاجتماعيَّةُ الَّتي تَسودُ ساعة أداءِ المَقَال.[٣] يقول ستيفان أولمان:"إنَّ نظرية السِّياق تُمثِّلُ حَجَرَ الأساس في علمِ المَعْنَى"[٤]. حيث تُدرسُ العلاقاتِ الَّتي تنشأ بين اللُّغةِ والسِّياق، والمُتكلِّم والسَّامع، والظُّروفَ الزَّمنيَّة والمكانيَّةِ، وتُراعي بذلك مَقاصدَ المُتكلِّم وظُروفَه، وكيفيَّة وصول الكلام إلى السَّامعين وظروفهم المحيطة بهم.

إنَّ أهمِّ الجوانبِ الواجبِ مُراعاتها في التَّحليلِ التَّداوليِّ، وهو الجانب غير اللغوي في التَّخاطب، فإنَّنا نجدُ الجاحظَ يكادُ يحوزُ قَصبَ السَّبْق في الإشارة إليه، حيث أرجع بيان الدلالة إلى خمسة أنماط، يهمنا منها، في هذا المقام،ؤ الإشارةُ والنَّصبةُ. ومن أضرب الإشارةِ، كما يرى الجاحظُ الإشارةُ "باليدِ والرَّأس وبالحَاجِبِ والمَنْكَبِ، إذا تباعدَ الشَّخصان، وبالثَّوبِ وبالسَّيفِ، وقد يتهدَّدُ رافعُ السَّوطِ والسَّيفِ، فيكونُ ذلك زاجرًا، ومانعًا ورادعًا، ويكونُ وعيدًا وتحذيرًا"[٥].

إنَّ الإشارةَ، إذًا، من أدواتِ البيانِ الَّتي يَستعينُ بها المُتكلِّمُ لزيادةِ الدِّلالةِ على معنى قد يقتصرُ عنه الكلامُ، أو تُغني هي عنه، من تمامِ دلالتِها، أو كمالها في التَّعبير عمَّا قد يُعبِّرُ به عنه، مع قُصورِ مُحقَّقٍ أو مُحتملٍ، " ولولا الإشارةُ لَمْ يتفاهمْ النَّاسُ معنى خاصٍّ الخاصِّ..وحُسْنُ الإشارةِ باليَدِ والرَّأس، مِنْ تمامِ البَيَان باللِّسان".[٦]

---

[١] علم اللغة، لمحمود السعران، ص٢٦٣.
[٢] الأصول، لتمام حسان، ص٣٣٣.
[٣] اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان، ص ٣٣٧.
[٤] دور الكلمة، لستيفن أولمن، (ص٦٦) .
[٥] البيان والتبيين، للجاحظ ٨٣/١.
[٦] البيان والتبيين، للجاحظ ٨٣/١.

ومن أمثلة اهتمام المبرد بالمقام قوله:

١ـ وَمن هَذِه الْحُرُوف (لنْ) وإنَّما تقع على الأفعال نَافِيَة لِقَوْلِك سيفعل لأنَّك إذا قلت هُوَ يفعل جَازَ أن تخبر بِهِ عَن فِعْل فِي الْحَال وعمّا لم يَقع نَحْو هُوَ يصلّي أي هُوَ فِي حَال صَلَاة وَهُوَ يصلّي غَدا فإذا قلت سيفعل أو سَوف يفعل فقد أخلصت الْفِعْل لما لم يَقع فإذا قلت لن يفعل فَهُوَ نفي لقَوْله سيفعل كَمَا أنَّ قَوْلك مَا يفعل نفي لقَوْله هُوَ يفعل[١].

٢ـ لِأن الْقسم لَا يَقع إلَّا على مَا لم يَقع من الْأَفْعَال فكرهوا أن يلتبس بِمَا يَقع فِي الْحَال[٢].

٣ـ فَإِن قلت: (يَوْم الْجُمُعَة) بيّنت الْوَقْت، وَقد علمت أن لَك حَالا، وللمفعول حَالا فَإِن قلت: (قَائِما) عرفتنى الْحَال مِنْك أو مِنْهُ، فَإِن قلت: (قَاعِدا) أبنت عَن حالك أو حَاله وَقد علمت أن ذَلِك الضَّرْب إمَّا أن يكون كثيرا وَإِمَّا قَلِيلا، وَإِمَّا شَدِيدا، وَإِمَّا يَسِيرا فَإِن قلت: ضربا شَدِيدا[٣].

٥ـ وَقد يحذف الْفِعْل فى التكرير [وفى الْعَطف] وَذَلِكَ قَوْلك: رَأسك والحائط، وَرَأسه وَالسيف يَا فَتى فَإِنَّمَا حذف الْفِعْل للإطالة والتكرير، وَدلّ على الْفِعْل الْمَحْذُوف بِمَا يُشَاهد من الْحَال وَمن أمْثَال الْعَرَب: "رَأسك وَالسيف "، وَمن أمثالهم: "أهلك وَاللَّيْل " وَقد دلّ هَذَا على أنه يُرِيد: بَادر أهلك وَاللَّيْل وَالْأول على أنه: نح رِأ سك من السَّيْف وَتَقْدِيره فى الْفِعْل: أتق رَأسك وَالسيف[٤].

٥ـ (هَذَا بَاب المصادر فى الِاسْتِفْهَام على جِهَة التَّقْدِير وعَلى الْمَسْأَلَة) وَذَلِكَ قَوْلك: أقياما وَقد قعد النَّاس لم تقل هَذَا سَائِلًا، وَلَكِن قلته موبخا مُنْكرا لما هُوَ عَلَيْهِ، وَلَوْلَا دلَالَة الْحَال على ذَلِك لم يجز الْإِضْمَار؛ لِأن الْفِعْل إنَّمَا يضمر إذا دلّ عَلَيْهِ دَال؛ كَمَا أن الِاسْم لَا يضمر حَتَّى يذكر، وَإِنَّمَا رَأَيْته فى حَال قيام فى وَقت يجب فِيهِ غَيره، فَقلت لَهُ مُنْكرا وَمثله: أقعودا وَقد سَار النَّاس، كَمَا قَالَ:(أطربا وَأنت قنسرى ...) فَإِنَّمَا قَالَ إنْكَار على نَفسه الطَّرب وَهُوَ على غير حِينه[٥].

٧ـ وَذَلِكَ قَوْلهم: قتلته صبرا إنَّمَا تَأْوِيله: صَابرًا أو مصبرا، وَكَذَلِكَ: جِئْته مشيا؛ لِأن الْمَعْنى: جِئْته مَاشِيا فالتقدير: أمشى مشيا، لِأن المجئ على حالات، والمصدر قد دلّ على فعله من تِلْكَ الْحَال وَلَو قلت: جِئْته إعْطَاء لم يجز؛ لِأن الْإِعْطَاء لَيْسَ من المجئ، وَلَكِن جِئْته سعيا، فَهَذَا جيد؛ لِأن المجئ يكون سعيا قَالَ

---

[١] المقتضب (١/ ٤٧)
[٢] المقتضب (٢/ ٣٣٣)
[٣] المقتضب (٣/ ١١٦)
[٤] المقتضب (٣/ ٢١٥)
[٥] المقتضب (٣/ ٢٢٨)

الله عز وَجل: (ثمَّ ادعهن يأتينك سعيا)[البقرة:٢٦٠]. [١]. فَهَذَا اخْتِصَار يدل على مَا يرد مِمَّا يشاكلها، ويجرى مَعَ كل صنف مِنْهَا[٢].

٨ـ وَاعْلَم أن من المصادر مَا يدل على الْحَال وَإِن كَانَ معرفَة وَلَيْسَ بِحَال، وَلَكِن دلّ على مَوْضِعه، وَصلح للموافقة، فنصب، لِأَنَّهُ فى مَوضِع مَا لَا يكون إِلَّا نصبا وَذَلِكَ قَوْلك: أرسلها العراك وَفعل ذَلِك جهده وطاقته، لِأَنَّهُ فى مَوضِع: فعله مُجْتَهدا، وأرسلها معتركة؛ لِأَن الْمَعْنى: أرسلها وهى تعترك، وَلَيْسَ الْمَعْنى أرسلها؛ لتعترك قَالَ الشَّاعِر:(فأرسلها العراك وَلم يذدها ... وَلم يشفق على نغص الدخال)[٣].

٩ ـ فَإِن قلت فأجر كَانَ بعد الْمعرفَة وأجعلها حَالا لَهَا فَإِن ذَلِك قَبِيح وَهُوَ على قبحه جَائِز فِي قَول الْأَخْفَش وَإِنَّمَا قبحه أن الْحَال لما أنْت فِيهِ وَفعل لما مضى فَلَا يَقع فِي معنى الْحَال[٤].

١٠ـ (هَذَا بَاب مَا يكون من المصادر حَالا لموافقته الْحَال)وَذَلِكَ قَوْلك جَاءَ زيد مشيا إِنَّمَا مَعْنَاهُ مَاشِيا لِأَن تَقْدِيره جَاءَ زيد يمشي مشيا وَكَذَلِكَ جَاءَ زيد عدوا وركضا وقتلته صبرا لما دخله من الْمَعْنى كَمَا أن الْحَال قد تكون فِي معنى الْمصدر فَتحمل عَلَيْهِ وَذَلِكَ قَوْلك قُم قَائِما إِنَّمَا الْمَعْنى قُم قيَاما وَتقول هَنِيئًا مريئا وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ هَنَّأَك هناء ومرأك مراء وَلَكنه لما كَانَ حَالا كَانَ تَقْدِيره وَجب ذَلِك لَك هَنِيئًا وَثَبت لَك هَنِيئًا[٥].

إذن دراسة التركيب لم تكن كافية عند النحاة العرب بدراسة المقام الخارجي، وما يُحيطُ بالظَّاهرةِ اللُّغويَّةِ من مُلابساتٍ تكتنِفُهَا تتَّصلُ بالمُتكلِّمِ أو المُخاطبِ أو ظُرُوفِ الكَلامِ، وخاصَّةً في مَعْرَضِ الكلامِ عن "الفَهْمِ والإفْهَامِ".[٦]

ولقد اهتدى علماءُ العربيَّةِ في وقتٍ مُبكرٍ من تاريخِ العُلُومِ اللُّغويَّةِ والبلاغيَّةِ إلى ما يحفُّ بظاهرةِ الكلامِ من المُلابساتِ، كالسَّامعِ والمقامِ وظروفِ المَقالِ، وكُلُّ ما يقومُ بين هذه العناصرِ غيرِ اللُّغويَّةِ من روابطَ، والأمثلةُ كثيرةٌ على أصالةِ هذا المبدأ في التراث العربي.

فالمبرد يجمعُ في كتابه بين التَّفسيرِ اللُّغويِّ ومُلاحظةِ السِّياقِ، ولا يقفُ عند الجانبِ اللُّغويِّ الخالصِ المُنسجمِ مع نظريةِ العاملِ، بل يتَّسعُ في تحليلِ

---

[١] المقتضب (٣/ ١٠٥)
[٢] المقتضب (٣/ ٢٣٤)
[٣] المقتضب (٣/ ٢٣٧)
[٤] المقتضب (٤/ ١٢٣)
[٥] المقتضب (٤/ ٣١٢)
[٦] علم اللغة الاجتماعي، لكمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،ص٧٣.

التَّراكيبِ إلى وصفِ المواقفِ الاجتماعيَّةِ التي تستعملُ فيها،وما يُلابسُ هذا الاستعمالَ من حالِ المُخاطَبِ وحالِ المُتكلِّمِ وموضوعِ الكلامِ،"كما تنبَّه إلى دُورِ السِّياقِ في أِمْنِ اللَّبسِ وتحديد البناء الجواني المقصود من البناء البراني ذي الاحتمالات"[1]. وبهذا يكونُ المبرد واللُّغويون العربُ عند اعترافهم بفكرة "المقام" مُتقدِّمين ألفَ سنةٍ تقريبًا على زمانهم، لأنَّ الاعتراف بفكرتي "المقام" و"المقال" باعتبارهما أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى يعتبر الآن في الغرب من الكُشُوفِ التي جاءتْ نتيجةً لمُغامراتِ العقلِ المُعاصرِ في دراسةِ اللُّغةِ[2].

وكذلك ظهر اهتمام المبرد في علاقة الدلالة بالقرائن والحواس، فقد أشار إلى ما يعمدُ إليه المتكلم من حذف المبتدأ؛ اعتمادًا على القرائن الحالية المُصاحبة للكلام والمرتبطة بحاسة من الحواس الخمس.

وفي هذا يقول (وَلَم تكن الزَّاي هَهُنَا لأنَّها ليست بمستعلية وَلَا تبدل الصَّاد من الزَّاي مَعَ هَذِه الْحُرُوف؛ لأنَّ الزَّاي مجهورة وَالصَّاد مهموسة فَهيَ مُخَالفَة لَهَا وَلَم يكن ذَلِك فِي الظاء مَعَ الثاء والذال وَلَا فِي الطاء مَعَ التاء وَالدَّال لأنَّ لحروف الصفير فِي السّمع والتصريف مَا لَيْسَ لهنّ[3].

وبعد، فإنَّه يحقُّ لنا التأكيد أنَّ النحاة العرب وفي مقدمتهم المبرد قد سبقوا التداوليين الجدد في دراسة المقام أو السياق غير اللغوي بكلِّ مُعطياته ومكوناته، وفي هذا تشابهٌ كبيرٌ بين الدرس النحوي العربي القديم وأحدث موضوعات التداولية واهتماماتها.

---

[1] نظرية النحو العربي، نهاد الموسى ص٩٠-٩١.
[2] اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان (ص٣٣٧) .
[3] المقتضب (١/ ٢٢٦)

• اَلْخَاتِمَـةُ.

ـ يعد المبرد من أوائل من أصَّلَ أهمية النظر إلى غرض المتكلم ومقصوده، وحال السامع، وما يحيط بالظاهرة اللغوية من ملابسات تكتنفها أو ظروف الكلام.

ـ يعد المعنى وبيانه وتداوله قطب الدراسات اللغوية القديمة وهذا يؤكد تقاسم واشتراك هذا الاهتمام بين النحاة العرب والتداوليين، دلالة على تشارك اللغات وتشابكها.

ـ التأويل هو أحد مناهج النحاة في تفسير عدول الظاهرة اللغوية عن الأصل، ولقد لجأ إليه المبرد – كعادة النحويين- لاستجلاء المعنى وإحداث التواصل اللغوي، وهذا ما تطلبه التداولية.

ـ إن العناية بالعمد والمكملات وأدوات الربط في أجزاء الجملة يعد تطابقًا وتوافقًا بين الفكر التراثي، والفكر المعاصر التداولي.

ـ إيقان المبرد بأن عملية التخاطب تؤكد على أن ظروف المقال غير اللغوية كالمتكلم والمتلقي تلعب دورًا مهما في تحديد خصائص الخطاب.

- احتوى المقتضب على كثير من الأبعاد التداولية، كالاهتمام بالمعنى ووضوحه وتداوله بين المتكلم والمخاطب، كما اهتم بالجملة وتركيبها وما يطرأ عليها من أجل جلا المعنى وتجويده، توصيله؛ كالتقديم والتأخير والحذف والفصل والوصل .

- ظهر جليًا اهتمام المبرد بالسياق غير اللغوي خدمة للسياق اللغوي ونجاح عملية التواصل بين المتكلم والمخاطب، فاهتم بالمقام ، والمتكلم والمخاطب وغير ذلك.

- لم يكن كثير من النحويين العرب ومنهم المبرد بمنأي عن كثير من الدراسات والآراء التداولية الحديثة وإن يصرجوا بذلك صراحة في تراثهم النحوي العتيق.

قائمة المصادر والمراجع

١. – ابن الأثير، ضياء الدين بن الأثير نصر بن محمد، **المثل السائر في أدب الكاتب**، تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد، (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، د.ط، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م).

٢. ــ ابن الأنباري ، كمال الدين أبو البركات . **أسرار العربية** ، تحقيق بركات هبّود ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٩٩ م .

٣. ــ ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار،(مصر: دار الكتب المصرية،١٩٥٧م).

٤. ــ ابن جني، **المنصف**، دار إحياء التراث القديم، بيروت، **ط١**، ١٣٧٣هـ.

٥. ــ ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي . **الأصول في النحو** ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، د.ط ، د.ت.

٦. ــ ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة** ، تحقيق : مصطفى الشويحي بدران للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٦٣م.

٧. ــ ابن مالك، جمال الدين محمد الجياني، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار أبو المجد.

٨. ــ ابن مضاء، **الرد علي النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

٩. ــ ابن معصوم، **أنوار الربيع في أنواع البديع**، مطبعة النعمان، ط١، ١٩٦٨م.

١٠. ــ ابن منظور، أبو الفضل محمَّد بن المكرَّم ،**لسان العرب**،(بيروت: دار الجيل، دار لسان العرب، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

١١. ــ ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن يوسف . **شرح شذور الذهب** ، شرح وتعليق : محمد السعدي فرهود وآخرون ، دار الكتاب المصري، القاهرة ، مصر ، ١٩٩٩م.

١٢. ــ ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن يوسف . **مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب** ، تحقيق : بركات يوسف هبّود ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٩م.

١٣. ــ ابن يعيش، موفق الدين ، **شرح المفصل** ، عالم الكتب ، بيروت.

١٤. أبو البقاء الكفومي، **الكليات**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م.

١٥. ـ أبو الطيب اللغوي، **مراتب النحويين**، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها بالفجالة ـ القاهرة محرم ١٣٧٥ هـ ـ سبتمبر ١٩٥٥ م.

١٦. ـ أبو هلال العسكري، **الصناعتين الكتابة والشعر**، المكتبة العنصرية، بيروت، ١٤١٩ هـ.

١٧. ـ الأشموني، أبو الحسن نور الدين . **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، قدم له : حسن محمد منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٨م.

١٨. ـ الأندلسي، أبو حيان . **البحر المحيط** ، دار إحياء التراث ، بيروت ، لبنان ، ط٣ ، ١٩٩٠م.

١٩. ـ أحمد عطية المحمودي، **الاتِّساع في الدراسات النحوية**، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا ، ١٩٨٩م.

٢٠. ـ أحمد بن فارس، **الصاحبي**، تحقيق: أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ت.

٢١. ـ أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، المغرب، ط١، ١٩٨٥م.

٢٢. ـ أحمد المتوكل، **مسائل في النحو في قضايا الخطاب الوظيفي**، دار الكتاب الجديد، بيروت، ٢٠٠٩م.

٢٣. ـ أسيل سامي أمين، **النداء بين التداولية وآراء النحاة**، مجلة دراسات اسلامية معاصرة، ٢٠١٢م.

٢٤. ـ إبراهيم مصطفي، **إحياء النحو**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢م.

٢٥. ـ باديس هويمل، **التداولية والبلاغة العربية**، مجلة المخبر، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، العدد السابع ، ٢٠١١م.

٢٦. ـ برندشبلنر، **علم اللغة والدراسات الأدبية**، ترجمة: محمود جاد الرب، الدار الفنية للنشر، القاهرة ، ط أولى ، ١٩٨٧م.

٢٧. ـ البغدادي،عبد القادر، **خزانة الأدب**، تحقيق: عبد السلام هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٤، ١٩٩٤م).

٢٨. ـ تمام حسان، **الأصول**، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠ م.

٢٩. ـ جاك موشلر، وآن ريبول، **القاموس الموسوعي للتداولية**، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والمترجمين بإشراف عزالدين المجذوب، المركز الوطني للترجمة، تونس، منشورات دار سيناترا، سلسلة اللسان، ٢٠١٠م.

٣٠. ـ الجاحظ، **الحيوان**، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، ١٩٦٥م.

٣١. ـ الجاحظ، **البيان والتبيين**، مكتبة الخانجي، الأردن، ١٩٩٩٨م.

٣٢. ـ الجرجاني، علي بن محمد الشريف، **معجم التعريفات**، دار الكتب العلمية بيروت ـلبنان،**ط١**، ١٩٨٣م.

٣٣. ـ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د. مازن المبارك و محمد على حمد الله، (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م).

٣٤. ـ جون لاينز، **اللغة والمعنى والسياق**، ترجمة د.عباس الوهاب، دار الشؤون الثقافية، العراق، ١٩٨٧م.

٣٥. ـ جيلالي دلاش، **مدخل إلى اللسانيات التداولية**، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية،الجزائر، ١٩٩٢م.

٣٦. ـ حامد خليل، **المنطق البراغماتي عند تشارلز بيرس**، دار الينابيع دمشق، ١٩٩٦م.

٣٧. ـ حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، (القاهرة: عالم الكتب، ط٤، ١٤٢٥هـ /٢٠٠٤م).

٣٨. ـ حمادي صمو، **التفكير البلاغي عند العرب**، الجامعة التونسية، ١٩٨١م.

٣٩. ـ الحموي، **خزانة الأدب وغاية الأرب**، شرح عصام شعيتو،(بيروت: دار مكتبة الهلال، ط٢، ١٩٩١م).

٤٠. ـ خالد الأزهري، **موصل الطلاب إلى قواعد النحو**، مؤسسة الرسالة ناشرون،بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٤١. ـ خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، المطبعة الأزهرية. ١٣٢٦هـ.

٤٢. ـ خليفة بوجادي، **في اللسانيات التداولية**، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط ١، ٢٠٠٩.

٤٣. ـ رشيد بلحبيب، **أسلوبية التراكيب وقضايا التقديم**، أطروحة التقديم والتأخير النحوي والبلاغي.
٤٤. ـ الرضي ، رضي الدين محمد بن الحسن . **شرح الكافية** ، شرح وتحقيق : عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، ط ١ ، ٢٠٠٠م.
٤٥. ـ الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،(بيروت:دار الجيل، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
٤٦. ـ الزبيدي، محمد بن الحسن، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف،ط١).
٤٧. ـ ستيفن أولمن، **دور الكلمة**، تحقيق: كمال بشر، دار غريب للنشر والطباعة، مصر، ١٩٩٧م.
٤٨. ـ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان ، **الكتاب** ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١م.
٤٩. ـ السعران، محمود، (١٩٩٢م) **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار الفكر العربي، مصر.
٥٠. ـ السكاكي، **مفتاح العلوم** ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.
٥١. ـ السهيلي، **نتائج الفكر في النحو**، دار الكتب العلمية،بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
٥٢. ـ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن**، قدم وعلق عليه، محمد شريف مكي، (الرياض: مكتبة المعارف، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م).
٥٣. ـ السيوطي،جلال الدين، **بغية الوعاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (صيدا، لبنان: المكتبة العصرية).
٥٤. ـ السيوطي ، جلال الدين . **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٧م.
٥٥. ـ السيوطي، جلال الدين، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

٥٦. ـ السيوطي، جلا الدين، **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ .

٥٧. ـ الصبان، محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعها شرح الشواهد للعيني**، دار إحياء الكتب العربية، فيص عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر د. ط ، د.ت.

٥٨. ـ صلاح إسماعيل عبد الحق، **نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس**، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، (د.ط)، ٢٠٠٥م.

٥٩. ـ صلاح فضل، **بلاغة الخطاب وعلم النص**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٦٠. ـ طه عبد الرحمن، **التكوثر العقلي**، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط١، ١٩٩٨م.

٦١. ـ عادل الثامري، **التداولية ظهورها وتطورها**، مجلة الموروث ، العدد الثاني والثلاثون ، بغداد ، العراق، تشرين الأول ٢٠١٠ م.

٦٢. ـ عبد السلام المسدِّي، **التَّفكيرُ اللِّسانيُّ في الحَضَارَةِ العربيَّةِ**، الدار العربية للكتاب، ليبيا،ط٢، ١٩٨٦.

٦٣. ـ عبد الفتاح الحموز، **التأويل النحوي في القرآن**، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٤م.

٦٤. ـ عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، دار المدني، جدة، ط٣، ١٩٩٢م.

٦٥. ـ عبد الله جاد الكريم، **الاختصار سمة العربية**، مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠٠٨م.

٦٦. ـ عبدالله بن هشام، **شرح قطر الندى**، المكتبة العصرية، بيروت، ط١.

٦٧. ـ عبد الهادي ظافر الشهيري، **استراتيجيات الخطاب**، دار الكتاب الجديد، المتحدة، الطبعة الأولى، بني غازي ، ليبيا ، ٢٠٠٤م.

٦٨. ـ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين . **اللباب في العلل والبناء** ، تحقيق : غزي مختار طليحات ، دار الفكر المعاصر، بيروت ، لبنان ، ودمشق ، سوريا ، ط١ ، ١٩٩٥م.

٦٩. ـ علي أبو المكارم،**الحذف والتقدير في النحو العربي**، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٧٠. ــ علي أبو المكارم، **مناهج البحث عند النحاة العرب**، دار العلوم، القاهرة، ١٩٥٧م.
٧١. ــ علي النجدي ناصف، **من قضايا اللغة والنحو**، مكتبة نهضة، مصر، ١٩٥٧م.
٧٢. ــ عمر محمد أبو نواس، **علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية**، المجلة الأردنية للغة العربية وآدابها، ٢٠١١م.
٧٣. ــ عياشي أدراوي، **الاستلزام الحواري في التداول اللساني**، منشورات الاختلاف دار الزمان، المغرب، الجزائر ٢٠١١م .
٧٤. ــ فان ديك، **النص والسياق**، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب ، د.ت.
٧٥. ــ فرانسوا أرمينغو، **المقاربة التداولية**، ، ترجمة: سعيد علوش، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت لبنان، ١٩٨٦م.
٧٦. ــ فيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر، **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٥م.
٧٧. ــ فيليب بلاشيه، **التداولية من أوستن إلى غوفمان**، ترجمة وتحقيق: صابر الحباشة، دار الحوار لنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، ط١، ٢٠٠٧م.
٧٨. ــ القزويني، محمد بن عبد الرحمن، **الإيضاح في علوم البلاغة**، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.
٧٩. ــ القفطي، **إنباه الرواة**، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت **ط١**، ١٩٨٢م.
٨٠. ــ كمال بشر، **علم اللغة الاجتماعي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،ص٧٣.
٨١. ــ كمال سعد، **الحذف والتقدير فى بنية الكلمة** ، دكتوراه، دار العلوم، القاهرة، ١٩٩٣م.
٨٢. ــ المبرد، محمد بن يزيد، **المقتضب**،تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
٨٣. ــ المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، دار الكتب العلمية، بيروت، **ط١**، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٨٤. ـ محمد الخضري، **حاشية الخضري**، دار الفكر للطباعة والنشر.
٨٥. ـــ محمد الماشطة، **شظايا لسانية**، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، ٢٠٠٨م.
٨٦. ـ محمد خطابي، **لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب**، المركز الثقافي، بيروت، لبنان ، ط١، ١٩٩١م.
٨٧. ـــ محمد سليمان ياقوت، **مصادر التراث النحوي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٣م.
٨٨. ـ محمد سويرتي، **اللغة ودلالاتها**، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر، مج ٢٨، ع٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠م.
٨٩. ـ محمد عبد اللطيف حماسة ، **الضرورة الشعرية**؛ مكتبة دار العلوم، القاهرة ١٩٧٩م.
٩٠. ـ محمد عبد اللطيف حماسة، **النحو والدلالة**، دار الشروق، مصر، ط١ ، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
٩١. ـ محمد عبد اللطيف حماسة، **في بناء الجملة العربية** ، دار غريب، القاهرة الطبعة: ٢٠٠٣م.
٩٢. ـــ محمد عبد اللطيف حماسة، **قرينة العلامة الإعرابية**، جامعة القاهرة - كلية دار العلوم، ١٩٧٩م.
٩٣. ـ محمد عيد، **أصول النحو**،عالم الكتب، مصر، ١٩٨٩م.
٩٤. ـ محمد عيد، **النحو المصفي**، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥م.
٩٥. ـــ محمد النجار، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، مؤسسة الرسالة،**بيروت، ط١**، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
٩٦. ـــ محمد يونس، **مدخل إلى اللسانيات**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت،٢٠٠٤م.
٩٧. ـ محمود أحمد نحلة، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، دار المعرفة الجديدة، القاهرة ، ٢٠٠٢م.
٩٨. ـــ مسعود صحراوي، **التَّداوليَّةُ عند العُلماءِ العربِ**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥م.
٩٩. ـ مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة**، المغرب، ١٩٨٨م.

١٠٠. ـ مقبول إدريس، **البعد التداولي عند سيبويه**، ، عالم الفكر، الكويت، ٢٠٠٤م.
١٠١. ـــ منذر عياشي، **اللسانيات والدلالة**، ، مركز النماء الحضاري، سوريا، ١٩٩٦م.
١٠٢. ـــ منير سلطان، **بلاغة الكلمة والجملة والجمل**، منشأة المعارف، مصر، ١٩٩٨م.
١٠٣. ـ ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دار السلام، مصر، ط١، ٢٠٠٧م.
١٠٤. ـــ نعمان بوقرة، **المدارس اللسانية المعاصرة**، مكتبة الآداب، مصر،٢٠٠٣م.
١٠٥. ـ نهاد الموسى، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، بيروت ١٩٨٠م.
- Jef Verschueren : Understanding Pragmatics London 1999, p. 1